الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

التقرير الايديولوجي

وثائق المؤتمر الاستثنائي

الدار البيضاء 10-11-12 يناير 1975

تقديم
التقرير الإيديولوجي

نص الكلمة التى قدم بها الاخ عمر بنجلون التقرير الايديولوجى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاستثنائى .

أيها الاخوات ، أيها الاخوان ،

ان القرار بتحضير وعقد هذا المؤتمر الاستثنائى ، كان تعبيرا عن اختيار جوهرى وشامل . فبالرغم من القيود المفروضة على حزبنا ، ومن وجود مئات من المناضلين فى المعتقلات المعروفة والمجهولة ، قرر الاتحاديون بصفة جماعية استئناف العمل على تطبيق القرارات والاختيارات التى سبق أن حددوها قبل حوادث مارس 1973 .

وكانت الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر ، انطلاقة فعلية فى عملية توضيحيه شاملة فى المجال الايديولوجى ، والسياسى والتنظيمى ، ومكننا بكل اعتزاز أن نؤكد :

ـ بأن جميع المشاريع المطروحة على المؤتمر كانت ثمرة العمل الجماعى والنقاش الديمقراطى على مستوى القيادة والقاعدة .

ـ وبأن المؤتمرين ليسوا فقط منتدبين من القاعدة على أساس مقاييس نوقشت وحددت ، وطبقت بصفة ديمقراطية، وانما هم المعبرون عن آراء وملاحظات جماعية كلفوا بتبليغها .

ـ وبأن مشروع التقرير المذهبى ، الذى يحدد اطار استراتيجية الاتحاد واختياراته الجوهرية ، كان موضع نقاش فى القاعدة منذ شهر .

يمكننا أن نؤكد بكل اعتزاز أن هذا المؤتمر ، بالرغم من انه مؤتمر استثنائى حضر وعقد فى ظروف استثنائية ، هو مؤتمر القاعدة الاتحادية كلها ، مؤتمر المناضلين الاوفياء كلهم، مؤتمر المناضلين الشاعرين بمسؤولياتهم التاريخية ، مؤتمر استمرار حركة التحرير الشعبية ببلادنا .

الا أن الاستمرار لا يعنى الجمود فى التفكير والاساليب . انه استمرار النضال وجدلية النضال ، فى ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية فى تغيير دائم . والقوات الاجتماعية المتصارعة هى نفسها فى تغيير دائم مع ما يترتب عن ذلك من تقلبات فى أشكال وميادين الصراع اجتماعيا ، وسياسيا ، وايديولوجيا .

ان الاتحاد الذى يعيش الصراع ، بل ويشكل محور الصراع عاش منذ تأسيسه تغييرات جذرية من حيث قاعدته الاجتماعية ، وتنظيماته ، واختياراته المذهبية ، وهذا ان دل على شيء ، فانما يدل على ان الاتحاد يشكل تجسيدا حيا للتطورات التى طرأت على المجتمع المغربى ، وعلى مطامح الجماهير الشعبية من عمال ، وفلاحين ، وحرفيين ، ومثقفين .

واذا كانت هناك تناقضات ما زال الاتحاد يحملها فى صفوفه ، فاننا نعتز بها ، لانها تناقضات تحملها حركة تاريخية غير مختلفة ، حركة تضمن استمرار وتقوية النضال التحريرى الذي يخوضه شعبنا منذ 70 سنة ، حركة يحضر مؤتمرها الفلاح الذى قاوم توغل جيوش الاحتلال فى الربع الاول من القرن ، والعامل الذى حمل السلاح للاطاحة بنظام الحماية، والشباب الذى يناضل الآن من أجل التحرير والبناء الاشتراكى .

فالذى يجمع بين هؤلاء ، ليس مجرد اندفاع عاطفى ، ولا مجرد وفاء لماض قريب أو بعيد . ان الذى يجمع بينهم هو النضال الملموس الذى لا يتحقق بالكلام والشعارات ، وانما بالتعبئة مع قبول كل التضحيات التى يقتضيها النضال الفعلى الملموس .

ان الذى يجمع بين هؤلاء المناضلين ، هو استمرار المسلسل الثورى الذى فجرته الجماهير ، والذى تم اجهاضه وتحريفه بحاول الاستعمار الجديد سنة 1956 . ان الذى يجمع بينهم هو فكر وعزيمة مشتركة على أسس ثلاثة :

1 ــ ارادة تصفية الهياكل الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية الشبه الاستعمارية التى أطلق عليها لقب «التخلف» .

2 ــ الوعى بأن تصفية هذه الهياكل لا يمكن ان تتم الا بالحل الاشتراكى ، هذا الحل الذى لا يمكن أن يطبق الا بالاعتماد على الجماهير ، وبالتالى لا يمكن ان يطبق الا بالتصميم الاشتراكى مع ما يقتضيه من مؤسسات ديمقراطية شعبية تحدد الاختيارات ، وتسهر على تنفيذها بتعبئـــة الجماهير ، وبجهاز دولة خاضع لارادة الجماهير علـــى المستوى المحلى ، والجهوى ، والوطنى .

3 ــ بلثورة هذه الارادة وهذا الوعى فى تنظيمات حزبية فعالة ، قادرة على تعبئة الجماهير ، تعيش وتنمو بممارسة مبدأ المركزية الديمقراطية وبكيفية تجعل منها أداة لتحقيق الاهداف، وكذلك نموذجا ومثالا للمجتمع الذى نعمل من أجل تشييده ببلادنـــا .

هذه هى المنطلقات التى تجمع بين المناضلين بمختلف أصنافهم وسنهم . هذا الاتجاه هو الذى يعبر عنه مشروع التقرير المذهبى الذى ناقشته القاعدة منذ شهر ، وتعبر عنه استراتيجية الاتحاد فى المرحلة الراهنة كما يعرضها اخونا وقائدنا عبد الرحيم بوعبيد . وتعبر عنه التغييرات المقترح ادخالها على القانون الاساسى للاتحاد والتطورات التـــى عرفتها تنظيمات الاتحاد ، والتى سوف يعرضها أخونا محمد اليازغى . وتعبر كذلك مختلف التقارير الفرعية المعروضة على لجان المؤتمر والتى تطرح الحلول كما يراها الاتحاد فى المدى القريب ، فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى والفلاحى ، وفى ميدان الثقافة والتعليم والشباب .

أيها الاخوات ، أيها الاخـــوان ،

نعم ، ان تحضير وعقد مؤتمرنا هذا ، يشكلان انطلاقة حاسمة فى عملية توضيحية تشمل جميع مجالات حياة شعبنا. عملية توضيحية شاملة تضع حدا لكثير من التساؤلات وتحبط كثيرا من مناورات التزييف والتضليل فى هذا الظرف الدقيق الذى يعيشه شعبنا المهدد بالمجاعة فى الشهور المقبلة ، والذى لم يبق لديه الا الدعاء من أجل المطر .

وفى اطار هذه العملية التوضيحية ، حررت اللجنـــة التحضيرية للمؤتمر ، مشروع التقرير المذهبى الذى ناقشته القاعدة والذى سوف تناقشه اللجنة الايديولوجية للمؤتمر على أساس الملاحظات والاقتراحات الواردة من الخلايا، والفروع والاقاليم . لذلك فـــلا حاجة فى قراءته أمامكم ، خصوصا وأن اللجنة التحضيرية حضرت وثيقة توضيحيـــة مطولة أخرى فى شكل دروس مفصلة سوف يتوصل بها كل اقليم ، لاقامة مدرسة تكوينية بمساعدة الاطارات الحزبية .

الا أن اللجنة التحضيرية ارتأت أن تكلف مقررها بأن يعرض أمام كافة المؤتمرين الاعتبارات التى وضعتها نصب أعينها عندما حررت مشروع التقرير المذهبى .

ـــ فالاعتبار الاول : يتعلق بالاسباب والتساؤلات التى نحن ملزمون بالجواب الواضح عليها ، كحركة اشتراكيـــة تعمل من أجل تعبئة طاقات المستقبل فى ظروف وفى قطـــر يسود فيه انعدام المقاييس وتطغى عليه أساليب الخلـــط والتضليـــــل .

ـــ والاعتبار الثانى : يهم المنهجية ، وكيفية طـــرح المشاكل والحلول ، أى قضية المفاهيم والاسلوب العلمى فى التحليل، ونعنى بذلك أسلوب التحليل التاريخى والجدلـــى، الشىء الذى يلزمنا بتوضيح ما نسميه بالاشتراكية العلمية

والتأكيد على أننا لا نرى تناقضا ، بل نرى تكاملا مثمرا بينها وبين المبادىء والتقاليد التقدمية لحضارتنا العربيـــة الاسلاميـــة .

ـ والاعتبار الثالث المستخلص من الاعتبارين السابقين، يتعلق بضرورة رفع كل لُبْس وإبهام حول نوعية المجتمـــع الاشتراكى الذى نطمح الى بنائه ، وخصوصية هذا المجتمع ، والارتباط الوثيق بين التحرير ، والنمو ، والديمقراطية ، والبناء الاشتراكى كجوانب من استراتيجية واحدة شاملة ، وكذلك الارتباط بين الاهداف وبين طرق ووسائل تحقيقها .

هذه هى الاعتبارات التى يجب توضيحها بايجاز لانها لا تفسر شكل ومضمون ومشروع التقرير المذهبى فقط ، وانما تشكل منطلق جميع التقارير والمقترحات المعروضة على المؤتمـــر .

الإعتبار الأول :

ضرورة نظرة واضحة
شاملة كمنطلق واطار
لجميع مخططاتنا
الاستراتيجية وتصرفاتنا
التكتيكية .

أيها الاخوات ، أيها الاخـــــوان ،

ان الاتحاد لا يزعـــم الاتيان بأيديولوجية جديدة ، أو باشتراكية خاصة قد يطلق عليها نعت من النعوت — ان الاشتراكية واحدة ، كمنهجية وكهدف ، هوامها الملكيـــــة الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وجهاز الدولة الذى يكون جهازا فى خدمتهم وتحت مراقبة تنظيماتهم الحزبية والمهنية .

وكل ماعدا ذلك ، ما هو الا تضليل وخلط ، باعتبار أن التضليل والخلط يشكلان نوعا اساسيا من انواع القمع الذى تمارسه الرجعية والطبقات المستغلة . ان التضليل لسلاح فعال لديها فى مواجهة حركات التحرير الشعبية ، سلاح يمكنها أولا وقبل كل شىء من اخفاء هويتها الحقيقية ودورها الحقيقى ومن اخفاء الاسباب العميقة والقارة فى قمع ومطاردة المناضلين .

ان الاعتبار الاول هو ، اذن،ضرورة التوضيح الشامل لطبيعة وخصوصية الصراع الاجتماعى والسياسى فى ظروف ما يسمى بالتخلف ، ومحاربة التخلف ، والنمو وغير ذلك من الشعارات التى فرضت نفسها على بلداننا مع الثقافة والمفاهيم التى غرسها ، وما زال يغرسها ، مفكـــــروا الامبريالية ، وفنيوهـــا .

ان هؤلاء المستشارين هم الذين يزودون الرجعيات المحلية بالشعارات والوسائل التضليلية المختلفة ، ويملون عليها الحلول المناسبة لكل ظرف ، ليضمنوا استمرار المصالـــح الاستعمارية والاساسية ، وابقاء اقطارنا مندمجة فى نظام الاستغلال العالمـــى .

والآن، وقد دخل هذا النظام فى طور الانهيار ، بتفاقم ازمة انطاقة والتضخم المالى ، وبفضل الضربات التى تلقاها من حركة التحرير الشعبية فى القارات الثلاث ، نـــرى المسؤولين فى المغرب يدقون ناقوس الخطر ، وينبهون الى عدم حرية التصرف الخارجى التى نسميها باسمها الحقيقى منذ 15 سنة،نسميها التبعية .

ولكن الحلول التى يلجؤون اليها ، ما هى الا تدابير تابعة لتقلبات السوق العالمية كما هو الشان منذ 1960 ، منذ أن اجهضوا محاولة التحرير الاقتصادى وأوقفوا تغيير الهياكل الاقتصادية واجهزة الدولة . هناك اذن اصرار على الاستمرار فى خطة ما يسمى بالليبرالية وبالمغربة،أى تركيز الهياكل الاقتصادية الاستعماريـــة بتركيز أو خلق طبقـــة مغربية تحل محل الرأسماليين والمعمرين الاجانب .

وفى هذا الاتجاه ، فان التأميمات ، واتساع القطاع العمومى والشبه العمومى ، لا تعنى رجوع قطاعات مـــن الانتاج والتبادل الى الامة . لان جهاز الدولة ليس فى خدمة الامة ، وانما فى خدمة الذين يركزون هياكل منافية لمصلحة وتحرير الامة من الاستعمار الجديد . أن تولى الدولـــة قطاعات واسعة فى الانتاج ، والتصرف ، والمبادلات ، يدل فى الحقيقة عن عجز البورجوازية على تحمل مخاطـــرات الانشاء والتصنيع واستعمالها الدولة والقطاع العمومـــى كأداة تسير تجارتها ومشآتها المتأخرة ، وكوسيلة تضـــع رهن اشارتها أموال وممتلكات الامة .

اذاك ، فان مشروع التقرير المذهبى ركز الانتباه على كل المفاهيم المتعلقة بما يسمى بالتخلف ، وحلل طبيعتـــه ومصادره الحقيقية بكيفية تزيل اللبس والابهام حول الحلول التى يقترحها الآن فنيو الامبريالية انفسهم مثل الاصـــلاح الزراعـــى ، والتأميمات ، والعدالة الاجتماعية ، ما دامت طبيعة الانتاج لا تتغير ، وما دامت دواليب الادماج فى النظام الاستغلالى العالمى تتعزز ، لان التبعية لا يمكن الا أن تتعزز .

ان مشروع التقرير يهدف من خلال هذا التحليل الى ابراز الوحدة الحتمية بين تعزيز دواليب التبعية ، وبين تصاعد سرعة التدهور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للجماهير الشعبية .

وأمام هذه الحقيقة التى يعرفها ويعيشها الجميع ، نرى المواقف منذ 15 سنة لا تعبر الا عن الحسابات السياسية والتكتيكية .

ـ هناك من يسطر البرامج المتمثلة فى قائمة الطلبات دون الربط بين الاهداف ببعضها ودون التعريف بالوسائل والطرق التى يراها ناجعة لتحقيق هذه الاهداف .

ـ وهناك من لا يميز بين الوطنية ، وبين مغربة الاقتصاد ، فى حين انه يطالب بالعدالة الاجتماعية .

ـ وهناك من يرفع منذ 10 سنوات شعار « التغيير الجذرى لهياكل الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير » دون أن يوضح المضمون العلمى لهذا التغيير ، لاسيما وأنه يرفض مسبقا ان تشارك الجماهير فى انتخاب المؤسسات التى قد تحدد مضمون هذا التغيير وطبيعة الهياكل والاصلاحات الجذرية المزعومة .

ـ وهناك من يكتفى بترديد نفس الشعار ، والاشادة بالدور الطلائعى التاريخى للطبقة العاملة ، دون الكلام عن الكيفية العملية ، والنضالات الفعلية التى قد تعطى مدلولا ملموسا لهذه الشعارات .

ـ وهناك من يدعو الى الواقعية باسم الاشتراكية العلمية، واقعية تنتهى الى تكرار نفس الشعارات والخطط رغم تغير الواقع ومعه ظروف ومعطيات الصراع الاجتماعى والسياسى .

هكذا استمرت المواقف والبرامج والشعارات المبنية على التحليل المجرد ، على تفكير واستراتيجيات سياسة

تحاول انتكيف مـــع تغيرات الاوضاع السياسية المعابرة . والحقيقة أن هـــذا الخلط راجع فى الاصل الى انعـــدام المقاييس وتعود القيادات السياسية منذ بداية الاستقلال على ممارسة الصراع السياسى فى شكـــل البلاغات والتجمعات الاخبارية ، والاكتفاء بالشعارات الدعائية على المستـــوى الجماهـــيرى . وهكذا بقيت التوعية أسلوبا منعزلا عـــن النضال الفعلى بحيث ينتهى الامر عمليا الى تركيز أساليب برلمانية بدون برلمان ، والى الكلام عن التمثيلية بـــدون مقاييس ومؤسسات تمثيلية .

لكن مخزنة أجهزة الدولة استمرت فى نفس الوقت بجميع نتائجها ، مـــع جدلية الصراع الطبقى ، وجدليـــة الاحداث والواقع المادى الملموس الذى تعيشه الجماهـــير الشعبية والذى لايقبل التحليلات المجردة كانت نزيهة أو مغرضة . ومن جملة الجماهير الشعبية ، هناك الشباب بصفة خاصة ، الذى لا يهمه الماضى ، ونضال الماضى ، وانما يهمه واقعه ومستقبله الذى يراه مظلما .

والشباب بطبيعته ، كان أميا أو مثقفا ، يرفض التعقيد والغموض والالتواء ، ويطمح الى الوضوح والى فكرة شاملة ومنسجمة ، فكرة لا تبرر الواقع والاخفاق ، وانما تعبر عـــن الواقع ، وعن الحلول الضرورية من أجل تغييره . انـــه متعطش الى الانسجام الفكرى ، ويبحث عنه ، بحيث نرى طاقاته تتجه :

ـــ اما نحـــو نماذج اشتراكية مجردة وتقليد تجارب الشباب الاوربى الثائر ، وذلك باسم الماركسية اللينينية .

ـــ واما نحو البحث عن نموذج المدينة الفاضلة فى عهد عمر بن انخطاب والانغماس فى الطرقية والصـــوفية التـــى يصرف فيها يأسه وطاقته .

ـ واما نحو اللامبالاة وموقف المتفرج اليائس من جميع المنظمات الوطنية التقدمية التى لا يهمه ماضيها ومبرراتها، وانما النتائج الملموسة التى ينتظرها من عملها .

ان موقف هذه الفئات من شبابنا ، ما هو الا التعبير الظاهر عن وضعية ورغبة عميقة تسود جماهير شعبنا ، من عمال نسف الجهاز البيروقراطى تنظيماتهم النقابية ، وما زال يشل ويجهض نضالاتهم ، ومن فلاحين تقمعهم أجهزة السلطة لتحقيق اصلاحها الزراعى لفائدة المعمرين المغاربة ، ومن موظفين صغار وتجار صغار ينتظرون ايجاد شغل فعلى بأجرة قارة .

هؤلاء جميعا متعطشون للوضوح ، وللنظرة المنسجمة حول الاسباب والحلول والوسائل ، أنهم جميعا يطمحون بشكل تلقائى الى الاشتراكية كنظام اجتماعى، ولا يتخذون من الاشتراكية كفكر الا جانبها النقدى ، أما جانبها الايجابى والعلمى فانه يختلط بالتجارب الاشتراكية ، وبالتجارب التى يطلق عليها نعت الاشتراكية ، مع العلم أن الرجعية تركز دعايتها الدائمة على تشويه هذه التجارب وابراز اخفاقاتها وجوانبها السلبية وطمس انتصاراتها وجوانبها الايجابية .

هذه الحقائق كلها هى التى تجعل التوضيح الشامل ضرورة ملحة، لذلك كان الاعتبار الاول فى وضع مشروع التقرير المذهبى هو تحديد هويتنا الايديولوجية بدقة ووضوح، وعلى أساس تحليل شامل للواقع الحى دون ادعاءات مجانية . لذلك هيأت اللجنة التحضيرية قاعدة النقاش الجارى منذ شهر فى القاعدة والذى سوف يحدد المؤتمر من خلاله الاطار المذهبى لجميع خططنا الاستراتيجية وتصرفاتنا التكتيكية .

ان وضوح الاطار الايديولوجى ومعه مسيرة النضال والتحرير والبناء يعنى تحديد المقاييس للحكم على المواقف

التاكتيكية ، والتمييز بين الانتصارات والاخفاقات . انه يجعلنا نطرح القضايا بعمق وهدوء ، ونولي الاسبقية للمضمون على الشكل والاحساس .

ان طرح نظرتنا الشمولية للواقع والمستقبل ، وتحديد هويتنا الايديولوجية بدقة ووضوح ، لا يعنيان رفض الحلول المرحلية والاحلاف الاستراتيجية أو التكتيكية حول نقط وقضايا محددة ، بل بالعكس ، فان وضوح الرؤيا والافق هو الذي يعطي مدلوله ومغزاه لكل موقف واجراء . ويمكننا من معرفة التنازلات التي قد تعزز حركة التحرير او قد تحطمها في المدى البعيد .

هذه بديهية من بديهيات الفكر الاشتراكي،الشيء الذي جعلنا،منذ البداية،نؤكد بأن الاشتراكية واحدة كمنهجية وكهدف . وباننا لا نزعم الاتيان بايديولوجية جديدة ولا باشتراكية خاصة ومنفردة . ومع ذلك فان الاكتفاء بالاعلان عن انتماء حزبنا للاشتراكية العلمية كمنهجية قد يؤدي الى عكس ما نريده ، قد يؤدي الى الزيادة في الخلط والى المساعدة على ترويج الشعارات المجردة والمفروغة من مدلولها .

لذلك يجب ان نعرض الاعتبار الثاني الذي انطلقنا منه في تحرير مشروع التقرير المذهبي ، وهو رفع كل لبس حول معنى ومدلول الاشتراكية العلمية بالنسبة الينا .

الإعتبار الثاني :

اقتناء الاشتراكية العلمية
كمنهجية للتحليل والنضال،
دون مـــركب،ومـــع رفض
النماذج المجردة وتقليـــد
التجارب الاجنبيـــة .

ايها الاخوات ، أيها الاخوان ،

ان طرح النظرة الشمولية والمنسجمة من أجل التحرير والتغيير أصالح الكادحين ، يبقى شعـــارا ديماغوجيا اذا ما انطلقت من نبذ المفاهيم المجردة التى ينبنى عليها الفكر البورجوازى الرجعى ، وذلك يقتضى التفكير بايديولوجية الكادحـــين والانتباه الى طبيعـــة الاساليب الجديدة التى تستعملها الرجعية فى التضليـــل ، وخاصـــة استعمالها الشعارات التقدمية والمصطلحات الاشتراكية المفروغة من محتواها العملى والجدلى .

ان خدمة الجماهير الشعبية ، وخدمة الحقيقة،والحقيقة وحدها،مهما كانت الظروف والاعتبارات الوقتية . كل ذلك يقتضى الاعتماد علـــى الفكر الشمولى والعلمى ، يقتضى الانطلاق من مبادىء الاشتراكية العلمية ، علينا ان نأخذ بكل اعتبار وبكل وضوح ، ودون مركب ودون التواء ، نفوذ الفكر الرجعى ، لا نرضـــخ له بل لنواجهه ونفضح أساليب النفاق والتضليل والتهديـــد،تلك الاساليب التـــى تعودت الطبقات المستغلة على استعمالها وفرضها .

ولا طريقة لذلك الا تحديد هوية أصحاب هـــــذه الاساليب ، هويتهم من حيث المصالح الملموسة وموقعهم فى نظام الاستغلال محليا وعالميا ، انهم يمنحون لانفسهم دور المدافع عن التراث والتقاليد المزعومة والناطق باسم عقيدة جماهير شعبنا المؤمن المسلم ـــ الا انهم فى ذات الوقت لا يرون اشكالا فى طموحهم وطموح البورجوازية الى « مغربة الاقتصاد» أى الى الحلول محل المعمرين الاجانب فى استغلال الارض والجماهير التى يدعون حمايتها ضد الافكار المستوردة من الخـــــارج .

ان الرجعية ببلادنا تستورد وتتبنى دون حـــرج ولا اشكال مفاهيم ومقولات الفكر البورجوازى الاوروبى ،وتقلد مظاهر الحضارة الغربية باسم التقدم والمعاصرة . ولا

تنظم هجوماتها ضد الافكار والمفاهيم المستوردة من العالم الغربى نفسه ، والحضارة الغربية نفسها ، الا عندما تكون أفكار ومفاهيم ايديولوجية الكادحين . وتنظم هجوماتها هذه باسم الاصالة والقيم الدينية .

ان شعبنا يعيش نتائج وملابسات هذا التفاق وهذه الخطة المزدوجة منذ 30 سنة،ولقد جاء وقت ابراز الحقائق الملموسة،لان المعرفة لم تبق احتكارا لخدام البورجوازية ، فالقضية ليست قضية اصالة أو معاصرة ، ولا قضية أفكار مستوردة أو مصدرة، وانما هىقضية الصراع بين ايديولوجية المستغلين وبين ايديولوجية الكادحين فى الداخل والخارج .

وايديولوجية الكادحين ، هى الاشتراكية العلميـــــة بوصفها منهجية التحليل والدرس المنطلق من الواقع الحي والملموس،انها علم الحركة والتغيير الذى يرفض اخضاع الواقع الحى للنماذج الفكرية المسبقة والجامدة . هذا ما نعنيه بالاشتراكية العلمية كمنهجية لتحليل المجتمع وتناقضاته وتغيراته لا كفلسفة ومحاولة لتفسير الكون . ولا كمجموعة من النصوص التى تسرد حسب الظروف وتفسر كانها نصوص من الفقه والقانون . فالاعتماد على الاشتراكية العلمية فى التحليل والنضال يعنى بالنسبة الينا ان تجارب الدول الاشتراكية المختلفة تبقى مجرد تجارب ندرسها ونستفيد منها باعتبارها تجارب نمت فى ظروف محلية وتاريخيـــــة معينـــــة .

ذلك اننا نرفض النماذج المسبقة وتقليد التجارب التى لا صلة لها بظروفنا وواقعنا،كما نرفض كل تحديد لهويتنا الايديولوجية والسياسية بالمقارنة أو الاشارة الى تجربة معينة أو قطر اشتراكى معين . نرفض تلك المجادلات التى انتهت الى تجزئة الحركات التقدمية .

ولا نكتفى بالرفض ، وانما أعتمدنا على المنهجيـــة الاشتراكية للقيام بتحليل تاريخ التغيرات الخاصة ببلادنـــا وبمجتمعنا منذ بداية التوغل الاستعمارى،وبذلك تمكنا من

ابراز حقيقة ومصادر ما يسمى بالتخلف بكيفية تجعل من اعمال مؤتمرنا مساهمة فى اغناء الفكر التحررى والاشتراكى.

نعم،لقـــد ابرزنـــا :

ـــ من جهة،حقيقة عدة مفاهيم رجعية ما زالت مقبولة كبديهيات ومقولات علمية .

ـــ ومن جهة أخرى،عدم جدية بعض النماذج الثورية المزعومة ، التى تردد باسم الاشتراكية العلمية،مثل شعار الثورة الديمقراطية والوطنية .

ان الجماهير تريد الاشتراكية،لأن شعار الليبراليـــة الكاذب ظهرت حقيقتـــه ونتائجه من خلال التجربة،كما اتضحت هوية أصحابه كخدام لنظام التبعية . وكمستفيدين مـــن التبعية وكأعداء للتحريـــر الحقيقى الذى يعنى عمليا تصفية مصالحهم . فاختيارنا الاشتراكى هو تعبير عـــن ارادة الجماهير المتبلورة من خلال جدلية النضال،ومن خلال التغييرات التى طرأت على حركة التحرير الشعبية نفسها .

ان المناضلين الذين ضمنوا ويضمنون أستمرار حركة التحرير الشعبية هم الممثلون الحقيقيون لاصالة شعبنا . وتقاليده الحقيقية ، تقاليد اليقظة والمبادرة والتضحية ضد كل محاولات الاحتلال منذ قرون ، تقاليد الدفاع عن كياننا كأمة وحضارة عربية اسلامية ربطت دوما مواجهة الاحتلال الاجنبى بمواجهة أنواع الاستبداد .

فالنسبة للشعب ليس هناك أى تناقض بين الاصالة والمعاصرة،لان الفكر الاشتراكى ينطلق من الوطنية التقدمية المتجهة نحو المستقبل ، وينبذ الوطنية الرجعية المتجهة نحـــو الماضى . ان التراث ليس مجموعة من المحفوظات المرتبة المتراكمة ، وانما هو الواقع الحالى ، الواقع الحى الذى يجسد خلاصة حركة التاريخ . ان التراث هو ما تحمله جماهير شعبنا من طاقات متفجرة ، ومطامح نحو العدل

والانصاف وقيم سامية ترفض العبودية والانحطاط ، ان التراث هو طاقة التغيير وارادة التحرير ، هو تقاليد متمثلة فى ردود الفعل الجماعية واليقظة والمبادرة التى ما زالت حية فى صفوف شعبنا .

هذه هـــى الخلاصة الاولى التى ينتهى اليها الاعتماد على منهجية الاشتراكية العلمية دون مركب ودون التواء وخدمة الحقيقة والحقيقة وحدها .

الا ان هناك خلاصة أخرى نعتبرها أساسية وحاسمة، هى أن جميع التعقيدات واسباب الخلط ، راجعة الى ازدواج الاستلاب الذى يعانى منه الانسان المغربى ، بل والانسان فى جميع الاقطار المسماة بالمتخلفة . فزيادة على استلاب الفرد من جراء علاقات الانتاج الرأسمالية ، هناك الاستلاب الجماعى لامتنا ككيان وحضارة وثقافة ، استلاب المجتمع ككل منذ ان تم اخضاع الارض ومن عليها لمتطلبات ارساء ونمو الاقتصاد الاستعمارى .

وبالتالى فان التحرير لا معنى له عمليا الا بالحلول الرامية الى انهاء هذين الاستلابين معا فى استراتيجيـــــة واحدة وفى مسلسل شامل واحد . هذا هو الاعتبار الثالث الذى وجه أعمال اللجنة التحضيرية لمشروع التقرير المذهبى، اعتبار الارتباط الجدلى بين النمو والتحرير والديمقراطيـــة والبناء الاشتراكى . ان النظرة الى حلول المستقبل ما هى فى الحقيقة الا مجموعة النتائج المنطقية لتحليل التاريخـــى .

الإعتبار الثالث

استراتيجية شاملة
معتمدة على الارتباط
والتساوى بين التحرير
والنمو والديمقراطية
والبناء الاشتراكى من أجل
تشييد مجتمع وحضارة
اشتراكية مطابقة
لخصوصية شعبنا ·

أيها الاخوات ، أيها الاخـــوان ،

ان ابراز حقيقة التخلف انتهى بنا الى التأكيد على حقيقة أساسية تهم طبيعة ودور جهاز الدولة . وباختصار فـان جهاز الدولة ليس بنية فوقية ، وليدة المجتمع المغربـــي وتطوراته ، وانما هو بالعكس جهاز التسيير والقمع الذى غرسته الدولة المستعمرة من الخارج لاخضاع الارض ومن عليها لمتطلبات اقامة الاقتصاد الاستعمارى المسمى الآن بالقطاع العصرى . بل وان الدولة الوهمية التى احتفظت بها الحماية كواجهة انتهت فى يوم واحد عند الاعلان عـن الاستقلال . ورأينا جهاز الادارة والقمع يتمغرب ويتضخم ويبحث عن قوانين 1935 و 1939 لمواجهة الحركـــة الوطنية والتقدمية ، لانه رجع الى مهمته الاصلية بأساليبه الاصليـــة .

وحدث ذلك منذ اجهاض التصميم الخماسى الاول ، الذى كان محاولة فى التحرير الاقتصادى الفعلى،والذى ينص على ضرورة تغيير هياكل الدولة كشرط لازامى لتغيير هياكل الاقتصـــاد .

ذلك لان جهاز الدولة ليس بنية فوقية ، وانما هـــو جزء لا يتجزأ من انهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستعمارية . هذا ما تؤكده التجارب الملموسة بحيث رأينا :

ـــ ان اقبار سياسة التحرير الاقتصادى اقترن باقبار مشروع اقامة المؤسسات الديمقراطية .

ـــ وان سير الجهاز ومهمته لا يقبلان وجود مؤسسات تمثيلية لا يقبلان النقاش والمراقبة ، لانه جهاز اقيم فى الاصل لمراقبة المخزن ولاخضاع المجتمع المغربى لا لتمثيله ولخدمته .

ان مبادىء ومفاهيم الديمقراطية الاوروبية تفقد معناها، لانها ديمقراطية وليدة النظام الرأسمالى ككل . بقاعدته

المدية وتكنولوجيته وقيمه الاخلاقية ، ومؤسساته السياسية والثقافية . ان النظام الرأسمالى ، انطلق منذ البداية من الصناعة الآلية ومن صناعة وسائل الانتاج .

فانعدام الصناعة الاساسية فى بلادنا ، هو الذى يجب ان يكون منطلق جميع الحلول ، لانه السبب فى التخلف بجميع جوانبه ، لانه منطلق التبعية الاقتصادية والتقنية بجميع نتائجها الاجتماعية والسياسية والثقافية . فانعدام الصناعة الاساسية هو الذى يجعل كل قطاع من حياتنا مرتبطا مباشرة بالسوق الخارجية مع النتائج المعترف بها الآن رسميا .

ان هذه الحقيقة لا تنفصل عن طبيعة ودور جهاز الدولة واتجاهه فى كل قطر متخلف تسيره البورجوازية والاقطاعية مهما كان شكل نظامه السياسى . لذلك فان التحليل الشمولى ، ينتهى حتما الى الاستراتيجية الشمولية فى التحرير والبناء المعروضة فى مشروع التقرير المذهبى بجميع التفاصيل والتعليلات .

ولنكتف بالتنبيه الى أن الوطنية الصادقة ، يجب أن تقبل وتدعو على الاقل الى الحلين اللذين لا مناص منهما فى سياسة تحرير اقتصادى حقيقى : بناء الصناعة الاساسية التى سوف تكون محور الاقتصاد الوطنى ، وتحكم الدولة فى جميع اصناف ودواليب التجارة الخارجية . ومعنى ذلك ان التحرير الاقتصادى والنمو الاقتصادى هما شىء واحد .

لكن هذا النمو والتحرير يقتضيان اعتماد الشعب المغربى على نفسه أولا وقبل كل شىء ، وقبول التضحيات التى يستلزمها بناء صناعة ثقيلة ، ولا يمكن أن يقبل الشعب تضحيات اضافية الا اذا علم مسبقا انها تصالحه ، الشىء الذى يقتضى اصلاحات جذرية من حيث توزيع الارض والخيرات ، وعلاقة جهاز الدولة بالسكان .

أضف الى ذلك ان عدم الاعتماد على القروض الاجنبية يقتضى استعمال الطاقة المتوفرة محليا ، وهى

الطاقة البشرية ، طاقة الجماهير الواجب تجنيدها فى مهام البناء والتشييد والتغيير . ولا يمكن ان تتعبأ الا اذا علمت مسبقا أنها تنجز تلك المهام لصالحها . الشىء الذى يقتضى اشراكها فى اتخاذ القرارات وتنفيذها .

وهذا يعنى استحالة الفصل بين التحرير والنمو وبين ضرورة الديمقراطية بشرط أن لا تقتصر على اقامة سلم من المؤسسات التمثيلية مواز لسلم جهاز الدولة كما هو الآن . انها ديمقراطية المساهمة المباشرة للجماهير فى مهام ملموسة ديمقراطية تقتضى تغيير هياكل الجهاز الادارى وعلاقتـــه بالمواطنين . ومعنى ذلك تغيير طبيعة ومهمة جهاز التسيير والقمع وجعله أداة خاضعة للشعب على جميع المستويات ، عوضا عن كونه جهازا يخضع المجتمع لحاجيات السوق الاجنبيـــة .

ويبقى أن بناء الصناعة الاساسية ، وتحكم الدولة فى التجارة الخارجية ، وتغيير هياكل وطبيعة جهاز الدولـة وعلاقته بالمواطنين ، ونهج ديمقراطية التعبئة مع الاجراءات والاصلاحات التى تقتضيها ، كل ذلك لا يمكن أن يتم تلقائيا . ان ذلك لا يمكن ان يتم الا بالتصميم الاشتراكى الذى يوضع بالطرق الديمقراطية انطلاقا من اختيارات تساهم الجماهير فى تحديدها كما تساهم عمليا فى تنفيذها .

ان التقرير يوضح بدقة نظرتنا الى أهداف وأساليب البناء الاشتراكى انطلاقا من المعادلة الثلاثية التى تشكـل نظرة شاملة تجعل من التحرير والنمو والديمقراطية والبناء الاشتراكى جوانب مرتبطة ومتساوية من استراتيجية واحدة تنفذ ككل وبصفة تدريجية .

فالديمقراطية بالنسبـــة الينا وسيلة وغاية ، بوصفها ديمقراطية التعبئة من أجل البناء الاشتراكى ، ان شعار ديكتاتورية البروليتاريا أكل عليه الدهر وشرب فى أوربـــا نفسها ، بالاضافة الى أن المشكل عندنا هو بالذات مشكل التصنيع وخلق بروليتاريا .

ويبقى الهدف من البناء الاشتراكى نفسه هدف انهاء استلاب الفرد ، واستلاب كياننا كحضارة وثقافة . فالنمو الاقتصادى على الشكل الذى نراه فى الدول النامية الرأسمالية منها والاشتراكية لا يضع حدا لهذا الاستلاب المزدوج . لذلك يجب منذ البداية ، منذ انطلاق مسلسل التحرير والبناء ان نعتبر خصوصيات مجتمعنا ، وعناصر التغيير التى يتضمنها، وتقاليد العمل الجماعى ، كما يجب أن تعتبر ضرورة اغناء التراث الحقيقى الذى تحمله الجماهير .

هذا هو معنى رفضنا للنماذج المسبقة ، وتقليد التجارب . ان الغاية النهائية من البناء الاشتراكى هى تشييد مجتمع اشتراكى وحضارة لهما خصوصيتهما ، تشييد هذا المجتمع المغربى مع تحرير وتغيير الإنسان المغربى.

ايها الاخوات ، ايها الاخوان

اننا نعبر عن آمالنا ، وتفاؤلنا وثقتنا بمستقبل القوات الثورية ، وبحتمية البناء الاشتراكى . ان الفكر التقدمى منطلقه ومنتهاه التفاؤل ، والا فلن يبقى مبرر للنضال . ولن يبقى كذلك مبرر للنضال اذا ادعينا احتكار الحقيقة . لذلك فلزوما أن نعتبر مجهودنا هذا بداية فى التوضيح ، وان تبقى عقيدتنا متفتحة وقابلة للتغير والاستفادة من الدروس والتجارب .

أما حكاية المثالية والواقعية ، فانها جزء من اساليب التضليل ،هناك واقعية الاستسلام أمام الواقعية التى يريد المستغلون غرسها فى ذهن الشعوب. وهناك الواقعية الثورية التى تعتمد على تحليل الواقع الحى والملموس من أجل تغييره لصالح الشعوب .

هذه هى واقعيتنا — هذه نظرتنا للواقع. ومنطلق نظرتنا الى طريقة ووسائل تغييره فى افق التحرير والبناء الاشتراكى هذا هو الاطار المذهبى لاستراتيجيتنا الواضحة التى يعرضها أخونا وقائدنا عبد الرحيم . وفى الاخير يبقى علينا ان نؤكد على ان التحليل العلمى والمقاييس الموضوعية ليست وحدها الحافز

للنضال ولقبول تضحيات النضال هناك الجانب الذاتى ، الجانب الانسانـــى ، جانب الوفاء والتشبع بالاخلاق الثورية ، جانب الاخوة وعدم التخلى عن الاخوان مهما كانت الظروف . انه الجانب الذاتى . ولكنه الظاهرة التى يعتز بها ويختص بها الاتحاديون الاوفياء الاحياء منهم والشهداء، الحاضرون منهـــم والغائبون الاتحاديون الحاملون للتراث الحقيقى ، تراث حركة التحرير الشعبيـــة ببلادنـــا .

من خلال ممثليهم ، من خلالكم ايها الاخوة المؤتمرون ،

سلام عليهم جميعا

التقرير الايديولوجي

النص النهائي للتقرير الايديولوجي بعد مناقشته وتعديله
من طرف المؤتمـــر :

عقدت اللجنة التوجيهية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية العامة التى كلفتها اللجنة المركزية بتاريخ 15 شتنبر 1974 بالاعداد المادى والادبى لمؤتمرنا الاستثنائى ، عدة جلسات امتدت بكيفية دورية منتظمة ، خلال أسابيع عديدة ، فكانت زبدة اعمالها هذه الوثيقة التى تأمل ان تكون اطارا ايديولوجيا يحدد بوضوح اهدافنا وستراتيجيتنا ويشرح بكيفية عامة مجملة المهام المستعجلة الملقاة على عاتق حزبنا .

بدات اللجنة التوجيهية اشغالها بتحديد خطة للعمل . وبعد مناقشات استقر رأيها على السير فى أعمالها وفق الخطوات التالية :

1 ــ فتح مناقشة عامة حول النقاط الاساسية التى سيعالجها التقرير التوجيهى ، ورسم المعالم البارزة للتصميم الذى سينبنى عليه هذا التقرير .

2 ــ تكليف لجينة صغيرة من بين أعضاء اللجنة ذاتها بتحرير مشروع تقرير أولي .

3 ــ مناقشة اللجنة بكامل اعضائها لهذا المشروع الاولي قصد تنقيحه وادخال ما يلزم من التعديلات عليه .

4 ــ صياغة التقرير النهائى فى شكل وثيقة ايديولوجية تُعْرَضُ أولا على مقاطعات وفروع الحزب ، لدراستها ومناقشة الافكار والاختيارات الواردة فيها ، ثم تقديمها للمؤتمر بعد ذلك كمشروع يدرس ويناقش ويعدل، ان اقتضى الحال ، قبل المصادقة عليه وتحريره فى شكله النهائى والاخير .

ان المجهودات الجماعية المتواصلة التى بذلتها اللجنة التوجيهية طوال عدة اسابيع ، قد اسفرت عن وثيقتين :

ـ الوثيقة الاولى هى عبارة عن تقرير ايديولوجى مفصل ، فى اكثر من مائتى صفحة . وقد اقرت اللجنة هذا التقرير كوثيقة اساسية ، استندت عليها فى مجمل اعمالها : ان التحليلات والتاملات والنتائج الواردة فى هذه الوثيقة الهامة ، ذات طابع شمولى عميق . وستبقى مرجعا هاما اساسيا تستقى منه لجاننا الحزبية مادتها وخط توجيهها ، كما ستغذى ، ولمدة طويلة ، النقاش الايديولوجى داخل حزبنا .

ـ اما الوثيقة الثانية فهى هذا التقرير التركيبى المركز ، المستمد من الوثيقة الاولى ، والمصاغ بالشكل الذى يجعل منه وثيقة عمل لمؤتمرنا الاستثنائى ، وهذا المشروع المركز هو الذى تم توزيعه على مقاطعات وفروع حزبنا قبل تقديمه للمؤتمر . وقد شكلت لجنة انتخبها المؤتمرون لدراسة وابداء الراى فيه ، على ضوء الملاحظات والاقتراحات الواردة من المناضلين الذين مثلوا مختلف الاقاليم والفروع . وبعدما انهت هذه اللجنة اشغالها ، عقد المؤتمر جلسة عامة للاستماع الى تقريرها وملاحظاتها . والمصادقة النهائية على التقرير الايديولوجى لحزبنا .

* * *

مُقدّمة :

ظروف تاريخيّة ومنهجيّة علميّة

المؤتمر الاستثنائى الذى نعقده اليوم حدث تاريخـــى ما فى ذلك شك .

والاحداث التاريخية حقا ، ليست نتائج لمجرد قرارات يتخذها الافراد او الجماعات بمحض ارادتهم واختيارهم ، بـــل انها نتاج لارتفاعهم بوعيهم ، تقريرا وتنفيذا ، الـــى مستوى المهام التى يطرحها عليهم التاريخ واتجاه تطوره .

ان الظروف والملابسات التى نجتازها فى المرحلـــة الراهنة ، دوليا ووطنيـــا وحزبيا ، تحتـــم علينا الارتفـــاع بحزبنا ، ايديولوجيا وتنظيميا ، الى المستوى الذى يمكننا من القيام الواعى المتبصر بالمهام التاريخية التى حملناها على عاتقنا منذ اكثر من خمس عشرة سنة مضت .

عقد ونصف من السنين : فترة قصيرة حقا اذا قيست بحياة الشعوب ، اذا نُظر اليها على ضوء تاريخ الحركات التى تتبنّى بصدق ووعي ، شعار التغيير : تغيير المجتمع ، وتغيير اساليب العمل والتفكير . ولكنها فترة طويلة لتجاربها ونضالاتها ، بنجاحاتها واخفاقاتها ، بالفعالية الفائقة التى سادت فيها حيناً ، وبالركود القاتل الذى خيم عليها حينا آخر ، انها تجربة نضال ، وهى ككل التجارب النضالية تستمد أهميتها ، لا مما حققته ، او لم تحققه ، من اهداف جزئية، فى هذا الميدان او ذاك ، بل من مدى مساهمتها الفعلية فى دفع عجلة التاريخ الى الامام ، فى صنع الظروف الذاتية والموضوعية التى تمكن من الارتفاع بالعمل الجماهيرى ، الواعى المنظم ، الى المستوى الذى يستطيع منه دق أبواب المستقبل بكل عنف وأصرار ... وليس من قبيل الفخر والاعتزاز ، ولا من قبيل المبالغة والادعاء ، ان نسجل هنا ، اننا فعلا قد تمكنا خلال هذه المدة القصيرة الطويلة ، ورغم جميع العراقيل والمثبطات من قطع خطوات واسعة هامة فى هذا السبيل .

حقا ، لم تنته المسيرة بعد ، وانها لن تنتهى ابدا ما دامت جماهيرنا حية تواقة ، تصبو باستمرار الى تحسين شروط عيشها ، وتطوير أسلوب حياتها ... نعم ، اننا فى بداية الطريق ، ولكنها بداية جديدة تتوج مرحلة مضت ، وتفتح صفحة اخرى مـــن صفحات تاريخ شعبنا ، تاريـــخ طموحاته ، وتاريخ نضالاته .

علينا ، اذن ، ان نجعل من هذا المؤتمر الاستثنائى الذى نعقده فى الظروف التى نعرفها جميعا ، نقطة انطلاق جديدة ، على درب مسيرتنا النضالية ، المتواصلة الدائمة. علينا ان نستحضر فى وعينا اهمية الظروف التى نجتازها ، دوليا ووطنيا وحزبيا ، حتى نتمكن من استشفاف الروابـط الحقيقية التى تصـــل حاضرنا بماضينا ، ومن الاكتشاف الواعى لمعالم الطريق التى ستقودنا نحو مستقبل زاهـــر مشرق آت لا ريب فيه .

* * *

نعقد مؤتمرنا هذا فى ظروف يميزها المنعطف الـــذى يشهده هذا النصف الثانى من القرن العشرين : ذلك المنعطف الذى نستمد ابعاده من الازمة الخانقة التى يعيشها النظام الرأسمالى ، ككل وكأجزاء ، ومن الاندفاع الثورى القوى ، الذى يطبع بطابعه التقدمى التواق حركات التحرير فـــى مختلف مناطق المعمور، ومن ضمنها حركة التحرير العربية التى يوجد فى طليعتها الان الشعب الفلسطينى البطل، وكذا من احتدام الصراع بين ارادة التحرر والانعتاق التى تحرك شعوب العالم الثالث قاطبة ، وبين النظام الامبريالـــى الاستغلالى الذى شيده الرأسمال العالمى ، منذ أكثر مـــن قرن ، والذى يستميت الآن للحفاظ عليه ، بشكل أو بآخر .. تـــلك حقائق معروفة ، واضحة للعيان ، تفسر ما نشاهده اليوم من عمليات منسقة ، وتدابير واسعة ، متداخلـــة متكاملة ، تستهدف اعادة بناء هيكل الاقتصاد الرأسمالى

العالمى على أساس علاقات للقوى جديدة ، وفى ظل ظروف تحاول فيها الامبريالية ، التى لم تندحر بعد بكيفية نهائية ، تغيير أساليبها ، دون المس بطبيعتها وجوهر كيانها

كما ينعقد مؤتمرنا فى وقت تتردى فيه باستمرار الاوضاع القائمة فى بلادنا، فالعجز الفاضح ، الذى سجلته الطبقات المسيرة على نفسها ، بسلوكها واختياراتها ، والذى وقف بها دون بلوغ ما تتقول به من ضرورة تحقيق « الاقلاع الاقتصادى » ذلك الاقلاع الهارب كالسراب فضلا عن اقرار عدالة اجتماعية ، ترتكز على توزيع للدخل عادل ، وضمان للشغل ، وتصميم للتعليم ، وتوفير للسكنى، وحماية للصحة ، الى غير ذلك من المطالب التى ما فتئت جماهيرنا تنادى بها وتلح فى انجازها ... ثم ان شعور هذه الجماهير نفسها ، شعورا يزداد عمقا مع الايام ، بانها ، بالعكس من ذلك كله ، كانت ، وما تزال ، تتحمل وحدها ، وسط المجتمع المغربى ، تلك التضحيات التى يتطلبها نوع وحيد من التنمية ، هو بالذات ذلك الذى تستفيد منه جماعة اوليغارشية ، ثرية ، قوامها زمرة من المضاربين ، وشرذمة من السائرين فى ركابهم ... كل ذلك قد أدى ، وما كان له الا ان يؤدى ، الى ما نشاهده اليوم ، الى ما يقاسيه شعبنا ويعانيه : من استمرار بقاء ثروآتنا الوطنية فى قبضة مخالب الاستعمار فى شكله الجديد ، من تعميق اظاهرة الاستلاب التى تنخر كياننا الحضارى والثقافى ، من تقلص فى المداخيل ، واستفحال للفساد ، وانتشار للجهل، واطراد للقمع ... وقائع وحقائق تلمسها جماهير شعبنا ، بل تعيشها يوميا ، فلا حاجة الى تعدادها ووصفها ، ولنتصرف بجهودنا الى تحليلها وبيان اصولها ، والكشف على حقيقة مخاطرها على حاضرنا ومستقبل اجيالنا .

هناك حقيقة أخرى تخص هذه المرة حزبنا بالذات ، لابد من تأكيدها والتركيز عليها ، لقد عاشت منظمتنا العتيدة

منذ سنة 1962 عملية تطور داخلي ، معقدة ومزدوجة ، أسفرت عن تطهير صفوفنا من العناصر الانهزامية ، والشراذم الانتهازية ، من جهة ، وعن اغناء القدرة النضالية لاطرنا وجماهير حزبنا بتجارب جديدة غنية خصبة ، من جهة ثانية ، فكان من نتائج ذلك كله : تعزيز رصيدنا الشعبي لدى الجماهير ، وتعميق رؤانا الفكرية الايديولوجية ، وتأصيل اختياراتنا السياسية والاجتماعية والثقافية .

لقد أصبح حزبنا ، اذن ، بفضل هذه المكاسب الثمينة، وعلى الرغم من جميع المحاولات التي استهدفت تصفيته ، يمثل اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، في منظور أوسع الجماهير المغربية ، الوريثَ الشرعي للكفاح الوطني التحريري الذي خاضته بلادنا بصمود واصرار منذ أن بُدئت تتعرض للغزو الاجنبي ، والحاملَ الامين لراية النضال المتواصل الذي خاضته وتخوضه جماهيرنا من أجل غد أفضل . لقد بلور حزبنا ، بمواقفه واختياراته ، بشكل حقيقي واصيل ، اعمق واصدق التطلعات التي كافح ويكافح من أجلها المناضلون من جماهير شعبنا ، منذ اقدم العصور ، انها اختيارات ومواقف ، شكّلت دوما ، وما تزال تشكل ، البديل الحقيقي والموضوعي ، البديل التقدمي للسياسة التي أتبعت منذ سنين : سياسة التراجعات ، والتنازلات ، السياسة التي كرست ، وتكرس ، التبعية الاقتصادية ، والاستغلال الطبقي ، والجمود الفكري ... ولقد حان الاوان الآن لكي نجعل من تلك المواقف ، وهاتيك الاختيارات ، برنامجا واضحا ذا مضمون تقدمي مستمد من تحليل علمي ، ورؤية شمولية ، لتطورات تاريخنا ، ومعطيات واقعنا الوطني ، علينا ، اذن ، أن نسطر بوضوح ، اطارا ايديوأوجيا لتفكيرنا وممارستنا ، علينا ان نمد جماهيرنا بالاداة الفكرية النضالية الضرورية التي من

شأنها وحدها أن تمكنها من بناء الغد المشرق الذى تصبو اليه، غـد الاستقلال الحقيقى ، غـد الديمقراطية الفعليـة ، والاشتراكيـة الحقـة .

واذا كنا نريد لهذا التقرير أن يكون أداة نضاليـة فعالـة ، وقبل ذلك قاعدة يتحقـق فيها وبواسطتها ، الانسجام فى التفكير والعمل ، بين كافة أعضاء حزبنا ، فاننا لا ندعى أنه يقدم حقائق نهائية ، أو يسطر اطارا كاملا مغلقا لنضال شعبنا وكفاح جماهيرنا .. كلا ، انه فقط ، وسيلة للتوضيح واداة للتعبئة ، نابعة من تفكير جماعـى ومجهود مشترك . انه اطار سيعتنى ، بدون انقطاع ، بما نكتسبه من تجارب نضالية جديدة ، بما نقوم به من تحليلات متواصلة ، للمعطيات الموضو ، التى يكشف عنهـا ويفرزها ، واقعنا الوطنـى المتصور باستمرار ، وبمـا سنستفيده من الدروس الثمينة التى تقدمها لنا كل يوم ، تجارب ونضالات الشعوب التى كافحت وتكافح من أجـل التحرر والانعتاق ، وتشييد الاشتراكية

* * *

هل نحتاج هنا الى تبرير اختيارنا الاشتراكى ؟

ان قرار اللجنة المركزية بادخال تعديل على اسـم منظمتنا (الاتحاد الاشتراكى ... بدلا من الاتحـاد الوطنى ...) وهو القرار الذى سيطلب من مؤتمرنا هذا اقراره بكيفية نهائية ، قد أملته فعلا ، ظروف خاصة . ولكنه فى الحقيقة والواقع ، تعديل يعبر عن تطور داخلى نوعى فى كيان حزبنا ، كما يعبر فى ذات الوقت عن ارتفاع منظمتنا بوعيها ورؤاها الى مستوى سير التاريخ واتجاه تطـوره .

لقد أصبحت الاشتراكية ، اليوم ، ليس فقط الحل الضرورى الحتمى للتناقضات الداخلية التابعة من صلب المجتمع الصناعى الرأسمالى . بل ان الاشتراكيه اليوم ، اصبحت ، فضلا عن ذلك الحل الضرورى والوحيد للوضعية المزرية ، الوضعيه اللا انسانية ، التى اوقع فيها الاستعمار العالمى ، ومن بعده الامبريالية شعوب القارات الثلاث ، لقد أدركت الشعوب المستعمرة المضطهدة، بكيفية لا واعية أول الامر ، وهى تدرك الآن بوعى يزداد عمقا مع الايام ، ان الحل الوحيد والجذرى لوضعية ما يسمى بالتخلف التى أوقعنا فيها الاستعمار العالمى ، انما هو الاشتراكية ، بالذات . ومن هنا أصبحت الاشتراكية فى هذه البلدان ، وفى بلادنا بالذات تعنى فى آن واحد : تحقيق الاستقلال الوطنى ، وبناء الوحدة القومية ، والقضاء على الاستغلال بمختلف اشكاله وصوره، الاستغلال الامبريالى ، والاستغلال الطبقى والاستغلال الايديولوجى .

ان هذا بالضبط هو ما كانت تكافح من أجله جماهير شعبنا حينما رفعت راية المقاومة والتحرير فى بلدنا ، عالية خفاقة ، لقد ربطت جماهير شعبنا بين التحرر من نير الحكم الاجنبى ، حكمه العسكرى والسياسى والاقتصادى ، وتحكمه الاجتماعى والثقافى ، وبين اقرار الديمقراطية الصحيحة ، السليمة ، والعدالة الاجتماعية ، بكامل مضامينها الفعلية ، من توزيع للدخل عادل ، وضمان للشغل ، وتعميم للتعليم ، وتوفير للسكنى ، وعناية بالصحة واحترام للكرامة ... ربطت بين ذلك كله ربطا حدسيا مكنها من تكثيف جميع هذه المطالب والمطامح فى شعار واحد هو : الاستقلال . وهكذا ، فالاستقلال لم يكن يعنى فى منظور جماهير شعبنا ، فقط اقامة السلطة الوطنية محل السلطة الاجنبية ، بل انها كانت تنظر الى الاستقلال السياسى كوسيلة ، لا اكثر ولا اقل ، تمكننا من استئصال جذور

الظلم والاستبداد والفقر والبطالة والجهل والمرض ...
مطالب مشروعة طرحتها جماهيرنا ، بكيفية عامة اجمالية أثناء كفاحها من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وهي تطرحها اليوم ، بوعي واصرار ، في اطارها الحقيقي ، في أفق أوسع ، وبرؤية أوضح .

مطالب ثورية تستلزم حلولا ثورية ، حلولا اشتراكية ، حقة . من هنا ، اذن كان طريقنا المباشر الى الاشتراكية ، وهو طريق اختاره حزبنا ، وناضل على دربه منذ تأسيسه، واذا كانت عراقل كثيرة وموانع متعددة ذاتية وموضوعية قد حالت دوننا ودون صياغة هذا الاختيار صياغة علمية واضحة ، فان التجارب النضالية العديدة التي خاضها مناضلونا ، والتحاق روافد هامة من الشباب المثقف الى صفوفنا ، وارتفاع وعينا ، عن طريق الممارسة والنضال الى مستوى المهام الملقاة ، تاريخيا ، على حزبنا ، حزب الكادحين ، كل ذلك يحتم علينا اليوم صياغة مشروع ايديولوجي ، يحدد بأكثر ما يمكن من الدقة والوضوح اختياراتنا الاشتراكية - الاساسية ، وهي اختيارات نابعة من صلب واقعنا ، ومن خصوصية مجتمعنا .

نعم ، هناك نظرية اشتراكية عالمية نستوحيها ونستفيد منها ، ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا دوما ، أن النظرية ، أية نظرية ، مهما كانت أصيلة وثورية ، ستبقى مجرد قوالب جوفاء ، مجرد ركام من المفاهيم والشعارات ، تعرقل النضال ، وتشوش الاذهان ، وتشتت الصفوف ، ما لم تتجسم في تحليل ملموس لواقع ملموس ، ما لم تكتسب مضمونها من النضال الفعلي والممارسة اليومية الواعية . ان النظريات العامة التي تختزل الواقع الموضوعي ، الغني الخصب ، ستظل مجرد وصفات جاهزة صورية مجرّدة ، ما لم تخضع هي نفسها للواقع الحي ، ما لم يكن مضمونها نابعا من تحليل علمي لخصوصية المجتمع الذي يراد

تطبيقها فيه . اننا لا نقلل من أهمية الدروس الثمينة التى تقدمها لنا مختلف التجارب الرائدة ، السابقة والحالية، ولا نشك مطلقا فى ضرورة استيعاب المكتسبات العلمية التى حققها نضال البشرية عبر العصور ، والتى اصبحت ملكا مشتركا للانسانية جمعاء . ومع ذلك ، بل بسبب من ذلك ، فاننا جد واعين بأن الإطار الايديولوجى الذى نطمح الى رسم معالمه البارزة ، سيبقى مجرد اطار فارغ ، مجرد بضاعة هجينة مستوردة اذا لم تكن نقطة انطلاقنا: الانصات الواعى لصوت الجماهير ، لاحاسيسها ، وآمالها والعمل المتواصل من اجل تبين اقرب السبل التى تمكن ، عمليا ، من تحويل الواقع الذى نعيشه ، بالشكل الذى تتحقق معه هذه الامـــال .

فى هذا الاطار اذن ، ومن أجل تحقيق هاته الغايات، نتبنى الاشتراكية العلمية كمنطلق ومنهج ، مقتنعين بأنهـا هى وحدها فى المستوى الراهن من تطور الفكر البشرى ، التى تقدم مثل هذا السبيل ، آنها هى وحدها التى تضـع بين ايدينا منهجا علميا متماسكا وفعالا ، هى وحدها التى تمكن من تجنب السقوط فى حبائل الايديولوجية الامبريالية ، فى متاهات الفكـر الصورى المجـرد ، الـذى لا يعمـل فى معظم الاحيان ، وفى عصرنا،بالذات الا على اخفاء آليـة الاستغلال الذى تتعرض له الجماهير ، من طرف الاستعمار الجديد والسائرين فى ركابه ، تحت غطاء مقولات مجردة زائفة تتغير باستمرار ، لترتدي فى كل مرة ثوبا جديدا براقا، سرعان ما يذبل وتتكشف حقيقته .

ان التحرر من اسار المفاهيم والقبليات الايديولوجية والتحليلات الصورية المجردة التى تضفى على نفسها طابعا علميا مزيفا ، معناه القيام بتحليل ديالكتيكى ، يتناول كليـة العمليات التطورية ، التاريخية المشخصة ، التى تمد كياننا الاجتماعى الاقتصادى بخصائصه النوعية الاساسية ، وتحدد

شكل تطوره ، واسلوب هذا التطور . بهذا النوع من التحليل التحليل الملموس للواقع الملموس ، وبه وحده ، نتمكن من ان نحدد لنضالنا التاريخى ، اختيارات واضحة ، وستراتيجية دقيقة ، ومهام مستعجلة مبنية على المعطيات الموضوعية ، المتجددة المتغيرة ، وبالتالى نتمكن من اكتساب رؤية موضوعية سليمة لمصالح جماهيرنا الشعبية التى يشكل حزبنا طليعة لها ، واطارا لتعبئتهـــا .

ان اقتناعنا الاكيد بالاشتراكية العلمية كمنطلق ومنهج ، ينبع اذن من اقتناعنا بصلاحية هذا النهج ، وبضرورة تزويد جماهيرنا باداة علمية تمكنها من تعميق وعيها وتاصيل نضالها انطلاقا من معرفة موضوعية للواقع الذى نعيشه والذى نروم تغييره، وانطلاقا كذلك من المقومات الاساسية المحليـــة والعربية الاسلامية ، المادية والروحية ، التى نحترمها ، بل نناضل من أجل ترسيخها وابراز الوجوه المشرقة فيها ... ان ذلك وحده هو الطريق الذى سيمكننا من تلافى المزالـــق والاخطار المجانية ، وتجنب مكايد الاعداء واضاليل الخصوم.

وهكذا نصبح اختياراتنا الاساسية الواضحة ، التـــى تستهدف استكمال التحرير ، وابراز الديمقراطية ، وتشييد الاشتراكية ، فى اطار عملية واحدة من الهدم والبناء ، والتى يحدد هذا التقرير الايديولوجى المتواضع اسسها ومضامينها ليس فقط ، كطريق وحيدة ممكنة لتحقيق مطامح شعبنا ، بل ايضا كجواب وحيد ، عملى وفعال ، يمكن ان تقدمه الوطنية الحقة ، الوطنية المناضلة باستمرار ، لمختلف التحديـــات التى تواجهنـــا كشعب وكحضارة .

القسم الأول :

المحددات التاريخية لاختيارنا الاشتراكي

الانطلاق من الواقع الملموس يتطلب ، أولا وقبل كل شىء ، تحليل الظروف التاريخية التى نشأت خلالها البنيات الاجتماعية الاقتصادية السائدة الآن فى بلدنا ، وبالتالى تحديد الخصائص النوعية لمجتمعنا الراهن ، وكشف القناع عن الطبقات والاختيارات والاساليب التى تتحمل مسؤولية التقهقر المتواصل الذى ينخر كيان شعبنا ، وتحديد الشروط والمتطلبات التى يتوقف عليها ما نطمح اليه من تحرير وتنمية فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . انه التحليل التاريخى — النقدى لجذور واسباب ظاهرة ما يسمى بالتخلف قصد الكشف عن طبيعتها الحقيقية .

* * *

تشترك البلدان التى سبق لها أن خضعت للسيطرة الاستعمارية فى خاصية اساسية مميزة لواقعها الاقتصادى الاجتماعى تتمثل فى عدم وجود صناعة ثقيلة (صناعة وسائل الانتاج) تحتل فيها مركز الثقل وتعمل على تحقيق التراكم الاقتصادى . كما ان الطابع المميز للبلدان التى تدير شؤونها الطبقات الاقطاعية البورجوازية ، هو احتفاظها بالبنيات التى أنشأها الاستعمار ، البنيات النوعية الخاصة ، التجارية والزراعية ، التى افرزت هذه الطبقات الحاكمة .

واذا كان هذا يصدق على جميع البلدان المستعمَرة ، سابقاً ، فان هناك معطيات نوعية ، يختص بها هذا البلد دون ذاك . ان ظروف قيام النظام الاستعمارى ، فى هذه الجهة او تلك، لم تكن واحدة ولا متماثلة . فالقوى الاستعمارية لم يكن فى وسعها أن تختار بمحض ارادتها ، تاريخ تدخلها ولا وسائل تركيز وجودها . لقد كان ذلك كله مشروطا

بنوعية المقاومة التى تعترضها من طرف الشعب الذى تريد استعماره ، وبالوضعية الجغرافية ، بنوعية الثروات التى تروم استغلالهـا ، بالاضافة الى الصراعات الدوليه حـول توزيع الغنائم بين القوى الاستعمارية . ولهذا اكدنا من قبل ان التحليل الـذى يعتمد على الوصفـات العامة والقوالب الجاهزة المجردة لن يفيد فى هذا الموضوع بتاتا . بل انـه لن يعمل على العكس من ذلك ، الا على تعكير الرؤية وبالتالى شل انفعال الذى تخوضه الحركات التقدمية ، فلابد اذن ، من التحليل التاريخى ، لابد من (التحليل الملموس للواقـع الملـوس) .

واذا نحن اعتمدنا هذا التحليل، التحليل التاريخى لظاهرة ما يسمى بالتخلف بالنسبة لبلادنا فاننا سنضع اصبعنا على حقيقة هامة ، وهى أن بلادنا تشكل حالة خاصة ذات درجـة كبيرة من الوضوح كثيرا ما نفتقدها فى الحالات الاخرى ، وهذا راجع الى عدة اسباب اهمهـا :

ـ بقاء البنيات التى كانت سائدة فى المغرب قبـل الحماية شبه راكدة ، محافظة الى حدود بداية هذا القرن على اهم الخصائص التى تميزت بها عبر العصور . فلقد كان المغرب آخر بلاد خضعت للسيطرة الاستعمارية المباشرة (1912) .

ـ قيـام الاقتصاد الاستعمارى الـذى عمدت سلطات الحماية الفرنسية الـى غرسه فى بلادنـا ، علـى اساس مخططات وبرامج ، حققت له الانتشار السريع ، على اساس تقنيات ، كانت قد بلغت آنذاك درجة عالية من التطور . هذا فى الوقت الذى عملت فيه هذه السلطات نفسها على الاحتفاظ بدولة صورية (المخزن) وربطها بجهازها السياسى والادارى الاستعمارى الذى تولى مهمة القمع والتسيير .

ـ ومن هنا تلك السرعة والانتشار الفائقين ، اللذيـن اتسمت بهماعملية التحويل الاجتماعى والاقتصادى المفروضة

من الخارج ، طوال اربعين سنة على مجتمع راكد ، هـــو المجتمع المغربي بالذات .

وهكذا ، ففي المغرب كما في بلدان اخرى ، يقدم لنـا التحليل التاريخي للنظام الاستعماري ، لكيفية قيامه ولاساليبه وتناقضاته ، رؤية واضحة عن حقيقة ((التخلف)) وطبيعتـه الخاصة ، المتميزة بالاقتصـار علـى مجـرد مغربة البنيات الاستعمارية ، بدلا من تحويلها وتغييرها جذريا ، وعلى تنويع روابط التبعية وتعزيزها ، بدلا من اضعافها والقضاء عليها .

ان التحليل التاريخي الملموس ، هو وحده القادر علـى ابراز المعطيات الضرورية التي بدونها يستحيل :

ـ القيام بتحليل سليم للحدود الفاصلة بين الطبقـات وللصراع الطبقـي واشكالـــه .

ـ التمكن من تقدير صحيح لطبيعـة ووظيفة الجهـاز الاداري الحالي ، الذي يتولى مهمة القمع والتسيير ، والذي هو جوهريا نفس الجهاز الاستعماري بعد مغربته .

ـ الادراك السليم والموضوعي لحقيقة المحتوى الـذي ترمي اليه المطالبة بالديمقراطية ، من طرف جماهير شعبنا ، المحتوى الذي يجسم طموح الشعب الى التحرر الكامل وتشييد الاشتراكيـــة .

1) ــ المعطيات التاريخية قبل الحماية :

ان المهام الاساسية المطروحة علينا تستوجب ، اولا وقبل كل شيء ، الكشف بتفصيل ، ومن خلال الواقع التاريخي المشخص ، عن حقيقة النظام الاستعماري في بلادنا ، منذ بداية الاحتلال ، ومن ثمة تعرية الاساليب التي استعملت بعد الاستقلال ، الحفاظ على ما هو جوهري في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي اصبح ينعت الآن بالتخلف .

لنبدأ أولاً برسم الاطار التاريخي لمغرب أواخر القرن التاسع عشر .

ــ هناك من جهة تفكك الامبرراطورية العثمانية واحتلال الجزائر من طرف فرنسا .

ــ وهناك من جهة ثانية انتهاء الدول الاوروبية الكبرى من تقسيم افريقيا فيما بينها .

ــ وهناك ثالثا ظاهرة خاصة بالمغرب ، وهي كونه بقي موضوع مساومات ومنافسات بين الدول الاستعمارية ، الشيء الذي شكّل أحدّ العوامل التي عجلت بقيام الحرب العالمية الاولى .

ان تنازل المغرب عن مظاهر كثيرة واساسية من سيادته ، وخاصة بعد الستينات في القرن الماضي ، بالاضافة الى انواع التدخلات غير المباشرة من طرف القوى الاستعمارية ، ووقوف الحكم المركزي ضعيفا يناور عبثا هذه الدولة او تلك ، لينتهي في كل مرة الى تلبية مزيد من المطالب الاستعمارية ، كل ذلك جعل من عقد الحماية الموقع عام 1912 عبارة فقط عن تكريس لوضعية قائمة بالفعل ، وضعية تجلت ملامحها بوضوح في مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) الذي اتفقت فيه الدول الكبرى على اسلوب كيفية توزيع الغنيمة فيما بينها ، هذه الغنيمة التي لم تكن شيئا آخر غير المغرب بالذات .

لقد كان هذا المؤتمر فى الواقع تتويجا لعملية توزيع افريقيا وتقسيم الامبراطورية العثمانية ... ولان المغرب بقى دولة مستقلة طوال أحد عشر قرنا ، ولانه قاوم بثبات واصرار محاولات الاحتلال العسكرى طيلة ستة قرون ، ولانه حافظ على استقلاله وشخصيته ازاء الامبراطورية العثمانية ، ولكونه لعب دورا اساسيا فى اشاعة الفرقة والمنافسة بين القوى الطامعة فيه حفاظا على سيادته ... لكل هذه الاسباب اضطر مغربنا الى العيش فى عزلة شبه تامة طوال القرن التاسع عشر : عزلة عن التقدم التكنولوجى بسبب حذره الشديد من محاولات التدخل الاستعمارى الذى كان يريد النفاذ باسم « الاصلاحات » وعزلة بالنسبة للحركة الثقافية السياسية الاصلاحية التى عرفها الشرق العربى آنذاك ، نتيجة العلاقات التى ربطتها مع اوربا بورجوازية عربية ناشئة تتطلع الى التحديث والى استيعاب الاساليب التقنية والثقافية

ان هذه الوضعية ، وضعية العزلة والدفاع ، هى التى تشرح لنا أسباب بقاء البنيات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية السائدة آنذاك فى بلادنا ، راكدة تقاوم كل تغيير ، بل بعيدة عن كل تغيير ، الى ان جاءت الحماية الفرنسية ، لتشيد عليها جهازها الاقتصادى والادارى والعسكرى . لنحلل اذن ، دون الدخول فى التفاصيل ، خصائص ومميزات هذه البنيات ، ولنركز اهتمامنا حول الجوانب الرئيسية التالية :

— المركز الرئيسى الذى احتلته البنيات الزراعية ، والدور الهامشى الذى لعبته الصناعة الحرفية والبورجوازية التجارية .

— العلاقات الاجتماعية الخاصة السائدة آنذاك ، والاساس الايديولوجى الاسلامى الذى اعطى البنية الاجتماعية وحدتها وخصوصيتها .

ـ واخيرا تقاليد الحذر لدى جماهيرنا السباقة دوما الى اخذ زمام المبادرة ، تقاليد مرتبطة بهذه البنيات نفسها من جهة وبالمشكل الدائم الذى كان يواجه مغربنـــا ، مشكل الوقـــوف باستمرار فى وجه محاولات الاحتلال الاجنبية .

أ ـ البنيات الاقتصادية الاجتماعية فى مغرب ما قبل الحماية : خصوصيتها، أسباب ركودها :

كان مغرب ما قبل الحماية مجتمعا زراعيا تسود فيـــه البنيات الجماعية،هذه هى السمة العامة الرئيسية . ولكـــن علينا ان لا نتوهم وجود نوع من الشيوعية البدائية التى تذهب الى حد توزيع العمل ونتاجه بين عناصر الجماعـــة . ان الامر يتعلق هنا بوجود علاقات انتاجية مؤسسه على التضامن بين عناصر الجماعة (القبيلة او الدوار) لا على اساس السلطة الهرمية التى تميز النوع الاقطاعي .

اما ملكية الارض،واشكال تنظيم الانتاج واساليب توزيعه، فتلك امور تتوقف فى الدرجة الاولى على درجة التضامن التى تفرضها اساسا الظروف الطبيعية . لقد كانت الظاهرة العامة هى الملكية الجماعية للارض التى تتحكم فى توزيعها المؤسسات الجماعية المنبثقة عن ممارسة الجماعات لتقاليد الديمقراطية البدائية التى حافظت على وجودها الى يومنا هذا .

واذا كان الاعيان والوجهاء يتمكنون احيانا من استغلال ظروف معينة ، فيسيطرون علـــى بعض الاراضى لفائدتهـــم الخاصة ، او يفرضون سلطتهم على الجماعة ، فان ذلك لم يغير ابدا من طبيعة العلاقات الانتاجية الجماعية السائدة . ان هذا النوع من الاغتصاب والسلب لم يكن يتمتع قط بالصبغة الشرعية ، صبغة قوة القانون . بل كان عبارة عن ظاهـــرة عابرة . ان الادارة الاستعمارية هى التى عملت ، فيما بعد ، على اعطاء الاغتصاب طابـــع القانونية ، خالقة بذلك شبـــه اقطاعية مساعدة تمكّنها من تسخير الجماهير بالقوة .

المهم فى الامر ، هو ان المغرب لم يعرف نظاما اقطاعيا شبيها او قريبا من اسلوب الانتاج الاقطاعى الاروبى الذى نبع من صلبه النظام الرأسمالى الغربى . لـم تكن هناك سيطرة تتمتع بقوة القانون ، سيطرة تتغلغل فى وعى الجماهير الفلاحية وتسمح للسيد الاقطاعى بان يقتطع (سلميا) جزءا من نـاتـج العمل،كما لم تكن هناك ، ايضا،أو ليفارشية اقطاعية قوامها طبقة منظمة تتسلسل فيهـا السلطات عموديا ، وتتوفر على جهاز القمع وعلى مراتب كهنوتية موازيـة .

وحتى فى المناطق التى عرفت انتشارا نسبيا للملكيـة الفردية فان الارض لم تكن تنتقل بين الايدى لتتجمع فى شكل ملكيات كبيرة واسعة ، نظرا لان تداول العملة فى البادية كان ما يزال فى مراحله الاولى حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وايضا لان التبادل الواسع الذى تقتضيه آلية الاقتصادالتجارى لم يكن موجودا الا فى حدود ضيقة،الشىء الذى لم يكن يسمح باتراكم النقدى فى أيدى الفلاحين ، ذلك التراكـم الضرورى لقيام ملكيات زراعية واسعة ومتمركزة . يضاف الى ذلك عدم استقرار الزواج وتأثير قوانين الميراث الاسلامية .

لقد كان الاقتصاد ، اذن ، مطبوعا بطابع الكفاف فهو لم يكن يتوفر ، حتى قيام الحماية،على كل العناصر الضرورية التى من شانها ان تعمل على احداث تحولات داخليه ، تتجه نحو الاقتصاد التجارى . ونفس الشىء نلاحظه فى ميـدان الصناعات الحرفية التقليدية التى عرفتها بعض الحواضر ، والتى لم تكن اكثر من حوانيت يعمل فيها صاحبها (المعلم) بمساعدة بعض الاعوان (المتعلمين) ... ان هذه الصناعات الفردية لم تعرف ، هى الاخرى ، سواء على المستوى النقدى او مستوى الانتاج وتوزيع العمل ، اى تحول يهيؤها لان تغدو صناعة مانيفاكتورية . لقد بقيت هذه الصناعة ، سواء مـن حيث اتساعها او فعاليتها ، محصورة فى مجال ضيق ، وظـل تصريف منتوجاتها محدودا فى الضواحى القروية المجـاورة لعدم وجود تعامل نقدى بشكل واسع عام .

والنشاط الوحيد الذى اتخذ مظهرا قابلا للتطور نحو اقتصاد للمبادلات من النوع الراسمالى ، نحو تراكم للوسائل المالية ، هو نشاط بورجوازية جنينية ، كانت فئاتها السفلى ، الاقدم عهدا ، تعيش من عمليات الربا ، وتحتكر اهم الارباح الناتجة عن المبادلات التجارية بين المصانع التقليدى والفلاح ، فى حين كانت الفئة العليا منها ، والتى تشكلت خلال القرن التاسع عشر ، تجنى ارباحها من ترويج المنتوجات البيتية المستوردة من اوربا ، والمحدودة كما وكيفا بسبب مشكل الامن . على ان الامر كان يتعلق اولا واخيرا بمنتوجات الرفاهية . ومهما يكن ، فمن الضرورى ان نشير هنا الى ان هذه البورجوازية ، كانت تتالف من كبار موظفى الدولة ، او من كبار التجار المرتبطين بهم ، ولقد كان هؤلاء يتعرضون دوما للمصادرة من طرف الجهاز الحاكم . ولذلك سارعوا الى الاستفادة من قوانين الامتيازات الممنوحة للدول الاجنبية فدخلوا فى حمايتها زرافات ووحدانا .

واضح اننا لسنا هنا فى حاجة الى تاكيد الطابع الهامشى لهذه النشاطات التجارية التى تحدثنا عنها ، فالحقيقة الاساسية التى يكشف عنها تحليلنا السابق هى ان البنيات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بقيت ، دون ان تتصف بالطابع الاقطاعى فى شبه ركود الى بداية هذا القرن ، غير متوفرة على العوامل التى تدفع بها الى التحول نحو الراسمالية

تبقى بعد ذلك المسالة التالية : على ماذا كانت تعتمد الهياة الاجتماعية على المستوى انوطنى ؟ اى ما هى الاسس التى كانت تقوم عليها الدولة التى ظلت تشكل اداة الكيان الاجتماعى وممثله السياسى فى بلاد حافظت على استقلالها طيلة احد عشر قرنا ووقفت فى وجه الحملات الصليبية ، كما قاومت حملات الاحتلال التوسعى الاستعمارى التى استمرت ستة قرون ، اى طيلة العصر الذى كانت فيه الفروق التقنولوجية تسمح بهذه المقاومة ؟ .

ب ــ الهياة الاجتماعية كنظام كلي : اسسها الاجتماعية والاقتصاديـــــة :

ان القضية الاساسية المطروحة هنا ، هى النظر فيما اذا كانت الدولة فى مجتمـع زراعى يتميز اساسا بطابعـه الجماعى ، اداة تمثل مصالح طبقة محددة ، وتعمل للمحافظة على علاقات السيطرة والاستغلال لفائدة هذه الطبقة ذاتها ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تكتسى بالنسبة الينا اهمية فائقة ، فعليها يتوقف شرح الاساليب التى بواسطتها كرس الاستعمار ، كنظام كلى ، وجوده ، فى بلادنا ، وفهم حقيقـة الاستغلال الشكلى الذى حصلنا عليه ، واخيرا بيان ابعاد مشكل الديمقراطية ، المطروح فى الوقت الراهن .

لنبدأ قبل الاجابة عن هذا السؤال بالتذكير بحقيقـة واقعية ، تشترك فيها جميع البلدان التى عرفت اساليب غير رأسمالية فى الانتاج ، وهى أن البنيات الفوقية ، القانونية والسياسية ، ليست مجرد انعكاس ضرورى لنظام الانتاج المادى ، ولا مجرد نتاج له . ذلك ، لان العوامل التى تلعب ، فى مجتمعات ما قبل الرأسماليـة ، دور المحدد المباشـر والمتحكم فى الروابط التى تعطى للكيان الاجتماعى وحدته هى عوامل تنتمى فى الغالب الى ميادين اخرى غير الميـدان الاقتصادى بالذات رغم مـا يمكن أن يكون لمضمون هـذه العوامل من فحوى اقتصادية وذلك خلافا لما هو عليه الحال فى المجتمعات الرأسمالية التى يتحدد كيانها الاجتماعى وبنياتها الفوقية بالعوامل التقنية والاقتصادية المرتبطة بطبيعة الانتاج المادى ووظيفتـــه .

فما هى ، اذن ، هذه العوامل المحددة الخاصة ببلاد كالمغرب ؟ الالتجاء الى (الاسلوب الاسيوى للانتاج) او الـى « الاستبداد الشرقى » ، وهو اسلوب خاص بالمجتمعات والحضارات الشرقية القديمة، لن يفيد شيئا فى الاجابة عن هذا السؤال . بل أن من شأن ذلك ان يحرف التحليل والواقـع

معا ، لان الامر حينئذ آن يتعدى مجرد ربطهما ، اى التحليل والواقع ، بوصفة جاهزة ، لا يوجد فيها ما يعبر عن حقيقة الوضع فى مغرب ما قبل الحمايـــة .

لقد نشأت الدولة فى المغرب فى احضان ظروف تاريخية خاصة ، ظروف الفتح الاسلامى والصراعات الداخلية التى رافقته . ان وحدة الكيان الاجتماعى فى المغرب قد تحققت عبر الاسلام كعقيدة وشريعة،اى بوصفه ايديولوجيا دينية ونظاما من القيم والمثل الاخلاقية ، وكذلك باعتباره تطبيقا قانونيا وماليا وسياسيا . ومن هنا يتضح ان المسألة التى طرحناها لن تجد جوابها الصحيح الا من خلال رؤية جدلية ، للروابط والتأثيرات المتبادلة بين الاسلام كما وصفناه ، وبين البنيات الاجتماعية السائدة آنئذ والتى ابرزنا طابعها الجماعى المميز .

ولعله من نافلة القول ، التأكيد هنا على ان هذه البنيات الجماعية كانت موجودة بالفعل قبل الاسلام ، بل تكفى الاشارة الى ان المجالس الجماعية التى كانت قائمة وذات اختصاصات مضبوطة حين مجيء الاسلام ، كانت التعبير الواقعى المشخص عن استمرارية مؤسسات الديمقراطية البدائية القديمة التى بقيت محتفظة بوجودها وطبيعتها الخاصة ، نظرا لكـــون الاسباب التى دفعت الى النشاط الفلاحى الرعوى ظلت هى هى،لم يغيرالاسلام آنئذ من طبيعتها شيئا . وكذلك الشان فيما يتعلق بنوعية التنظيم الذى كانت تخضع له معظم الاراضى والمراعى (مع الاخذ بعين الاعتبار التوسع النسبى للاملاك الحبسية) ، فلم يكن هو الآخر من صنع قوانين الدين الجديد بل كان من عمل الظروف التاريخية ، ونتاجا لقواعد العمـــل السيـــــاســـــى .

وهكذا ، فمن خلال قوانين الشريعة (الارث ، الزكاة ، الخلافة ... الـــخ) يجب ان ننظر الى التفاعل والتأثيـــر المتبادل بين تلك البنيات الجماعية ، والنتائج التطبيقية للدين الحنيف . انها بنيات ونتائج اندمج بعضها فى بعض آخر الامر

عندما انضمت سائر وحدات المجتمع المغربي الى الاسلام الذى شكل منذئذ اساس وحدة هذا المجتمع نفسه .

ينتج من ذلك ، انه ، لا شكل الدولة ، ولا وظيفتها ، ولا السلطات المعترف بها للحاكمين ، لا شيء من ذلك كله ، كان يشكل التعبير الفوقى ، او البنية الفوقية ، لطبقة مـــن المالكين ، تحتكر السلطة العامة السياسية ، وتستمد هذه السلطة من قوتها الاقتصادية . بل ان الدولة ، بالعكس من ذلك ، كانت عبارة عن اداة وكيان تستعملها جماعة من ذوى الحظوة والنفوذ لكسب الثروة (ثروة عابرة فى الغالب) جماعة كانت تتغير باستمرار ، بتغير الملوك والامراء .

لم تكن الدولة اذن انعكاسا ولا نتاجا للبنيات الاجتماعية الاقتصادية (السابقة على الاسلام) . ولا تشخيصا لطبقة اقطاعية منظمة ، تتسلسل فيها السلطات والمراتب من أعلى الى اسفل ، وتضمن لها (اى للدولة) وحدتها واستمراريتها . بل لقد كانت الدولة ، بالعكس من ذلك ، الاداة التى بواسطتها تحققت وحدة الكيان الاجتماعى .

اما مصدر هذه الاداة ، اما مبرر وجودها ، فهو الاسلام الذى بلور الكيان الاجتماعى فى ذلك الواقع الاجتماعى السياسى الدينى الذى عُبِّرَ عنه بـــ ((الامـــة)) .

وهكذا تبلور مع الاسلام وبفضله ، شعور قومـــى ، مرتكز على معطيات وجدانية روحية ، واختيارات ايديولوجية ، جعلت منه العنصر المحرك الجامع ، خصوصا فى المغرب الذى وجد نفسه فيما بعد ، وطوال ستة قرون ، يواجـــه مشكلة دائمة،مشكلة الدفاع عن شواطئه وثغوره ضد محاولات الغزو المتكررةالتى تعرض لها من طرفالدول الاوربية المجاورة. ان الاثر الحاسم الذى كان لهذا العنصر الجامع المحرك ، مضافا الى حيوية المؤسسات القائمة والى الذهنية الملازمة للبنيات الجماعية ، كل ذلك طبع تاريخنا بطابعه الخاص ، فأوجد تقاليد حية باستمرار فى عقـــول افراد شعبنـــا ، وفى ضميرهـــــم الجمعـــــى .

ج ــ الحذر والمباداة : تقليد شعبى راسخ :

فى العالم الاسلامى لم يكن للخليفة او الملك،مستبداً كان أو غير مستبد ، اى مبرر لوجوده ، سوى كونه رئيسا سياسيا ودينيا . ذلك لان مفهوم الامة لم يكن ذا معنى دينى وحسب ، بل لقد كان ايضا ذا مدلول واقعى مشخص : فهى كيان مستقل متميز ازاء العالم الآخر العالم اللا اسلامى (المعبر عنه بدار الحرب) كيان يشكل الدفاع عنه واجبا عينيا على كل فرد . ولقد كان تنظيم هذا الدفاع يتطلب اداة ، هى الدولة ، ورئيسا (اى الامير) يقود الجميع ، دون ان تمنحه وظيفته القيادية هذه احتكار تأويل النصوص التى تتحدث بوضوح فى هـــذه المسألة . فهو لم يكن يتوفر ، كما هو الشأن فى المسيحية، على جهاز كهنوتى لهذا الغرض ، وبالتالى لم تكن افعالـــه وقراراته تفرض فرضا ، ولا كانت مشروعيتها وصلاحيتهـــا فى منجى عن النقد والاعتراض .

وبالفعل ، فلقد كان مجال الاعتراض واسعا جدا ، كما كانت امكانياته الفعلية غير محدودة بحدود . وهكذا فالخلفاء والملوك والامراء الذين نزعوا الى تقليد اساليب الاستبداد التى عرفتها نظم الحكم فى بزنطة وفارس ، لم يجدوا الميدان فارغا سهلا ، بل تقد واجهتهم ، على الدوام،تيارات فكرية تدعو الى الشورى والمساواة والعدل ، تيارات لم تكن تقتصر على مجرد المطالبة الكلامية ، بل غالبا ما كانت دعوتها تنقلب الى عمل مسلح من اجل استرجاع السلطة ، وتقويم الانحراف واقرار العدالة . ولقد وجدت هـــذه التيارات الفكرية المناهضـــة للاستبداد ــ خاصة فى المغرب العربى ــ ميدانا خصبا ملائما لنشر دعوتها بين صفوف الجماهير ، وتحويلها الى قوة مادية تمارس عملها بشكل ملموس ، وسط تلك البنيات الجماعية والمؤسسات التى تفيض حيوية ، والتى يرجع اصلها ، كما اشرنا الى ذلك قبل ، الى الديمقراطية البدائية وتقاليد الدفاع عن المصالح الجماعية ، ضد كل تعسف او تجاوز للسلطة ،

فعلى هذا الاساس استند دعاة تلك التيارات المذهبية الذين تمكنوا من اسقاط دول وامارات ، واقامة اخرى ، او اقتصروا فقط على تنحية ملك وتنصيب آخر .

ان هذه العملية التاريخية ذات الطابع الحركي التي كانت بلادنا مسرحا لها عبر العصور ، لا يمكن عزلها عن انشغال شعبنا انشغالا متواصلا بالدفاع عن الوطن ، وتقديم كل ما يلزم من التضحيات للوقوف في وجه الغزوات التي تعرضت لها شواطئنا ، ثم حدودنا الشرقية والجنوبية منذ احتلال الجزائر،ففي هذا الميدان بالخصوص ، ميدان الدفاع عن حوزة الوطن ، واجهت السلطة المركزية اقوى انواع الاحتجاج والاعتراض ، خصوصا عندما كانت تمنح للاجانب بعض الامتيازات او تتقاعس عن القيام برد المعتدين ، اعتبارا للمساومات الديبلوماسية التي كانت تفرضها سياسة التوازن بين الامبراطورية العثمانية ودول شبه القارة الايبرية ، او حفاظا على وسائلها المالية والعسكرية لتوجيهها الى تصفية حركة داخلية مناهضة .

وفي مثل هذه الاحوال فان الاحتجاج الشعبي لم يكن يقتصر على مجرد الكلام واصدار الفتاوى ، بل كان يأخذ في الحين شكل ميليشيا شعبية تحت قيادة علماء مبرزين او زوايا دينية ، لا تتردد في اخذ زمام المبادرة ، منجاهلة تردد وتلكؤ السلطات المركزية ، مسرعة الى الوقوف في وجه محاولات الاسبان والبرتغاليين وغيرهم ، الرامية الى اقامة مراكز لهم في شواطئنا وثغورنا . وغالبا ما كانت السلطة المركزية ، في مثل هذه الاحوال ، تضطر تحت ضغط التاييد الشعبي ، المادي والمعنوي ، الذي كانت تتلقاه تلك الانتفاضات الرائدة اما الى مساندة هذه الحركات الثورية بكيفية شبه رسمية ، واما الى النهوض لقيادتها وتبنيها ، خوفا من ان تنقلب هذه الحركات نفسها الى حركة مناوئة لها . ولقد كان من بين النتائج الاخرى لهذه الوضعية المتجددة باستمرار انقسام الدولة الى دويلات ، كلما تقاعس الحكم المركزي عن تحمل مسؤولياته في الدفاع عن الوطن .

ان هذا يدل دلالة واضحة على ان الحكم الاستبدادي ، لم يستطع قط ان يفرض نفسه فرضا في مغرب ما قبل الحماية، وحتى اولائك انملوك الذين كانوا على درجة كبيرة من الشدة والقساوة ، اولائك الذين اعتمدوا على جيوش من المرتزقة والمصطنعين ، فانهم قد اضطروا الى قضاء ايام حكمهم كلها في محاربة نوعين من الحركات الاعتراضية ، الثائرة :

ـ القبائل التي ترفض الاستبداد ولا تقبل الخضوع حفاظا على مصالحها وتقاليدها الجماعية .

ـ والحركات الثورية الاعتراضية التي يؤسسها او يغذيها علماء مشهورون ، اولئك الذين لم يكونوا يتخذون العلم والمعرفة قط كوسيلة لكسب الثروة والحصول على الامتيازات .

واذن ، فلقد كانت مشروعية الحكم مشروطة بالاحترام المزدوج لتقاليد الاسلام (اوامره ، ونواهيه، وسننه) ولحقوق والمصالح الجماعية ، وعلى الخصوص بالموقف الصارم الذي لا هوادة فيه ازاء محاولات الغزو الاجنبية . وهكذا فالدفاع من اجل حماية الوطن ، والنضال من اجل ما نسميه اليوم بالديمقراطية ، كانا يعنيان شيئا واحدا طوال عصور تاريخ شعبنا . هذا الشعب الذي بقيت روحه مطبوعة بتقاليد الحذر والمبادأة . تلك التقاليد التي تجد اصلها في البنيات الاجتماعية الاقتصادية ، وفي الموقع الجغرافي للبلاد ، وفي الاسس الايديولوجية للمجتمع . ولقد خبر المستعمرون الفرنسيون والاسبان هذه التقاليد الشعبية الثورية، خبروها عن كثب طوال المقاومة المسلحة الشعبية الاولى التي استمرت اكثر من عشرين عاما ابتداء من 1912 بقيادة ابطالنا التاريخيين امثال عبد الكريم الخطابي وموحى وحمو الزياني والهيبة ، وغيرهم ، وهي مقاومة سبقتها اضطرابات سياسية واسعة عميقة وانتفاضات شعبية عديدة متواصلة ، استمرت ستة اعوام ، مشخصة رد الفعل الشعبي ضد توقيع معاهدة

الجزيرة الخضراء عام 1906 . وهكذا اندمجت مرة اخرى فى مسيرة شعبية واحدة ، نضالات شعبنا ضد تنازلات السلطة المركزية ، وقيام النظام الاستعمارى سواء بسواء .

(2) ــ النظام الاستعمارى وانفجار تناقضاتــه :

لم يبدأ تسرب الاستعمار كنظام شامل ، الى المغرب ، مع عقد الحماية فقط . بل لقد تعرض المغرب قبل ذلــك باكثر من عشر سنوات لغزو عسكرى ، من الارض والبحر ، تذرع باسباب مفتعلة ، ولغزو اقتصادى اتخذ اشكالا مختلفة وتركز فى ميادين عديدة ، مما سينشأ عنه ، فيما بعد ، ما نسميه الان بالاستعمار الجديد . وهكذا فعلاوة على القناصل والمبشرين ، وعلاوة على « الاصلاحات » التى كانت تنصح بها هذه الدولة الاستعمارية او تلك،وبالاضافة الى المشاريع التى اتخذت طابع «المساعدة الفنية»، والقروض التى كانت ترمى الى اثقال كاهل المغرب بالديون ، وبالتالى حمل الحكم المركزى على التصرف بــ « واقعية » ، كانت هناك اتفاقيات علنية وسرية ، سابقة ولاحقة ، ابقت على الاستقلال الشكلى ، نذكر منها بالخصوص :

ــ عقد الجزيرة الخضراء الذى أقر مبدأ « الباب المفتوح » ، ذلك المبدأ الذى اعطى للدول الكبرى حقوقــا جمركية متساوية ، وأسند الى بنك للدولة ، احدث لهذا الغرض ، حق تسيير العائدات الجمركية الهزيلة ، وهو نفس المبدأ الذى أحدثت بموجبه «منطقة دولية » هى منطقة طنجة التى أخرجت من مجال سلطة الحكم المركزى .

ــ المعاهدات المبرمة سنتى 1910 ، 1911 والتــى تمنح لفرنسا مهمة التسيير المالى والاشراف على الاشغال العمومية ، والعمل على « تكوين » الجيش المغربى .

وهكذا نرى أن معاهدة الحماية لم تكن فى الحقيقــة سوى بلورة لامر واقع فرض نفسه . لقد تمكنت الدول

الاستعمارية قبل هذه المعاهدة من الحصول على الحقوق والوسائـــل التى تستطيع بواسطتها غرس نظامهـــا الاستعمارى فى بلادنا . وليس يهمنا الآن روايـــة تفاصيل هذه التدخلات الاستعمارية فى مختلف المجالات ، بل المهم هو الكشف عن العلاقات الجدلية بين مختلف اجزاء النظام الاستعمارى تلك العلاقات التى منحته وحدته وخصوصيته وخاصة على مستوى :

ـ الانتاج والتجارة الاستعماريـــين ، (اطارهمـــا وستراتيجيتهما وأساليب تشييدهما) الشىء الذى يمكن من الكشف بوضوح عن زيف الشعار القديم الجديد ، شعار « الليبرالية » .

ـ عمليات التحويل الاجتماعى (وحدتها واتساعها وطابعها القمعى واختلافها تماما عن عمليات التحويـــل الرأسمالى المحض) الشىء الـــذى سيساعدنا على ابـــراز الخصائص النوعية للطبقات المحلية المستفيدة والمتضررة من هذا النظام .

ـ الاداة السياسية الاداريـــة المكلفـــة بالتسييـــر والقمع (طبيعتها الخاصة وارتباطاتها مع الدولة الصورية المحتفظ بهـــا تحت اسم المخزن ، واهميـــة ذلك كله لفهـــم عمق المشكل القائم حاليـــا) .

1 ـ الاقتصاد الاستعمارى : قيامه وتطوره ، ستراتيجيتـــه واساليـــه

اذا غضضنا الطرف عن التجارة التى كانت قائمة على الاداءات المؤجلة والتى مارسها بعض المغامرين الذين لـــم يترددوا بين تحمل اخطار « المبادرات » الفردية فاننا سنجد ان الانتاج الاستعمارى ، القديم منه والجديد ، يقوم اساسا على ستراتيجية تقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية ، استراتيجية مهد لها تطبيق الجانب التجارى فى المعاهدات الاستعمارية

واقامة التنظيمات المالية والنقدية التى تضمن توسعه ، وغير ذلك من الامور المماثلة التى تم الشروع فيها قبل الاحتلال المباشـــر .

ذلك ان هذا الاحتلال المباشر لم يبدأ الا انطلاقا مـن عام 1912 ، أى فى وقت بلغت فيه التقنولوجية الرأسمالية وأساليب التنظيم الرأسمالى درجة عالية نسبيا من التطور والتقدم ، وفى زمن كانت فيه الامبراطورية الاستعماريـة قائمة بالفعل . ان ذلك كله يعنى أن المسألة كانت تتلخص فى ادماج الاقتصاد المغربـى فى الامبراطورية الفرنسية ، ادماجا تراعى فيه حاجات هذه الامبراطورية الاستعمارية ويخضع لمقاييس المردودية الناتجة عن الثروات المستغلة أو القابلة للاستغلال ، والموجودة فى باقى أجزاء الامبراطورية هـــذه .

ففى هذا الاطار ، وبمجرد ما تم احتلال البلاد رسميا، عمـد دهاقنة الاستعمار الى تحديد ومراقبة نوعية الانتاج المغربى وتوجيهـه بكامله نحو الخارج وتنويعه حسـب المعطيات الجغرافية ... كل ذلك بأساليب وقرارات مركزية وعلـــى أساس مقاييس محددة خضع لها الاقتصـــاد الاستعمارى نفسه ، فى تطوره اللاحق .

وهذه المقاييس هـــى :

ـ تحديد الانتاج الفلاحـــى والمعدنى ، كما وكيفا ، تحديدا يتغير او يتعدل من وقت لآخر حسب حاجيات الدولة الحامية المستعمرة ، والامكانيات المتوافرة لها فى مجموع امبراطوريتها ، وبالنظـــر أيضا الى مشاكل العملـــة الصعبة ... الخ .

ـ تقسيم البلاد الى مناطق تركز حول اهم المناجـم المعدنية ، أو اهم المناطق الزراعية التى اغتصبها المعمرون، والتى كانت فى البداية مناطق قريبة من المنافذ البحرية ،

الشيء الـذى تم على اساسه انشاء شبكة من الطـرق والمواصلات البرية والبحرية ومراكز للطاقة ، وهكذا أصبح هم السلطات الاقتصادية والسياسية الاستعمارية هـو العمل بسرعة وبشتى الوسائل من أجل تغطية نفقات هذا الرأسمـال الثابت الذى شيدت به دعائم اقتصادهـا الاستعمارى .

ـ ان هذا الاعتبار الاخير يفسر المعطيات الاقتصادية التى يمكن ان تبدو متناقضة مع الاعتبار الاول ، خصوصا اذا لاحظنا ذلك التوسع غير المنظم مظهريا ، للقاعدة المادية للاقتصاد الاستعمارى . ان مد شبكة للسكك الحديديـة فى منطقة ما يدفع الى استغلال منجم او مناجم توجد على طريقها ، كما ان انشاء سد لرى منطقة زراعية يستغلها المعمرون يمنح الفرصة لانارة بعض القرى القريبة من السد بالطاقة الكهربائية . هذا بالاضافة الى مظاهر أخرى من مظاهر التعمير الاستعمارى ، مثل تلك التى تفرضها ضرورة الوصول الى النواحى الآهالة بالسكان،والتى تشكل سوقا استهلاكيا للمنتوجات الصناعية الاستعمارية .

ان هذه الاعتبارات الثلاثة تشكل بمجموعها الاساس الذى قامت عليه ستراتيجية الرأسمال الاستعمارى فى مجملـه ، وترسم الاطار والحدود التى حصر فيها نمـو الاقتصاد الاستعمارى الذى هو جزء لا يتجزأ من الامبراطورية الاستعمارية التى تشكل دائرة جمركية ، ونقدية ، وتجارية تدور حول مركز واحد ، هو تصنيع وسائل الانتاج للبلاد الامبريالية . أن مثل هذه الستراتيجية التى تتطلب درجة عالية من تطور الرأسمال الامبريالى ، لم يكن من الممكن أن يتبناها ، فى المنطقة الشمالية ، الاستعمار الاسبانـى المتخلـف الذى قاده الاشراف والوجهـاء (البارونـات والماركيزات) ، والذى اكتفى باحتلال الاراضى الخصبة وتوظيف الجنود (المكوم) من أوساط الفلاحين المعدمين .

ولهذا سيتناول تحليلنا ، بكيفية خاصة ، الاستراتيجية التي طبقها الاستعمار الفرنسي الذي أنشأ البنيات الحالية لما سمي بالتخلف .

ولكي نفهم حقيقة هذه الاستراتيجية وملابساتها الخاصة يجب أن ننتبه الى أن أساليب التسيير والتوجيه والمراقبة ، المرتبطة بمركزية القرارات ، كان يمليها التداخل بين :

ـ من جهة الشبكة الاقتصادية والمالية والسياسية التابعة للمؤسسة المالية ، المعروفة باسم « بنك باريس والاراضي المنخفضة » ، وهي المؤسسة التي كانت تتزعم التدخل الاستعماري وتعمل في نفس الوقت لمصلحتها الخاصة ولمصلحة الرأسمال الاستعماري ككل ،

ـ ومن جهة ثانية ادارة الاحتلال التي لم تكتف بفرض سيطرتها العسكرية ، بل عمدت في نفس الوقت الى انشاء الجهاز السياسي الاداري المختص بالتسيير والقمع والذي سنتحدث فيما بعد عن دوره الاساسي في الميدان الاقتصادي .

بعد تأكيد هذه الظاهرة ، ظاهرة التداخل بين المعطيين المذكورين ، يمكننا أن نحلل بايجاز مراحل واطوار الستراتيجية التي سلكها الاستعمار الفرنسي في ميدان التنظيم والتقسيم الاقتصادي :

ـ الطور الاول يتميز بانشاء شبكة للمواصلات في المناطق التي تم اقرار « الامن » فيها ، في ذات الوقت الذي كانت تتابع فيه عمليات « التهدئة » في الاطلس والجنوب ومن أجل ان تسترد السلطات الاستعمارية قيمة هذا الرأسمال الثابت عمدت عام 1921 الى اقامة نظام جمركي ، داخل منطقة الاحتلال الفرنسي ذاتها ، وبالذات في عتبة تازة ،

لكى تفرض على التجارة وجهة معينة هى المحيط الاطلسى وقد استمرت هذه المرحلة طوال المدة التى تطلبها اتمام اقرار « الامن » أى مدة عشرين عاما .

ـ يبدأ التطور الثانى مع سنوات 1928 ـ 1930 ، وقد عرف الانتاج الاستعمارى انطلاقا تجسم فى نصوص قانونية تحدد مسطرة نزع ملكية الارض (الظهير البربرى) وانشاء مكتب للابحاث والمساهمات المعدنية ، ومنطقة معدنية ، وزراعية فى المغرب الشرقى .. الخ كل ذلك فى اطار استثمارات خاضعة لتصميمات محكمة .

ـ أما التطور الثالث فيأتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . لقد دفعت الحاجات الجديدة المتنوعة التى تتطلبها القوة الاستعمارية والسوق العالمية معا، الى القيام بتخطيط جديد من اجل توسيع قطاع الاستعمار الزراعى وانشاء ما يتطلبه من شبكات الرى ومنشآت للطاقة تساعد على تسيير المعامل والمصانع المكلفة بالاشغال التكميلية التى تتطلبها بعض الصناعات التى اقامتها الدول الاوروبية فى مستعمراتها تحت ضغط قلة اليد العاملة فى بلدانها .

لقد استمرت هذه الاطوار الثلاثة اربعين سنة ، وهى مدة تعطينا فكرة عن طبيعة واتساع حجم الوسائل المستعملة قصد جعل الارض ومن عليها تابعة للاقتصاد الاستعمارى، خصوصا اذا تذكرنا ما كانت عليه البنيات الاقتصادية فى مغرب ما قبل الحماية من ركود وجمود .

وهكذا فاذا نظرنا الى الظاهرة الاستعمارية فى المغرب على ضوء هذه المعطيات ، سهل علينا آن ندرك ان الاستيطان الاوربى فى بلادنا ، لم يكن هدفا مقصودا لذاته، ولا كان ميزة خاصة بالاستعمار الفرنسى ، بل لقد كان وسيلة استعملت لتلبية حاجات ستراتيجية معينة تستهدف تركيز النظام الاقتصادى الاستعمارى ، هذا فضلا عن اليد

العاملة الفنية والاطر التقنية التى يحتاجها هذا النظام نفسه، وهى نفس الحاجة التى دفعت الجهاز الاستعمارى الادارى الى القيام بانعاش نسبى لقطاع التعليم بعد الحرب العلمية الثانية ، حتى يتمكن من ان يجد النظام الاستعمارى ككل كتابا وعمالا مهنيين مغاربة ، تحت تصرفه .

هكذا ، أيضا يتجلى زيف الشعار القديم ــ الجديد، شعار « الليبرالية » الذى هو مجرد أكذوبة وتضليل عندما يتعلق الامر بالاقتصاد الاستعمارى حتى عندما يتحول الى اقتصاد « وطنى ومتخلف » ان المراحل التاريخية التى اجتازها النظام الاقتصادى الاستعمارى ــ الوطنى المتخلف ــ والعلاقات السببية التى تربط بين عناصره المكونةله ليست فقط مباينة لنفس المراحل والعلاقات التى عرفها تطور الرأسمالية الاوربية ، بل هى معكوسة ومقلوبة . وكمثال على ذلك نشير الى أن التجهيزات المادية مثل الطرق والسكك الحديدية والموانىء والطاقة .. الخ . انما تنشأ عندما يتراكم فيها الرأسمال نتيجة عملية نمو داخلية متحركة ، يسرى مفعولها على مختلف مرافق الانتاج . وهذا ما حدث فعلا فى البلدان التى قامت فيها الرأسمالية، فى شكلها الحقيقى . اما فى الاقتصاد الاستعمارى فان تلك التجهيزات التى تمثل الرأسمال الثابت ، والتى وضعت وضعا ، هى التى تسبق الانتاج ، وذلك الى درجة ان توسيع مجالات الانتاج انما يأتى فى الغالب تحت ضغط الحاجة الى تغطية نفقات ونشاط تلك التجهيزات المستوردة!

ب) أوليغارشية من النوع الاقطاعى وبورجوازية تنشأ من « مغربة » التجارة الاستعمارية

ان الركود الاقتصادى والتقنى والثقافى الذى عانى منه المجتمع المغربى قبل الحماية يعطينا فكرة عن التحولات الواسعة التى سيتعرض لها مجتمعنا بسبب ذلك الجهاز الاقتصادى المتطور الذى اقيم فى بلادنا بكيفية مفاجئة ودفعة واحدة . واذا رجعنا الى المراحل التى مرت بها

ستراتيجية الاقتصاد الاستعمارى الدخيل أمكننا أن نلاحظ ما يلـــى :

ـــ فى المرحلة الاولى لم يكن نزع الملكية قد توســـع وتعمم فشبكات الطـــرق كانت ما تزال فى طور التشييد ، والخزار ((الامن)) لم يكن قد تم بعد ، فلقد كانت هناك ردود فعل دفاعية سواء فى المناطق المحتلة أو التى لم تكن قد احتلت بعد،وبذلك يكون سَيَلان النقد والتجارة الاستعمارية التى أخذت تتعمـــم ، هما السبب الاساسى فى تحويـــل الفلاحين الى جماهير كادحة امتصت الاشغال الكبيرة التى كانت جارية يومئذ القسم الاعظم منها .. كل هـــــذه المعطيات جعلت السلطات الاستعمارية تضطر وقتئذ الى سلوك سياسة وصفتها بانها تقوم على ((احترام التقاليد)) .

ـــ أما فى المرحلة الثانية ، مرحلة العمل على استرداد قيمة الرأسمال الثابت الموظف ، فقد عدلت سلطات الحماية عن هذه السياسة بالمرة ، فهى لم تقتصر على نزع الملكيات على نطاق أوسع ، بـــل عمدت أكثر من ذلك الى محاصرة قسم كبير من شعبنا فى المناطق الجبلية . ومن هنا جاء الظهير البربرى الصادر عام 1930 الذى لم يكن طابعه السياسى (تقسيم البلاد الى عرب وبربر) سوى تغطية للاهداف الاقتصادية المتوخاة منه ، وعلى رأسها جعل حد لتنقل قطعان الماشية بين جبال الاطلس والسهول الداخلية، وبانشاء انشاء نظام جديد يمكن من تأطير السكان تأطيرا محكما ، نظاما عمدت الحماية من أجل اقراره الى اذكاء الصراعات القبلية القديمة وأحياء الاعراف المحلية ، وانشاء محاكم عرفية ، وتنصيب قواد ((مخلصين)) يكونون ادوات طيعة فى يدها لتنفيذ أهداف سياستها . لقد كانت العملية تستهدف ، اذن ، شل البنيات الجماعية وافراغها مـــن مضمونها وتعويضها بعلاقات قائمة على السيطـــــــرة والاضطهاد . وهكذا تم تحويل المجالس الجماعية التى كانت

مؤسسات للديمقراطية البدائية تسهر على تسيير شـــؤون الجماعة ، الى جهاز ملحق بالسلطة الاستعمارية .

ان الرغبة فى مصادرة الملكيات على نطاق واسع ، بالأضافة الى الحاجة الملحة لتأطير الفلاحين وحصرهم فى الاراضى التى لا تصلح للزراعة الاستعمارية ، كان يتطلب تطبيق أساليب موازية تفرغ الاطار القبلى وروابط التضامن الجماعى من مضمونها الحقيقى والادآة المستعملة فى كل ذلك هو القائد الذى منح سلطات للسيطرة من النـــوع الاقطاعى . وهكذا فالشىء المهم الذى يجب أن نأخذه بعين الاعتبار الكامل ، فى هذا الصدد ، هو ان وظيفة القائـد ذات الطابـع الاقطاعى الواضح ، لم تخلقها السلطات الاستعمارية بدوافع الاعتبارات السياسية والادارية ، بل بدافـــع ضرورة موضوعية مرتبطة بالتوسع الزراعـــى الاستعمارى . ومن ثمة فان هذه الوظيفة الاقطاعية كانت تجسم عملية تحويل البنيات الاجتماعية ، تحويلا لا يختلف وحسب ، مع مقتضيات النمو والتطور فى الاتجاه الرأسمالى الذى ينطلق أصـــلا من تصفيـــة الامتيازات والسلطـــات الاقطاعية ، بل هو تحول معاكس تماما لهذا الاتجاه .

— وأما بالنسبة للمرحلة الثالثة فيمكننا أن نلاحظ فى هذا السياق نفسه ، أن أراضى المعمرين (التى أصبحت تشكل اليوم قطاع الزراعة الحديثة) لم تكن من قبل ، ولا هى الآن ، ((قطاعا رأسماليا)) أنها جزء من البنيـــات الزراعيـــة الاستعمارية ، جـــزء ينتمى الى كل اقتصادى واجتماعى واحد ، يستمد وحدته من مجموع قنوات ومنافذ التجارة الاستعمارية ، والطرف الوحيد الذى يجنى فوائد كثيرة ومتنوعة من هذه التجارة هى البورجوازية المحليـــة التى وضعت نفسها فى موقع الوسيط التجارى بين السكان والاقتصاد الاستعمارى ، بعد ان كانت قد اختارت من قبل الاحتماء بالدول الامبريالية .

ومن المهم أن نلاحظ أن مكاسب هذه البورجوازية الوظيفية فى هذا الميدان قد تطورت بتطور الاعتماد الاستعمارى كله . فلقد تمكنت هذه البورجوازية من تجميع ثروات طائلة عن طريق مركزة منتوجات الصناعة التقليدية وتصدير المنتوجات الفلاحية ووضع اليد على تجارة الجملة فى ميدان النسيج وغيره من المنتوجات المستوردة ، كما تمكنت بفضل هذه الثروات نفسها من الاقتداء بالمعمرين فى احتكار الأراضى الزراعية اما بواسطة الربا ، واما بشرائها بأثمان بخسة حين الجفاف والكوارث الطبيعية ، فى ذات الوقت الذى سنت فيه حملة دينية ضد الظهير البربرى من جهة ، وضد الاغتصاب الادارى للملكيات الزراعية من جهة أخرى ، أضف الى ذلك السوق السوداء أثناء الحرب العالمية الثانية، التى مكنتها من توسيع ثرواتها بشكل هائل وتعزيز صفوفها بوافدين جُدد ، ومن ثمة الارتفاع بدورها كوسيط الى مستوى اعلى بفضل التشجيع الذى لقيته من السلطة الاستعمارية ((الليبرالية)) التى تسلمت زمام الامور فى فرنسا عقب الحرب العالمية مباشرة .

ان قيام هاتين الطبقتين الطفيليتين ، الاقطاعية المصطنعة والبورجوازية الماركنتيلية ، كان مصحوبا بعملية واسعة متواصلة الحلقات ، الهدف منها تحويل جماهير الفلاحين والصناع التقليديين الى جماهير فقيرة كادحة ، عملية تطور متدرجة لا يمكن فهم وحدتها وطابعها المميز الا بعد تحليل طبيعة وأساليب الجهاز السياسى الادارى الذى اعتمدت عليه الحماية الفرنسية فى تصريف الشؤون وقمع السكان .

ج ـ اقامة جهاز للتسيير والقمع والحفاظ على دولة صورية (المخزن)

علينا أن نؤكد بادىء ذى بدء حقيقة أساسية ، وهى انه فى الاقتصاد الاستعمارى ، لا يشكل الجهاز السياسى —

الادارى ، جهاز القمع والتسيير ، انعكاسا ونتاجا ، للانتاج ولعلاقات الانتاج ، بل انه بالعكس من ذلك ، الجهاز المحرك والمنظم فى هذا الاقتصاد .

ذلك ان تقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية ، وتنظيم الاقتصـــاد ككل ، والتخطيط له كنظـــام كامل وتحديد وتائر عمله ، وما يرافق ذلك او ينتج عنه من قوانين وتشريعات وتحولات اجتماعية ... كل هذا يحدده منذ البداية الجهاز السياسى الادارى نفسه . ان اقامة مرافق هذا الجهـــاز يسبق دوما الانتاج مما يجعل منه جزءا من الرأسمـــــال الثابت للكيان الاستعمارى كمشروع وكمؤسسة . انـــه العنصر الاساسى الموحد للنظام الجديد ، الاجتماعى — الاقتصادى الذى ينشأ مع الاستعمار ، مثلما ان الهيكـــل المادى يشكل العمود الفقرى والعنصر الموحد للانتـــــاج الاستعمـــارى .

وبما انه جزء وامتداد للكيان الاستعمارى نفسه ، وبما ان وظيفته هى خدمة مصالح الرأسمال الاستعمارى على النطاق المحلى، وعلى صعيد الامبراطورية الاستعمارية كلها فان اولى خصائصه النوعية هى المركزية المفرطة ، لانها وحدها الوسيلة الضرورية ، التى تمكن من خدمة مصالـــح السكان الاوربيين المحليين الذين لا يكونون دائما على وفاق مع اندادهم فى بلدهم الاصلى ، او مع حكومة بلدهـــم ، فى القرارات التى تتخذها والتى قد تمسهم من قريب او بعيد . اضف الى ذلك انها وحدها التى تستطيع تنظيم جهاز مـــن المخابرات والاتصالات ، قوامه جماعة من السكان المحليين الاعوان ، وهدفه تحديد أساليب التفرقة والمراقبة التى لابد منها للحفاظ على الوجود الاستعمارى .

فى هذا الاطار يجب أن ننظر الى « المخزن » الـــذى جعلت منه الحماية الفرنسية ، مجرد دولة صورية ، والذى استعمل فى البداية كتغطية لعمليات اقرار « الامن » تستمد

منها قوات الاحتلال مبرر وجودها وأسس مشروعيتـها . ولكن ما أن انتهت سلطات الحماية من ارساء دواليب نظامها واجهزتها القمعية حتى انكشفت حقيقة دولة « المخـزن » بدو للعيان كدولة صورية لا يبرر الحفاظ عليها سـوى الالتزامات الدولية (عقد الجزيرة) من جهة ، وكونها تفيد من جهة اخرى فى اطار سياسة احترام « التقاليد » التـى استعملتها سلطات الحماية ضد الحركة الوطنية واعطاء مظهر المشروعية للسلطة التـى تمارسها الاوليغارشيـة الاقطاعية والاعوان المحليون فى المدن والبوادى .

لم يكن المخزن، اذن ، كما حافظت عليه الحماية سوى جهاز صورى ، ملحق بالجهاز الاستعمار ى . وافضل دليل على ذلك هو تعرض الملك الراحل محمد الخامس للقمـع والنفى لمجرد انه أراد ان يتصرف بوصفه يمثل دولة فعلية. وهكذا اختفت هذه الدولة الوهمية فى زوال يوم مـن الايام (20 غشت 1953) تاركة الحقيقة تكشف عن وجهها الصارخ ، حقيقة كون الجهاز الحاكم المتصرف فى جميـع الشؤون ، هو جهاز التسيير والقمع الذى اقامته السلطـة الاستعمارية . وتلك حالة نوعية خاصة بالمغرب ، حالـة لا نحتاج الى تاكيد اهميتها بالنسبة للظروف الراهنة : ذلك لانه اذا كان مشكل الديمقراطية ما يزال قائما اليوم فلان الملك لم يجد امامه غداة الاستقلال سوى الجهاز الادارى الاستعمارى وحده ... وهكذا فان الواقع الوحيد، ان جهاز الدولة الحقيقى والوحيد الذى كان قائما قبل الاستقـلال ، وبقى قائما بعده ، هو ذلك الجهاز الادارى الاستعمارى الذى احتفظ ويحتفظ بخصائصه الاساسية رغم مغربته، مثلمـا ان الاقتصاد الاستعمارى بقى بدوره محتفظا ببنياته الاساسية على الرغم من مغربته وتحوله الى اقتصاد وطنى متخلف .

لقد بقى هذا الجهاز الادارى الاستعمارى ، كما كان ، دون أن يلحقه أى تغيير جذرى ، لان وظيفته الاساسية ما زالت قائمة .. ونفس الشىء صحيح ايضا بالنسبة للتشريع

الذى سنه هذا الجهاز الاستعمارى فى مختلف الميادين ، بما فيها ميدان القمع . وصحيح كذلك بالنسبة لدوره الاقتصادى الفعال ، هذا الدور المحدد الذى لا نحتاج الى ابرازه من جديد ، والذى يقوم على « تدخل الدولة » بواسطة تصاميم لم تكن أيام الحماية مجرد لوائح للنفقات العامة ، كما هى عليه اليوم . واكثر من ذلك ، فلقد كان هذا الجهاز الاستعمارى أيام الحماية يتبع سياسة انشاء المكاتب الاقتصادية المختصة ، بل انه عمد علاوة على هذا ، الى القيام باجراءات تأميم وسط القطاعات الثلاثة ذات الحيوية الكبيرة فى ميدان الانتاج : نقصد بذلك المكتب الشريفى للفسفاط ، ومكتب الابحاث والمساهمات المعدنية ، والمكتب الشريفى للحبوب .

ان هذه الحقائق تعطينا فكرة اولى عن التأميم والقطاع العمومى . ان التأميم فى مثل هذه الاحوال ، مثله مثل اتساع القطاع العمومى باسره ، ليس هدفا فى ذاته ولا يكون حتما اجراء تقدميا ، بل يمكن ان تكون له اهداف ذات طبيعة استعمارية .

ان مجموع هذه المعطيات تبين بوضوح الدور المحرك للجهاز البوليسى الادارى ، جهاز التسيير والقمع ، كما تعطينا فكرة واضحة عن تعدد اشكال تدخله فى مختلف الميادين بوصفه جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعمارى وعنصرا محركا اساسيا داخله . لكن هذا النظام الاستعمارى ، مثله مثل جميع الانظمة القائمة على الاستغلال ، لابد ان يصنع هو نفسه عناصر تخريبه الذاتى .

د) الانفجار المتزامن لتناقضات الحماية والحركة الوطنية معا :

ان ابراز التناقض الرئيسى بين « الاستعمار » ككل من جهة ، والحركة الوطنية من جهة اخرى ، عمل وطنى ما فى ذلك شك ولكن التحليل التاريخى هو شىء آخر .

انه يهدف الى التحرر من المجردات،جميع المجردات ، بما فيها الوصفات العامة المتعلقة بالتناقضات الاساسيـــة والثانوية التى تؤخذ كحقائق مطلقة ، جامدة .

والواقع انه اذا كانت الحركة الوطنية والحماية قد احتل كل منهما موقع الخصم السياسى بالنسبة للآخر فان التناقضات الداخلية لكل منهما لا يمكن عزل بعضهـا عـن بعض على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى المشخص ، انها تناقضات نشأت وتطورت ونمت بكيفية متزامنة ، اى معا فى وقت واحد ، لكى تنفجر بكيفية متزامنة ايضا ، فى اطار عمليتين تطوريتين تاريختين لا متوازيتين ، بل متداخلتين بشكل يجعل الواحدة منهما تؤثر فى الاخرى بكيفية مستمرة .

لقد رأينا قبل كيف ان عملية التحول الاقتصـــادى الاجتماعى ، التاريخية المتسلسلة التى تشكل وحـــدة واحدة ، والتى فرضها الاستعمار على المجتمع المغربـــى الزراعى ، قد مرت عبر التجارة الاستعمارية ، التى قامت فيها البورجوازية المحلية بدور الخادم المعين ، سواء فى ميدان الاستيراد او مجال التصدير . وعلينا ان نضيف الى ذلك ان تطور ونمو نفس التجارة قد أديا الى تخريب القسم الاعظم من الصناعة التقليدية وتحويل القائمين بها الى فقراء كادحين . وكما أشرنا الى ذلك من قبل فان عددا من هؤلاء قد تمكنوا خلال المرحلة الاولى من مراحل غرس الاقتصـــاد الاستعمارى فى بلادنا ، اى قبل ان تنطلق السلطـــات الاستعمارية فى عملية نزع الملكيات على نطاق واسع تمكنوا من ايجاد شغل لهم ، اما فى الاشغال العامة الكبرى التى كانت جارية على قدم وساق ، فى المناجم او فى المراكـــز الحضرية التى كانت فى اوج نمائها ، واما فى ميدان التجنيد للالتحاق بالجيش الاستعمارى ، واما أخيرا فى الحـــرف الصغيرة كالاتجار فى الاسواق والتنقل بالسلع من ناحية

الى اخرى، الشيء الذى كان يشكل احدى القنوات التى تنفذ منها التجارة الاستعمارية الى البادية والقرى الاهلية .

اما بعد المرحلة الاولى من تطور الاقتصاد الاستعمارى فان عملية التفقير والتشريد والقمع الاجتماعى تشتد وتتسع مع نهاية الاشغال العامة الكبرى والشروع فى اغتصاب الارض على نطاق واسع ، ودخول التجارة الاستعمارية فى مرحلة المبادلات الكبرى التى تشكل خاصية ملازمة لها . وهكذا سيزداد عدد الفقراء المشردين وتتضخم البطالة لتوصف بانها بطالة ((بنيوية)) اى نابعة من صلب البنيات الاجتماعية نفسها ، كما ستستفحل ظاهرة ((مدن الصفيح)) التى تلخص وتكثف بشكل مشخص عملية التحويل الاجتماعى والخاصة بالاقتصاد الاستعمارى ، الملازمة له الشيء الذى سيؤدى الى اختناق القسم الاعظم من السكان فى مجال النشاطات المختلفة ، والى التقهقر الاقتصادى والانخفاض المستمر للدخل الحقيقى مما ينتج عنه ركود قاتل فى الاساليب التقنية ، اضف الى ذلك الاستعمار المنظم للفقر الاجتماعى الذى يغذيه نظام الضرائب الاستعمارية قصد الحصول على اعوان وعمال بثمن بخس ، هذا الى جانب استعمال قسم من الضحايا بعضهم ضد بعض (اصحاب الدواوين من جهة والاعوان والمخازنية من جهة اخرى) .

وهكذا ، ففى الوقت الذى بدأت فيه هذه العملية فى التضخم والاستفحال ، — وقد جاء ذلك مساوقا لانتهاء المقاومة المسلحة الاولى — وفى نفس الوقت الذى أخذت فيه البورجوازية المحلية تتطور وتنمو لتندمج فى الاقتصاد الاستعمارى فى هذا الوقت بالذات عرفت الحركة الوطنية انطلاقتها ، فأخذت تنمو وتتسع بسرعة ، بقيادة اولئك الناطقين باسم هذه البورجوازية نفسها ، التى كانت

تأخذ نصيبا من الغنيمة الاستعمارية ، والتى لم يكـــن فى امكانها أن تقدم للجماهير المسحوقة ، على الصعيـــد الايديولوجى ، غير شىء واحد ، هو التركيز على تمجيد الماضى . لم يكن فى وسعها أن تقدم للجماهير الكادحة أية صورة اخرى عن الاستقلال التى تطالب به وتناضل مـــن اجله ، عن مضمونه الحقيقى الواقعى غير تلك الصورة ، المموهة ، صورة الوعود التى تستفز الاطماع الواهية . لقد كان خط سيرها الملتوى والمتناقض مظهريا ، يعتمد على لعبة مزدوجة باستمرار ، وذات مصراعين اثنين :

ـــ معارضة الجهاز الاستعمارى القائم الذى يحول بينها وبين تحقيق رغبتها الوطنية الثانية ، رغبتها فى «مغربة الاقتصاد» من جهة .

ـــ وتبنى موقف المتحدث باسم الجماهير الشعبيـــة كمرتكز ، وكوسيلة ضغط ضرورية لتحقيق رغبتها تلـــك الرغبة الممتزجة بالمصالح الوطنية ، من جهة ثانية .

والى جانب هذه المعطيات ، يجب أن لا ننسى انه فى الوقت الذى كان فيـــه الانتاج استعماريا ينمو ويتســـع ، وبالتالى فى ذلك الوقـــت الـــذي بدأت تتشكـــل فيه طبقـــة عاملـــة مغربية ، فى هذا الوقـــت بالذات كان التعليـــم الذى أقامته الحماية ليزودها بما تحتله من اطر متوسطـــة محلية ، قد فتح باب المعرفـــة امام عناصر من الشباب المغربـــى ، عناصـــر ستطـــرح للنقـــاش اســـلـــوب التفكير والعمـــل الذى كانت تسلكه القيادة الوطنيـــة . وهكذا اخذت التناقضات داخل الحركة الوطنية ، تكشف عن وجهها من خلال صراعات متواصلة لتنفجر اخيرا، عندما لن يعود فى وسع الاساليب الملتوية التى كان يسلكها الجهاز التنفيذى الحزبى ، ان تقاوم ارادة القوات الشعبيـــة فـــى النضال الفعلى الملموس .

لن الحديث عن القوات الشعبية الجديدة التى انبثقت من صلب الانتاج الاستعمارى العصرى (الطبقة العاملة) ، وعن التعليم الاستعمارى (المثقفون الذين هم من أصل شعبى) يتطلب ان نحلل معا ، وفى نفس الوقت :

ـ التناقضات الداخلية للحركة الوطنية من جهة ،

ـ وقوات التخريب الذاتى النابعة من صلب الحماية نفسها ، من جهة ثانية . أن هذا يعنى أبراز التداخل المكين بين تناقضات الجانبين (الحركة الوطنية من جهة ونظام الحماية من جهة ثانية) ، وهى تناقضات كانت تنمو بتساوق وتفاعل . اما الصراع السياسى بين هذا الجانب وذاك، اما أشكال هذا الصراع ، أما أساسه الاقتصادى الاجتماعى، فتلك معطيات ووقائع ملازمة للسيطرة السياسية التى يمارسها كل نظام استعمارى . أنه صراع يدفع هذا النظام الى استعمال أساليب القمع اكثر فأكثر ، ولكن يحمله ايضا على اصطناع حلول معينة لضمان « الاستقرار » فى المدى البعيد .

انها اساليب وحلول تحاول دوما التوفيق بين : المصالح المحلية للسكان الاروبيين والمعمرين من جهة ، والسياسة المتقلبة التى تسلكها الحكومة الاستعمارية ازاء امبراطوريتها ككل من جهة اخرى ، واهداف المجتمع الاقتصادى المسيطر على القطاعات الاساسية فى الاقتصاد الاستعمارى والذى يؤيد جانب السكان الاوربيين حينا ، وجانب الحكومة الفرنسية حينا ، من جهة ثالثة . ولهذا عمات المرحلة الثالثة من تطور الاقتصاد الاستعمارى ، وهى المرحلة التى قامت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والتى وصفت بانها « أوج الاقتصاد المغربى » عملت على تحريك متزايد للتناقضات الداخلية للحماية والحركة الوطنية سواء بسواء .

يتجلى ذلك بصفة خاصة فى المعطيات التالية :

ـ ادماج البورجوازية المحلية فى الاقتصاد الاستعمارى الحديث ، ادماجا كليا .

ـ اتساع صفوف الطبقة العاملة المغربية ، اتساعا متزايدا ، وارتفاع عدد المثقفين الذين هم من أسر شعبية ارتفاعا مطردا .

ـ انعزال الاوليغرانشية شبه الاقطاعية الطفيلية التى تشبثت بكبح جماح الجماهير الفقيرة فى البادية انعزالا تاما.

ـ واخيرا الموقف الوطنى الذى وقفه الملك الراحل محمد الخامس .

وهكذا تحولت الدولة المصورية (دولة المخزن) الى اداة للحركة الوطنية الى عرقلة للسلطات الاستعمارية ، بدل ان تبقى كما كانت اداة ومبررا لتصرفات هذه السلطات نفسها ولقد اعتقد النظام الاستعمارى خطأ انه يستطيع التغلب على تناقضاته الخاصة وايقاف نمو الحركة الوطنية بالمس بشخص الملك بابعاده واحلال «سلطان صورى مكانه».

لقد انفجرت التناقضات الاصلية للحماية (بوصفها نظاما سياسيا) فى نفس الوقت الذى انفجرت فيه التناقضات الطبقية الحركة الوطنية ، وفى نفس الوقت الذى لم تعد فيه الاساليب السياسية التى اعتمد عليها جهاز القيادة الوطنية، قادرة على احتواء انطلاقة القوات الشعبية الخلاقة . لقد لعبت نزعة الحذر والمبادءة لدى جماهير شعبنا دورها ثانية ، فقامت المقاومة المسلحة مجددا ، ولكن هذه المرة ، فى ظروف اجتماعية اقتصادية جعلت منها نقطة انطلاق لنشاط ثورى حقيقى ، تام ومتطور .

هـ ـ حاول الاستعمار الجديد واجهاض النشاط الثورى الصاعد .

انطلقت المقاومة الشعبية الثانية فى ظروف تميزت بظاهرتين متكاملتين :

ـ استغلال الجهاز الاستعماري لتسيير والقمع لجميع أوراقه ، وعزمه على العمل بكيفية مكشوفة دون الاستتار وراء تلك الدولة الوهمية دولة المخزن ، من جهة .

ـ وفقدان الجهاز السياسي الذي أقامته القيادة الحزبية لامكانيات الاتصال المنظم مع الجماهير الشعبية التي اعتقل جل عناصرها النشيطة الحية من جهة ثانية .

لقد وقع انفصال فعلي بين القيادة السياسية الحزبية، وبين الجماهير الشعبية وكانت الانتفاضات الجماهيرية التي عرفتها الدار البيضاء عامي 1947 ـ 1952 من نتائج عمل الاطر السياسية والنقابية ((المتمردة)) التابعة من صفوف الجماهير ، والتي أخذت تعمل داخل الحركة الوطنية ، متحملة مسؤولية قيادة العمل الوطني على الصعيدين المحلي والاقليمي ، وفي ذات الوقت تمارس نشاطا ثوريا كقيادة موازية ومجاوزة للقيادة التقليدية ، وبما أن الحركة الوطنية لم تقم خلال السنوات العشرين السابقة بأي مجهود حقيقي في مجال التكوين السياسي الايديولوجي فان المنازعات والخلافات حول المشاكل اليومية قد أخذت طابع الصراع بين الاشخاص تارة ، ومظهر الصراع ((العرقي)) تارة أخرى، لقد كانت هذه الصراعات ((العرقية)) أو الجهوية ، في الحقيقة والواقع ، وبالنظر الى الطريقة التي كانت تعبر بها عن نفسها ، شكلا من أشكال الصراع الطبقي ، واذا ظهرت بذلك المظهر ((العرقي)) فما ذلك الا لان البورجوازية التجارية التي استوطنت مدينة الدار البيضاء وغيرها من مراكز الاقتصاد الاستعماري ، قد جاءت من كبريات المدن الحضرية .

ان تمجيد الماضي ، وترديد تعاليق الصحف الفرنسية، ورواية الاخبار المتعلقة بمناقشة القضية المغربية في الامم المتحدة ، أن هذه البضاعة التي تشكل المصدر الرئيسي لعمل ((التوجيهي)) الذي كانت تقوم به القيادة الوطنية

التقليدية داخل الجماهير لم تعد كافية قط لتشكل برنامجا حقيقيا للنضال . آن حرب الهند الصينية ، والنموذج النضالي الذي مثلت تجسمه آنذاك جماعة ((الماوما)) بكينيا وغير ذلك من الاصداء الثورية التي كانت تصل الى اسماع شعبنا من الشرق العربي خاصة، كل ذلك دفع بالطاقات النضالية الكامنة في صفوف الحركة الوطنية الى التحرك وأخذ زمام المبادرة من جديد ، وهكذا تفجر النضال الشعبي بكيفية تلقائية غير منظمة وفي غيبة عن القيادة التقليدية .

وهكذا فمن المظاهرات الدموية التي عرفها شهر غشت من عام 1953 ومن المبادرات الفردية التي عرفها هذا الشهر نفسه والشهور التي سبقته انبثق العمل الثوري المنظم ، في شكل خلايا فدائية محلية أولا ، ثم في صورة منظمة شعبية للمقاومة والتحرير ثانيا . لقد بدأت هذه المنظمة في تركيز فروعها في مختلف أقاليم البلاد في نفس الوقت الذي أخذ فيه التنظيم النقابي للعمال المنضوين تحت لواء الحركة الوطنية يتسع ويتعمق ، بعد أن كان هؤلاء العمال قد اكتسبوا بالممارسة تكوينا مناهضا للبرجوازية عندما كانوا يناضلون في صفوف النقابة الفرنسية (سي — جي — تي) التي اضطروا الى الانتماء اليها بعد أن أصرت السلطات الاستعمارية على حرمان المغاربة من حق التنظيم النقابي وهكذا لم تمض سوى مدة 18 شهرا حتى أصبحت المقاومة المسلحة تنظيما قويا يتحدى باصرار سلطات الحماية ، وفي ذات الوقت اخذ التنظيم النقابي المغربي يساهم مساهمة فعالة في النضال الوطني من أجل الاستقلال (اما النقابات الفرنسية ، مهما كان اتجاهها ، فانها لم تكن تطرح للنقاش مبدأ الجماية، بل اكتفت دوما بالمطالب المادية والمطالبة بالحريات الفردية و"المساواة في الحقوق"...) .

على أن العمل التنظيمي الذي كانت تقوم به الاطر النقابية المغربية (ومعظمها من الاميين) في مختلف القطاعات ، لم يكتس طابعه العام والفعال الا ابتداء من

مارس 1955 حينما أصبحت الاحياء الشعبية في الـــدار البيضاء خاضعة لمراقبة منظمة المقاومة وحدها ، مما مكن النقابيين من عقد مؤتمرهم التأسيسي الذي انبثق عنـــه الاتحاد المغربي للشغل . وذلك تحت رعاية ومسانـــدة منظمة المقاومة وجيش التحرير . ان قيام الاتحاد المغربي للشغل في هذا الظرف التاريخي ظرف اشتداد القمـــع واصرار السلطات الفرنسية على منع وملاحقة كل تنظيـم نقابي مغربي ، ليعطينا فكرة واضحة عن قوة الحركـــه النقابية المغربية واتساع مجال عملها ، وعن مضمونهـــا السياسي الايديولوجي ، لقد اتسع مجال الحركة النقابية بشكل سريع،ليشمل البوادي،زيادة على المدن ــ وذلك لان الطبقة العاملة المغربية الناشئة ، المؤلفة من جماهيـــر الكادحين الذين نزحوا الى المدن من البادية لم تفقد قـــط روابطها بمسقط رؤوسها ، مما جعل الاتصال بالفلاحـــين وبالنواحي القروية ميسورا سهلا ، وبالتالي جعل في الامكان تعبئة الفلاحين وسكان البادية عموما ، في اطار العمـــل الوطني والنضال الشعبي . وهكذا قام جيش التحريـــر وتأسس بسرعة البرق وبدأت فعلا عملياته المسلحـــة في أكتوبر 1955 .

يتعلق الامر اذن بنشاط ثوري حقيقي منبثق من صفوف الجماهير الشعبيـــــة خارج الجهاز السياســـي التقليدي للحركة الوطنية،بل على الرغم من بعض عناصر هذا الجهاز نفسه ــ انه نشاط مسلح أخذينتشر بسرعة ، ولكن دون ان يتمكن خلال هذه البداية المتفجرة من ان يزود نفسه بقيادة سياسية مستقلة وبرنامج عمل واضح ومحدد. أضف الى ذلك غياب المثقفين من صفوف هذه الحركـــة الثورية المسلحة (ما عدا استثناءات قليلة) وهكذا فعلـــى الرغم من ان القيادة الوطنية التقليدية قد فقدت كل مراقبة ملموسة على هذا النشاط الثوري فانها قد بقيت مع ذلك محتفظة بتأثير معنوي وبالهيبة التي تكون عـــادة لـــ

« الكبار » فى صفوف شعب أمي ، الشيء الذى جعـــل البورجوازية تبقى الناطق السياسى باسم الحركة الوطنية بما فيها هذا النشاط الثورى المسلح الذى قام فى استقلال عنها، وبالرغم منها .

*

لم تغب هذه الحقيقة عن الحكومة الفرنسية . لقـد كنت تعرف أن القيادة الوطنية لم تفقد بعد صفتها كناطق سياسى عن مجموع الحركة الوطنية . ولذلك سارعت الى اطلاق سراح الشخصيات الوطنية المعتقلة بمجرد مـــا تحققت من اندلاع الثورة المسلحة المغربية فى الريف وعلى سفوح الاطلس فى أعقاب الانتفاضة العفوية التى عمـــت أجزاء كثيرة من البادية المغربية فى غشت 1955 . لقد كان قيام الثورة المسلحة المغربية مواكبا لاندلاع الثـــورة الجزائرية، فبدأت فى الحين عمليات التنسيق بين جيش التحرير المغربى وجبهة التحرير الوطنى الجزائرى .

وامام هذا التطور الذى فاجأ الامبريالية الفرنسية ، ورغبة منها فى ايقاف هذا النشاط الثورى المندلع على صعيد المغرب العربى كله (حركة الفلاقة فى تونس) والذى لم يكن خاضعا لمراقبة « المعتدلين » من الوطنيين ، عمدت حكومة باريس الى معالجة « الأزمة المغربية » بمنطق الاستعمـــار الجديد، فبدأت بسلسلة من التنازلات كان أولها الاعتـــراف بالحق النقابى للمغاربة، الشيء الذى كان يعنى فى واقع الامر الاعتراف بمنظمة الاتحاد المغربى للشغل ، ثم اخيرا طرح المشكل برمته على مائدة مفاوضات إيكس ليبان .

ومهما يكن من أمر هذه المفاوضات ، فان النقـــاش الراهن حول المشاركين فيها وحول نتائجها ، لا يمكـــن ان يخفى علينا حقيقة تاريخية أكيدة، وهى ان « التصلب » من جانب الوطنيين كان يقتضى آنذاك ، المزج بين الاستقـــلال

بين العودة الفورية اللا مشروطة للملك محمد الخامس ، وهو مزج كان له ما يبرره ، كما سنلاحظ بعد ذلك .

المهم انه فى نفس اللحظة التى عاد فيها محمد الخامس ، والتى أعلن خلالها ((انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية)) توارت الى الظلام نهائيا، فلول تلك الدولة المصورية (دولة المخزن) التى استعملت من طرف الحماية طوال اربعين سنة كمظل تستظل به ، لم يبق موجودا غير الواقع كما هو مؤلفا من عنصرين متكاملين .

ـ الجهاز الادارى الاستعمارى الذى سيمغرب ويكمل بوسائل السيادة ، جيش ، شرطة ، فى اطار المساعدة التقنية ، وبواسطة الاطر المغربية التى اكتسبت خبرة فى الجيوش الفرنسية .

ـ الاقتصاد الاستعمارى ، اقتصاد التبعية التامة ، الذى اخذت البورجوازية المحلية تلح فى مغربته وسط حملة وطنية واسعة ما زالت تتردد اصداؤها الى يومنا هذا .

لقد اعترف الاستعمار الجديد باستقلالنا القانونى اشكلى لقد اجهض ثورتنا التحريرية المسلحة وسط جو مفتعل مسموم ، وترك للرجعية المحلية مهمة تصفيتها نهائيا وهكذا أصبح مشكل الاستعمار يدعى بـ ((مشكل الاستقلال)) ليوصف فيما بعد بـ ((الحلقة المفرغة للتخلف)) .

ما هى اذن الخطوط العريضة والمعالم البارزة للتحولات والصراعات التى سيشهدها مغرب الاستقلال ، ما هى المعطيات الحقيقية المباشرة التى تشكل قوام واقعنا الراهن ؟

* * *

ثانيا : دروس التحليل التاريخي : تصحيح المفاهيم وتقييم موضوعي لطبيعة المجتمع المغربي

لقد كان لابد من الوقوف طويلا عند المعطيات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدد واقعنا الراهن ، حتى نتمكن من الحصول على رؤية واضحة لحقيقة الوضعية الحالية ، وضعية مغرب ما بعد اعلان الاستقلال ، لا صولها وجذورها وملابسات تشكلها وتطورها، وأيضا لكي يتمكن شبابنا الذي كان غائبا عن الاحداث بحكم عامل السن ، من الاطلاع على صفحات من كفاح شعبنا من أجل استرداد حريته واستقلاله.وقبل الدخول في تحليل وضعية التبعية التي عشناها ، وما زلنا نعيشها الى اليوم منذ فجر الاستقلال ، وتحديد طبيعة الصراع الذي جرى ويجري بين القوات الشعبية التقدمية وبين التحالفات الرجعية الانتهازية المعززة ، أما بكيفية مباشرة واما بشكل غير مباشر ، من طرف الامبريالية العالمية لابد من التذكير هنا بأهم النتائج التي ابرزها تحليلنا السابق .

1 ــ الكشف عن زيف المفاهيم المضللة :

لقد ادى بنا التحليل السابق الذي قمنا به في مجال دراسة تطور الاقتصاد الاستعماري في المغرب الى ابراز حقائق هامة ، نجملها فيما يلي :

ــ ان تعاقب الاحداث التاريخية وعلاقة الاسباب بنتائجها ، بين مختلف قطاعات الانتاج الاستعماري الحديث ، ليست فقط مباينة بل هي،في الغالب ، مقلوبة بالنسبة لما كان عليه الامر خلال التطور التاريخي للرأسمالية في أوروبا .

ــ ان الاقتصاد الاستعماري ، على عكس ما حدث في أوروبا في مرحلة الرأسمالية الليبرالية قد تم تنظيمه ،

ومراقبته حسب سياسة وقرارات مبنية على المركزيـــة المشددة، كما أن تطوره التاريخى قد جرى وفق تصاميـم وتخطيطات يشكل « القطاع العمومى » فيها العنصـــر المحرك للاجزاء الاساسية من الانتاج .

ـ ان سياق التحول الاجتماعى لم يكن فى جوهـره مباينا فقط لما كان عليه الامر فى الرأسمالية الاوروبية ، بل كان سياقا مقلوبا بالنسبة لما حدث فى أوروبا .

ـ وأخيرا فاذا كان النظام الرأسمالى يضم بـــين أحشائه نظراً لظروف تكونه ، أنساقا من القيم والمفاهيم الفكرية والاخلاقية والجمالية التى تمكنه من التغلغـل فى أعماق المجتمع الذى نبت فيه ، والتى تشكل مفاهيـم الحرية البورجوازية والليبيرالية الاقتصادية والمبـادرات الفردية اركانها الاساسية ، فانها ، أى هذه الانصاف من القيم البورجوازية لم تكن تنعكس على سير الامور فى بلادنا، نظرا للمركزية الشديدة التى أعتمدتها دولة الحمايـة فى مجال التسيير قصد مراقبة ما تبقى من النشاطـات الاقتصادية خارج قبضتها المباشرة .

هذا، وينبغى ان يكون واضحا فى اذهاننا جميعا اننا عندما نلح هنا على أن النظام الاقتصادى الذى عرفـه المغرب خلال الحماية وقبلها ، والذى ما زال يعرفه الآن، ليس نظاما رأسماليا لكونه يفتقد الاسس الموضوعية التى تحدد تاريخيا النظام الرأسمالى ، فاننا لا نفعل ذلك مـن أجل اثارة قضية نظرية ، مهمة فعلا ، ولكن من أجـل ان نشخص واقعا ملموسا ستكون له نتائج اساسية، سـواء بالنسبة لتحديد أهدافنا فى التحرير والتنمية، أو بالنسبـة لاسرار الاختيارات العملية ، الاقتصادية والسياسية، التى يتطلبها تحقيق هذه الاهداف .

وهكذا فان ابراز واقعنا الاقتصادى ، كما هـــو فى حقيقته وجوهره يمكننا من رفع الغموض والالتباس ، عن قضايا أساسية فى هذا المجال :

ا ــ تعرية جميع المضامين اللاعلمية التى ينطوى عليها مفهوم « التخلف » والتى تهدف الى اعتبار اقتصادنـــا اقتصاد مرحلة رأسمالية متأخرة زمنياً تتجه بفضل الدينامية الداخلية الخاصة باسلوب التراكم الرأسمالى الى بلـــوغ مستوى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

تبرهن التجربة كل يوم على حقيقة اساسية وهى انه ما دمنا لم نقم بتحرير اقتصادنا تحريرا كاملا،وما دمنا لم نشيّد القاعدة المحركة لنموه (قطاع وسائل الانتاج) ولم نعمل على توفير الشروط الضرورية لنماء هذه القاعـــدة واتساعها بكل الشروط والمتمثلة بكيفية خاصـــــــة فى استيعاب وتمثل المعرفة العلمية التقنولوجية ، فاننا سنبقى خاضعين للاقتصاد الامبريالى باستمرار، نسخر طاقاتنـــا دوما لفائدة السوق الخارجية التى تقوم ، كما نعـــــرف جميعا ، على فرض واختيارات غير متكافئة ولا متساوية، تلك السوق التى ستدفعنا دائما الى العمل اكثر والانتاج اكثر قصد الحصول من الخارج على الوسائل الضرورية للعمل والانتاج،وعلى رأسها وسائل التغذية التى تتناقص باستمرار . ان هذه الوضعية التبعية التى تضعنا تحت رحمة قوى الامبريالية العالمية ، تفرض علينا شئنا أم أبينا سياجا يكبل سياستنا الاقتصادية باستمرار وتجعلنا بالتالى، وتحت ضغط حاجاتنا الدائمة المتزايدة للعملة الاجنبيـــــة، خاضعين لمطالب قاهرة تهمين عليها الامبريالية ، ممـــا يجعلنا فى نهاية الامر اداة طيعة فى يدها ، وذيلا ينسحب عليه نفوذها انسحابا تاما ، رآهنين هكذا وجودنا الحاضر ومستقبل الاجيال الصاعدة فى دوامة الحلقات المفرغة التى لا مخرج منها ، الا بتكسيرها وبناء القاعدة المادية التـــى يتاسس عليها كل تقدم وكل تنمية .

ب ــ الكشف عن زيف الفكرة التي توهم بأن مجتمعنا يسير فى طريق التنمية عبر عملية من النمو والتطـــور التدريجيين ، يستوعب خلالها قطاعا يوصف بأنه عصرى او راسمالى قطاعا آخر ينعت بالقطاع التقليدى او قبـــل الرأسمالى .

ذلك لانه اذا كانت هناك فعلا ثنائية ما فى مجتمعنـــا، فهى ثنائية راجعة لا الى وجود تعايش بين تقنيتين للانتاج داخل اقتصادنا، واحدة عصرية والاخرى تقليدية، كما يقال حينا، او وجود تباين فى اسلوب الحياة واسلوب التفكيـــر ونظام القيم، بل انها ثنائية راجعة الى عملية التطـــور التاريخى التى نشات ، ورافقت قيام الاقتصاد الاستعمارى فى بلادنا ، والتى ستبقى قائمة ما دامت بنيات هذاالاقتصاد موجودة، وما دامت الانشطة الاقتصادية التى تستجيـــب للحاجيات الخارجيـــة تسيطـــر على مجمـــوع الجهـــود الوطنى، تقريبا، فى الوقت الذى تظل فيه اوسع جماهيرشعبنا مرغمة على الاكتفاء بفتات عوائد هذه الانشطة .

ومن خلال هذا الواقع تتجلى لنا حقيقة ما يسمـــى بالقطاع العصرى ، حقيقة كونه قناة ينقل بواسطتها الى الخارج فائض القيمة الذى يتجمع من كد شعبنا كله ، مع بقاء قسط منها طبعا تحت تصرف أو ليفرآشية وطنية تقوم بدور الوساطة للنظام الامبريالى . ان القول بأن نمو هذا القطاع « العصرى » سيؤدى فى نهاية المطاف الى الحد من فقر الجماهير الشعبية انما هو تضليل واخفاء لطبيعة هذا القطاع نفسه . انه تغافل مقصود عن كون هذا القطـــاع يتوقف فى نموه على تفقير مطرد للجماهير الكادحة وبالتالى لا يكون فى امكانه قط سوى توسيع وتعميق الهوة التـــى تفصل بين المستفيدين من الاقتصاد الرأسمالى وبين جميع اولئك الذين هم ضحايا هذا الاقتصاد نفسه .

وتجربة جماهير البادية أصدق تعبير على هـــذه الظاهرة ، فعملية تركيز ملكية الاراضى بين جماعة مـن المعمرين خلال عهد الحماية ، قد استئنفت بعد الاستقلال فى أطار ما يسمى بالمغربة،وتحت ستار متطلبات الانتـاج والتصدير . ولكن الطابع المتقلب الملازم لحاجيات السـوق الخارجية ، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على انتاجنا الفلاحى الموجه الى ارضاء السوق الخارجية من جهة ، ومن تقليص متزايد للمساحات التى تتكدس عليها جماهير الفلاحين من جهة ثانية كل ذلك أدى الى قيـام ظاهرة مزمنة ، هى ما نشاهده من حاجة بلادنا المتزايـدة الى الحبوب والمواد الغذائية الاساسية والى انخفـاض متواصل فى ميدان الانتاج الموجه الى الاستهلاك الداخلـى .

وهكذا نرى أن الامتصاص المزعوم للثنائية المتحدث عنها بواسطة القطاع « العصرى » يبرز فى الحقيقة من خلال ظواهر متناقضة :

ـ من جهة يتوجب على فلاحتنا أن تنتج أكثر مـا يمكن انتاجه من المواد القابلة للتصدير كى نتمكن مـن استيراد المنتوجات الفلاحية التى تزداد حاجياتنا اليهـا باستمرار .

ـ ومن جهة ثانية يتحتم على جماهيرنا الفلاحية التى لا يسرى النقد بينها الا بكيفية محدودة ان تخفض من مدى الاتجار فى انتاجها الذى أصبح تحت ضغط تزايد السكان دون مستوى الكفاية التى يتطلبها الاستهلاك الذاتى ، وهكذا تصبح السوق الداخلية بالعكس مما يؤمل سائرة فى طريق الانكماش والتقلص، فى حين أن ضعف مساحات المستغلات الفلاحية لا تمكن الفلاحين من تحقيق ارتفـاع محسوس لقدراتهم الانتاجية .

ج ـ وكنتيجة لما تقدم يتأكد أن تحرير اقتصادنا تحريرا حقيقيا يتطلب اعادة بناء هياكله ، وأن عملية التحرير المطلوبة لا يمكن ان تتم بالاقتصار على تنمية قطاع دون آخر، أو التركيز على عامل دون عامل .

ذلك لان الاقتصاد الاستعمارى ، هو كما أشرنا الى ذلك قبل ، كل لا يتجزأ كل منسجم يخدم الرأسمال الاجنبى ، ان تحرير هذا الاقتصاد وانجاز استقلاله الحقيقى يجب أن يمر عبر اعادة بنائه ككل، انطلاقا من انشاء القاعدة المادية الضرورية لتطوره الذاتى ومن التحكم الفعلى فى المبادلات الخارجية ، ومن التعبئة الشاملة للطبقات التى توجد فى موقع الضحية التى يستغلها النظام الامبريالى ، وانطلاقا كذلك من تكوين حقيقى ، فكرى وتقنى للاطر وللجماهير .. وبعبارة موجزة ، أن تحرير الاقتصاد من قبضة الامبريالية والاستعمار الجديد يتطلب اعادة بنائه على أساس تصميم يستهدف تحويل البنيات الاقتصادية والاجتماعية الحالية فى بلادنا .

ان هذا يعنى ان تلعب الدولة دورا اساسيا فى الاقتصاد المتحرر الذى يراد تشييده ، دورا لا يقل فعالية عن دور دولة الحماية بالنسبة للاقتصاد الاستعمارى الذى انشأته ببلادنا .

2 ـ نوعية الحلقة المزدوجة لظاهرتى التبعية والتقهقر .

ان جهاز التسيير للدولة الذى ورثه المغرب عن الحماية، لم يكن، سواء من حيث شكله التنظيمى أو طريقة سيره ، سوى تلك الاداة التى انشأتها الحماية لبناء وتاطير الاقتصاد الاستعمارى نفسه . ولقد كان الاستقلال بمفهومه الشعبى ، بمفهومه الوطنى الحق ، يتطلب ، كى يتجسم ويتبلور ، تحويل هذه الاداة الى جهاز وطنى

يبنى الاستقلال ويخدم اهداف الشعب . هذا ما كانت تفهمه جماهير شعبنا من شعار الاستقلال وهذا أيضا ما كان يهدف اليه ذلك الحلف الوطنى الذى جمع فى صف واحد الحركة الوطنية والمغفور له محمد الخامس ، والذى تجسمت مضامينه الحقيقية فى التصميم الخماسى لسنوات 1960 — 1964 .

لقد قام هذا الحلف ، فى الحقيقة والواقع ، على اساس هدف مشترك هو تحويل جهاز الدولة الموروث عن الحماية الى جهاز وطنى ، ديمقراطى،وهو الهدف الذى لم يتردد الملك الراحل فى التأكيد عليه فى مختلف خطبه ، متحديا سلطات الحماية ، تلك السلطات التى حرصت دوما على أن تجعل المخزن مجرد دولة صورية تضفى الشرعية على وجودها والمشروعية على اعمال النهب والمصادرة والاستغلال التى كانت تقوم بها .

أن هذه الارادة المشتركة ، ارادة تحويل دولة الحماية الى دولة ديموقراطية وشعبية،والتى عبر عنها كل من المغفور له محمد الخامس بتصريحاته وخطبه ومواقفه واعماله والحركة الوطنية ببرامجها ، ونضالاتها هى التى نسجت تلك الرابطة الوجدانية التى ربطته بشعبه وربطت شعبه به ، بشكل قلما شهد المغرب مثيلا له طوال تاريخه المديد . وهذه الارادة نفسها هى التى دفعت بالحركة الوطنية من جهة اخرى الى المزج بين الالتفاف حول العرش،وبين الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال،مزجا جعل الجماهير الواسعة العارمة تنظر الى محمد الخامس، خاصة عندما امتدت يد الاستعمار الى شخصه ، كرمز للتحرير والانعتاق .

واذا كانت السنوات الاولى التى تلت الاعلان عن الاستقلال قد اكتنفها شىء غير قليل من التردد والغموض نتيجة الاسلوب الذى فرضته الدولة الحامية خلال

مفاوضات ايكس ليبان ، فان الامور سرعان ما أخـــذت تعود الى مجراها الطبيعي ، الى طريقها الوطني التحرري ، عندما صادق الملك المراحل على التدابير الاقتصاديـــــة التحررية التي هيأها الجناح التقدمي في الحركة الوطنيـة آنذاك ، تلك التدابير التي تبلورت بشكل مذهبي عـــام في التصميم الخماسي لسنوات 1960 — 1964 ، الذي جعلت منه العناصر التقدمية في الحكومة القائمة يومئذ ، برنامجا يستهدف في آن واحد تحويل الاقتصاد الاستعمـــاري في المغرب الى اقتصاد وطني متحرر ، وتحويل دولة الحماية المتمثلة في جهازها السياسي الاداري ، جهاز الاستغلال والقمع ، الى دولة ديموقراطية وشعبية .

ان هذا التصميم الذي اشرف أخونا عبد الرحيم بوعبيد على اعداده في اطار من المساهمة الفعلية لجماهير الشعب المتمثلة في منظماتها النقابية والمهنية والسياسية ، كـــان بالنسبة لتلك الفترة تصميما تقدميا الـــى اقصى حـــــد تصميما يستمد خصائصه الثورية من كونه كان يرمي الى تحقيق هدفين اساسيين متكاملين :

1 — اعادة بناء الهياكل الاقتصادية التي اقامتهـــــا الحماية بناء جديدا مطبوعا بالطابع الوطني التقدمي ، بناء يتم تشييده ككل عبر الاصلاح الزراعي، ومراقبة التجـــارة الخارجية والتحكم فيها، واقامة صناعة وطنية ثقيلة وخفيفة تعتمد أساسا على مجهودات الدولة، وسلوك سياســـــة واعية تهدف الى التكوين والتجهيز، اجتماعيا وثقافيا، قصد جعل التنمية الاقتصادية تخدم مصالح الجماهير، وترتفع بها الى مستوى من الانتاج والاستهلاك، تتمكن فيه وبواسطته من تحسين مطرد لشروط وجودها المادي والمعنوي .

2 — ربط هذه العملية التحويلية الشاملة للميـــــدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بتحويل جهاز الدولة نفسه في ذات الاتجاه ونفس الغايات. وفي هذا الصدد يقـــرر

التصميم الخماسى المذكور بكل وضوح أن : « خلـــق الظروف الملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية حقة يتطلب تحويل وتكييف البنيات الادارية والبحث عن أسلوب جدى يمكن من تدخل الدولة تدخلا يفسح المجال امام مساهمة القـوى الحية فى البلاد فيما يشيد من بناء » ... « أن مصالـح الدولة واجهزتها الحالية التى أنشئت فى ظروف غير التى نعيشها الآن ، لتقوم بمهام تختلف عن المهام المطروحـــة علينا حاليا لا يمكنها أن تلعب الدور المطلوب منها كاملا ، الا بعد اصلاح بنياتها، الا بعد حملها على تغيير أساليـب عملها وتدخلها » ... « فى هذه الطريق وفى هذا الاتجـاه يتحقق الربط الكامل بين التقدم السياسى والتقـــدم الاجتماعى، والتقدم الاقتصادى، وفى هذا الاتجاه أيضا تجد البلاد الوسيلة التى تمكنها من تأكيد استقلالها وتحسين شروط وجود سكانها » . . .

ولكن هذه الستراتيجية الهادفة الى التحرير الشامل، والتى حددتها القوات التقدمية بمساندة المنظمـــات الشعبية ، سرعان ما تعرضت للهدم من طرف العناصـر التى تخدم الاستعمار الجديد ، تلك العناصر التى تحالفت مع المستفيدين المحليين من الاقتصاد الاستعمارى لتشكل واياهم طابورا خامسا فى صفوف القوى الوطنية المتواجدة آنئذ . لقد استغلت هذه العناصر ذلك الفراغ الدستورى الذى قللت الحركة الوطنية من اهميته، فى حين أن التقدير السليم للظروف كان يتطلب آعطاء الاولوية للمشاكل ذات الطابع الدستورى، وبالتالى حل مسألة الحكم السياســـى بشكل يربطه عضويا بارادة الجماهير عن طريق مؤسسات ديموقراطية حقيقية .

ان الحملة المضادة التى شنها الاستعمار الجديـد وتبنتها الرجعية المحلية ، والتى ادت الى اجهاض عمليـة التحرير الوطنى، على الرغم من ذلك الحلف الذى كان يربط بين الملك الراحل محمد الخامس والحركة الوطنيـــة ،

تكشف دفعة واحدة عن حقيقة أساسية،وهى أن مسألة الحكم السياسى ، لم تكن مطروحة آنذاك ، ولا هى مطروحة الآن،فى اطار يجعل منها قضية شكلية أو مسألة شخصية،بل لقد طرحت وهى مطروحة الآن كضرورة تتطلبها اقامة الضمانة الاكيدة لمسيرة التحرير الوطنى ، والوسيلة التى تمكن الجماهير من تحمل تبعات هذا التحرير ، ومن تجنيد نفسها للدفاع عن مكاسبه ومنجزاته، والحيلولة دون تحول التضحيات التى تحملتها الى فوائد يجنى ثمارها أولئك المستفيدون من الاقتصاد الاستعمارى، ومن الاستعمار الجديد الذى يحركهم ويوجههم باستمرار .

وهكذا فان شعار « الدفاع عن المؤسسات » الذى تحول مباشرة الى صيغة « الدفاع عن الملكية » والذى جعلت منه القوى الرجعية اللا وطنية ، التى تزعمت تلك الحملة المضادة غطاء لها ومظلا تستظل به،لم يكن فى الحقيقة سوى جزء لا يتجزأ من ذلك الكشكول من الشعارات المضللة والاكاذيب التى صاغتها الحماية ودهاقنة الاستعمار لزرع الغموض والتشكيك والخوف وتمكين القوى الرجعية المحلية من ولوج الابواب التى تحقق لها رغبتها فى الابقاء على جهاز الدولة فى خدمة الاقتصاد الاستعمارى وسياسة الاستعمار الجديد .

لقد تمكنت الرجعية المحلية ، اذن ، من توجيه سير الامور بالشكل الذى يخدم مصلحتها ومطامحها وفق عمليتين متكاملتين :

1 ــ فى الميدان الاقتصادى ، عرفت بلادنا خلال فترة طويلة ، وباسم الواقعية ، توجيها ينكر تماما لمصالح الجماهير ولمطامحها فى الحصول على الارض والشغل والتعليم والكرامة، ويركز ثروات الدولة وموارداها والمساعدات الخارجية،التى كانت تستجديها فى ما يسمى

بـ « القطاع العصرى »،وبكيفية خاصة فى قطاع الزراعة السقوية التى منحت أولى الاولويات فى مختلف التصميمات اللاحقة والتى لم تكن تستفيد منها غير تلك الجماعـــة الاوليغارشية المرتبطة عضويا بالاقتصاد الامبريالـــى . اما السياحة التى حظيت بالاولوية الثانية فلم تكن ســـوى مظهر جديد يجسم مدى توسع الاقتصاد الاستعمـــارى فـــى ثوبه الجديد ، وبواسطة انعاش من نوع آخر من النشاط التصديرى الذى يغذى منافذ التبعية التى تربط اقتصادنـــا بالسوق الخارجية . واما تكوين الاطر وهو ثالث الاولويات، لم يكن فى هذا السياق سوى تراجع مريع عن تعميم التعليم قصد حصره كيفا وكما ، فى حدود ما يحتاج اليه الاقتصاد الاستعمارى فى سيره وتوسعه .

وهكذا تكون الواقعية المزعومة عبارة فقط عن تغطية ملفقة لسياسة تعمل على تصريف منتجات شعبنا وتضحياته لفائدة أوليغراشية قررت بصفة نهائية ربط مصيرها بالرأسمال الاجنبى والقيام له بدور الوسيط الذى يساعده على تركيز هيمنته على ثرواتنا الوطنية ويعمل بالتالى على تعميم الفقر والفساد والتعسف والقمـــع .

اما فى الحقبة التى تلت التصميم الثلاثى أى خلال الفترة التى تعرضت فيها بلادنا الى هزات جاءت نتيجة طبيعية للوضعية السائدة والسياسة المتبعة فان التصميم الخماسى 1973 — 1977 — وكذا التصريحات الحكومية التى تتخذه مرجعا يشيد بالليبرالية كنظرية للدولة يحدد بموجبها اطار التنمية وطريقها، ان هذا الشعار الجديد المقتبس من الاقتصاد الرأسمالى، الحقيقى،هو بالنسبة لطبيعة اقتصادنا كما حللناها — مجرد نموذج من الافكار المستوردة من الخارج . انه شعار يخفى فى الحقيقة ، كما بينا ذلك من قبل « ليبرالية » خاصة مقلوبة، تتلخص فى فتح ابواب الدولة وتسخير امكانياتها لصالـــح أوليغراشية معلومة،قصد مساعدتها على توجيه الاقتصاد الاستعمارى لفائدتها الخاصة ، وايضا تمكينها من التصرف

بكل حرية فى قسم واسع من القطاعات التى كانت دولـــة الحماية تحرص على مراقبتها كما اشرنا الى ذلك من قبل .

2 ــ اما فيما يتعلق بجهاز الدولة ، فان الحملة المضادة التى قامت بها مصالح الاستعمار الجديد والسائرون فى ركابه، تتجلى فى تركيز وتقوية البنيات الادارية الموروثة عن الحماية، واعادة بناء اجهزتها لتؤدى نفس المهام التى انشئت من اجلها، وبذلك اصبحت مغربة الجهاز الادارى الهدف الرسمى للدولة فى شكل جعل فى نفس الوقت هذه المغربة عبارة عن مخزنة هذا الجهاز اذ انه بدلا من سلم ادارى مبنى على مقاييس موضوعية مقاييس الكفاءة والمقدرة والخبرة،وبدلا من تسيير خاضع لمنطق عقلانى فى التنظيم ، وبدلا من القيم النابعة من خدمة المصلحة الوطنية الحقيقية ... بدلا من ذلك كلـــه، اخضعت الادارة الى اساليب العمل والتسيير التى كان يتسم بها المخزن القديم تلك الاساليب التى لا تخضع لاية قواعد غير تلك التى تنتج عن التعسف واستغلال النفوذ والسلطة المبنية على الزبانـــة والتبعيـــة .

ان ربط هاتين العمليتين المتكاملتين،احداهما بالاخرى : تقوية التبعية الاقتصادية من جهة،ومخزنة جهاز الدولة الذى احتفظ فيه بنفس البنيات التى امدته بها دولة الحماية وبنفس الوظيفة التى سطرتها له من جهة اخرى ، يحدد الاطار العام الذى يجب ان نحلل فيه الاهداف والشعارات التى تنادى بها السياسة الرسمية كما يمكن من اقامة حد فاصل بين المستفيدين من بقاء البنيات الاجتماعية والاقتصادية فى بلادنا على وضعيتها الحالية،وبين اولئك الذين يقفون فى خط الوطنية الحقيقيـــة يناضلون فعلا ، او على اهبة النضال من اجل تحويل هاتيك البنيات لصالح جماهير شعبنا ومستقبل اجيالنا .

3 ــ لعرية عملية تركيز البنيات الاجتماعية الاقتصادية الشبه الاستعمارية وفضح مفهوم الليبراليـــة :

مما تقدم،يتضح ان طبيعة النظام الاقتصادى الذى يخيم على مجتمعنا ، والكيفية التى يشيد بها هذا الاقتصاد والدور

الخاص الذى يلعبه جهاز الدولة فى هذا الميدان والميادين الاخرى المرتبطة به ، كل ذلك يحدد طبيعة ووظيفة الطبقات الاجتماعية التى نشأت فى بلادنا كنتيجة للبنيات الاقتصادية الاستعمارية التى نُقلت الى المغرب وغُرست فيه غرسا ، ونتيجة كذلك لما شاهدنا طوال العشرين سنة الماضية من محاولات دائبة ترمى الى تمديد وترقيع هذه البنيات نفسها .

ذلك لان الدور الذى تلعبه كل واحدة من هذه الطبقات فى هذا البناء الاقتصادى الاجتماعى هو الذى يحدد موضوعيا مدى قدرتها على تحويله والتاثير فيه،كما يحدد بالتالى مهمتها التاريخية وسط الهيئة الاجتماعية العامة . واذا كانت البورجوازية فى البلدان الرأسمالية قد لعبت دورا ثوريا فى تطوير وتنمية القوى المنتجة فى هذه البلدان ، فذلك لان هذه البورجوازية قد خرجت من صلب النظام الاقطاعى نتيجة سلسلة من التطورات التاريخية المتداخلة الراجعة الى التناقضات الداخلية لهذا النظام نفسه ، تلك التناقضات التى تحدد دور هذه الطبقة فى الاقتصاد وتحقيق عملية التراكم،كما تحدد ايضا نوعية العلاقات الاجتماعية الانتاجية التى اقامتها وما يتبع ذلك من الانساق الفكرية والاخلاقية التى تبرر هذه العلاقات . كل ذلك لم يكن من الممكن ان ينتشر ويشمل المجتمع كله ويتسرب الى اعماقه،الا بالاختفاء الكامل،والانهيار التام للمجتمع الاقطاعى . ان هذا الموقع الذى احتلته البورجوازية-فى اوروبا ــ والذى حددته معطيات تاريخية موضوعية ، قد اهلها ضرورة لتكون بمثابة المعول الذى يهدم ذلك المجتمع الذى خرجت منه ، المجتمع الاقطاعى ، حتى تتمكن من انشاء مجتمع جديد ، وحضارة جديدة .

لقد كانت هذه البورجوازية الاروبية تتوفر على الثروات المتراكمة الضرورية لانشاء القاعدة المادية لهذا المجتمع الجديد وتزويده بمقومات تطوره الذاتى الذى يسمح له بالتوسع المستمر المتواصل فى اطار عملية ثورية شاملة للمجتمع كله . بالطبع كان كل هذا يتم فى نفس الوقت

الذى اخذ فيه هذا المجتمع الجديد يخلق بنفسه وبفعل تناقضاته الذاتية الشروط الموضوعية لقيام ثورة اشد عمقا واكثر تحررا تقودها طبقة جديدة نشأت هى نفسها فى اطار هذا التطور الذاتى التاريخى للنظام الرأسمالى . نعنى بذلك الطبقة العاملة المؤهلة تاريخيا لقيادة هذه الثورة والبلوغ بها الى أهدافها .

هذا بالنسبة لما حدث فى اوروبا ، أما بالنسبة لبلادنا فان العمليات النسقية التاريخية التى تم فيها انشاء توسيع الاقتصاد الاستعمارى المفروض من الخارج من طرف البورجوازية الرأسمالية للدولة الحامية ، لم يكن من الممكن ان تسفر عن اية تناقضات غير تلك التى قامت بين الجماهير الشعبية التى اخضعت للاستغلال والفقر من طرف الاقتصاد الاستعمارى ، وبين التشكيلات الاجتماعية التى تقوم بدور الوساطة والسخرة لتلك البورجوازية نفسها ، البورجوازية الرأسمالية الاستعمارية . ان هذه التشكيلات الاجتماعية التى لم تكن تشكل طبقة بورجوازية بالمعنى الدقيق للكلمة،ولا كان فى امكانها حتى الادعاء بذلك ، لكونها لم تكن تتوفر، لا على الاسس التاريخية التى قامت عليها البورجوازية الرأسمالية فى أوروبا،ولا على ما يؤهلها لتكون لها نفس المهمة التاريخية التى كانت لهذه ، ولا على القواعد المادية التى تتحكم وتحدد البناء المستند عليها ، ولا على القدرة الاجتماعية الاقتصادية التى كانت لتلك ، لم تلعب ولا كان فى امكانها أن تلعب نفس الدور التاريخى الذى لعبته البورجوازية الرأسمالية ، ولا أن تتوفر على النفس الثورى الذى يمكنها من التنمية الوطنية .

ذلك لانه لما كانت هذه التشكيلات الاجتماعية الوظيفية قد ارتبطت عضويا، منذ نشأتها بالرأسمال الاجنبى،كما بينا ذلك قبل ، وبما انها نشأت بفعل،ومن اجل النظام الاستغلالى الامبريالى،الذى تتلقى منه ما

يشبه اجرا لقـــاء سخرتها،سواء كانت هذه السخرة فـــى الميدان التجارى أو فى الميدان الصناعى ، فان مهمتهـــا التاريخية،فى سياق التبعية هذه،لا يمكن ان تكون شيئـــا آخر سوى القيام بذلك الدور الذى يجعل منها اداة لتكييف عمليـــة الاستغلال الامبريالى، بشكل يستجيب لضـــرورة تقسيم العمل على الصعيد العالمى ، ذلك التقسيم الـــذى يقوم به الرأسمال الامبريالى،ويضطر الى تعديله مـــن آونة لاخرى،تحت ضغط حاجاته الخاصة ، أو تناقضاته الداخلية.

ان هذا الدور الوظيفى الذى تقوم به الفصائـــــل الحاكمة من التشكيلات البورجوازية فى المغرب، ليس راجعا كما يقال الى عقليـــة معينـــة ، ولا الى غيـــــاب روح المبادرة لدى افرادها،ولا الى تفضيلها لنشاط معين دون آخر ، بل ان ذلك راجع الى ظروف موضوعية هى تلـــك التى شرحناها من قبل،والتى جعلت من اقتصادنا تاريخيا اقتصادا يقوم على التبعيـــة للرأسمال الاجنبى .

ان هذه التشكيلات التى تكونت فى أول الامر بفعل التجارة الاستعمارية،والمضاربات العقارية،قد تعـــــززت صفوفها فى العقود الاخيرة من تاريخنا الراهن ، بفئات جديدة أكثر تفتحا على التقنيـــات الحديثة الخاصة بالاستثمـــار والتسيير : فئات انحدر بعضها من الاوساط الاقطاعيـــة التى انشأ ها الاستعمار، والتى تمكنت مبكرا بفضل انتمائها الاجتماعى من تكوين ثقافى مهنى عال جدا ، فعملت هكذا على انعاش وتحديث قطاعات فلاحية مختلفة عن النـــوع الاقطاعى،وتحويل ، بل محو،النظام شبه الاقطاعى الذى كان يوجد فى بلادنا غداة الاستقلال.لقد عملت عناصر هذه الفئات الجديدة من بورجوازيتنا الهجينة ، على تنشيـــط بعض القطاعات الحديثة فى مغـــرب الاستقلال .

وبالاضافة الى هذه الفئات تعززت تشكيـــــلات البورجوازية المغربية المتسلطة بعناصر أخرى،معظمهـــا هده المرة من التقنيين والاطر العليا النازحين من أوســـاط

اجتماعية مختلفة، الذين اكتسبوا فى الادرة العمومية وشبه العمومية التى اشتغلوا فيها تجربة مهمة جعلتهم يتعرفون عن كثب على آليات الاقتصاد الرأسمالى وأساليب الاستعمار الجديد . ان هذه العناصر التى تتوفر على حيوية وفنية عالية نسبيا ليست مع ذلك اكثر انتاجا من الفئات الاخرى : ان التكوين الذى تلقته والخبرات التى اكتسبتها، فى ميدان التسيير الرأسمالى ، قد جعلها مؤهلة لتتولى خدمة الرأسمالية الاجنبية فى النشاطات الاكثر تقدما والنشاطات التى أقامها الرأسمال الاجنبى فى بلادنا تحت ضغط ضرورة تقسيم العمل على الصعيد العالمى من جهة وتقوم باستغلال مهارتها ومقدرتها الفنية ، اما فى عمليات «المغربة» وإما فى مضاربات البرصة من جهة ثانية.

اضف الى ذلك أن التنويع الذى عرفه اقتصادنا فى نفس الفترة قد مكّن عناصر هذه الطبقة من التنويع النسبى لنشاطاتها الاقتصادية التى ظلت مرتبطة طوال فترات مديدة، بالقطاع التجارى والقطاع العقارى . ان التقلبات المتواصلة التى يتعرض لها الرأسمال العالمى، وانعكاساتها المباشرة على اقتصادنا الوطنى، تدفع بالضرورة هذه الطبقات الى تعديل اشكال وأساليب وميادين تدخلاتها وانشطتها، وتجبر أجهزة الدولة، التى رأينا قبل، مدى اندماجها وارتباطها بالاقتصاد الاستعمارى على تعديل اتجاهها الاقتصادى واختياراتها الاساسية واساليب عملها تعديلا مستمرا ، الشىء الذى يضفى على سياستها طابع الارتجال، وعدم الاستقرار، وفقدان الانسجام الذى يشتكى منه الجميع .

وهكذا أصبحنا نشاهد اليوم أن التصنيع الذى كان ينظر اليه بالامس القريب كمطلب خيالى، والذى وضعت الهيئات المسؤولة فى مقابله وباسم «الواقعية» ، القطاع السياحى كقطاع يجب أن يحظى بالاولوية ، أصبحنا نشاهد اليوم أن هذا التصنيع نفسه قد أصبح شعارا رسميا من أكثر الشعارات رواجا ، شعارا تبرر به سياسة

الامتيازات والموارد التى تضعها الدولة تحت تصـــرف البورجوازية المغربية الناشئة المهيأة للقيام بدور الوكيـــل الذى يريح موكلـــه ، هذا الموكل الذى هو بالذات الرأسمال الاجنبى . أن الدولة اذ تفعـــل ذلك تعتقد خطـــأ ووهما ، ان هذه الطبقة تسير فى طريق التحول الى طبقة منتجة أو ذات مشاريع صناعيـــة مهمة، وبالتالى الطبقة التى تصبح مؤهلة للقيام بنفس الدور الذى قامـــت به البورجوازيات الغربية فى تنمية الرأسماليـــة فى بلدانها .

اعتقاد باطل،ووهم ساذج ، لان هذا «التصنيع» الذى تقوم به هذه الفصائل البورجوازية المغربية الهجينه لايتعدى كونه مجرد أعمال تنحصر فعاليتها فى تحسين بعـــض الانتاجات المعدنية أو الفلاحية أو الصناعية التكميلية ، تلك الصناعات التى تغذى قنوات الاستيراد والتصدير وبعبارة اخرى ، أن فعالية هذه الفئات البورجوازية الطفيليـــة محصورة فى النشاطات التى لا تتعدى دائرة وضع اللمسات الاخيرة للصناعـــات التركيبية التى يصدر من خلالهـــا راسمالنا البشرى ونتائج اعماله ، والذى يستفيد منـــه الرأسمال الاوروبى الذى يواجه فى بلاده يدا عاملة نادرة وغاليـــة الثمن . لقد أصبح هذا النوع المزيف من التصنيع مرغوبا فيه من طرف الامبريالية العالميـــة نفسهـــا والمنظمات الدولية الخاضعة لتوجيهها ، لانه يلبى حاجياتها ويخفف بعض الشىء من تناقضاتها الداخلية التى تعكسها الصراعات الاجتماعية المحتدمة فى البلدان الاوروبية، والتى ترتبط بكيفيـــة ،أو بأخرى، باليـــد العاملة الاجنبية التـــى تستوردها من أقطار العالم الثالث،والمغرب العربى منها على الخصوص ، وباضطرارها الى توسيع أسواقها فى هـــذه الاقطار ومعاناتها الشديدة من ازمة الطاقة والمواد الاولية والتقلبات النقدية . الخ ..

وواضح أن هذا ليس هـــو التصنيـــع الحقيقـــى ، التصنيع كما نتصوره وتنادى به القوات الشعبيـــة التقدمية، ان التصنيع الذى نطالب به ونناضل من اجل اقامتـــه ،

هو عملية متداخلة الاجزاء والمراحل عميقة وشاملة، عملية من شانها ان تزود البلاد بالصناعات القاعدية الاساسية وبالتقنيات الضرورية لتحرير اقتصادنا وتحقيق تكامله ، وتيسير انطلاقة نموه انطلاقة ذاتيه تغذيها باستمرار ديناميته الداخلية . فلا بد اذن من رفع الالتباس الذى ينجم عن استعمال الاوساط الرسمية لنفس شعار التصنيع الذى تتمسك به القوات الشعبيه التقدمية . انه التباس يجد جذوره العميقة فى ذلك التصور الخاطىء المنتشر جدا ، والذى تعتقد بعض الأوساط بموجبه أن نظامنا الاقتصادى هو من النوع الرأسمالى الذى يوجد فى طريقه نحو النمو .

ان التمسك بهذا التصور الواهم معناه وضع الصراع الايديولوجى والسياسى فى ميدان يعج بالغموض والالتباس والتضليل، معناه تحويل هذا الصراع من مجال الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الخاصة ببلادنا ، الى مجال المجردات والتصورات الفارغة ، من ساحة القيم الوطنية التى وجهت نضال شعبنا ضد الامبريالية، والتى تستلزم متابعة النضال من اجل تحويل القنوات والاجهزة التى تستفيد منها الطبقات العاملة على تعزيز السيطرة الاجنبية الى مجال ضيق ، صورى مجرد ، قوامه جملة من التبريرات الايديولوجية التى تخدم نظاما معينا وتهاجم نظاما آخر أو تشيد بتجربة «نموذجية» معينة، وتغض الطرف عن تجارب أخرى ، انطلاقا من مواقف سياسية معينة أو برامج تضليلية مدسوسة ، أو انسياقا مع القوالب النظرية الجاهزة .

على أن عملية التضليل هذه ، تكتسى طابعا أكثر وضوحا عندما تنادى الطبقات المستفيده من وساطتها وسخرلها للاستعمار الجديد ب « السيرالية » كطريق لـ « التنمية » فى مجتمعنا، محاولة بذلك اعطاء نوع من التبرير لقوتها الاقتصادية التي تعرف جميعاً أنها مبنية فى الواقع على تكييف مجموع طاقات مجتمعنا واقتصادنا تكييفا يجعل

منها لقمة سائغة للاستغلال الامبريالى ، ومبنية كذلك على تدخل الدولة فى جميع الميادين للسهر على هذا التكييف ذاته.

وهكذا يستعمل شعار الليبرالية كغطاء لعمليـــة التفويت التي يتعرض لها القطاع العمومى لصالح الخواص وكقناع للتدابير التى تحول بموجبها أهم النشاطات التـــي يراقبها هذا القطاع الى أيدي اوليغراشيه فوامها جماعـــة من الانتهازيين يتعلق الأمر اذن بجعل جهاز الدولة «الليبرالية» فى خدمة اسبعيه وتقوية القاعده الاجتماعية التى يرتكـــز عليها الاستعمار الجديد الذى يستغل شعبنا ومقدراته .

وبالاضافة الى شعار الليبرالية الذى ترتكز عليه عملية التضليل التى نتحدث عنها هنا يجب أن ندخل فى نفس الإطار اطار عمليه التضليل هذه، تلك الصيحات التى تنادى بتأميم هذا القطاع أو ذاك ، وبتنويع اسواقنا الخارجية، وكـــأن ذلك هدف فى ذاته وعلاج سحرى لمشاكل النمو ومتطلباته. ذلك لانه اذا كان تنويـــع أسواقنـــا الخارجية ، بـــدون تحويل شامـــل للاسس والاتجاهات التى يعتمد عليهـــا اقتصادنا ، ودون تحكم الدولة تحكما فعالا فى مجمـــوع علاقاتنا الخارجيـــة، لا يعدو أن يكون مجرد تنويع تلبعية، فان التأميمات التى تتم فى هذا الاطار نفسه والتى لا تكون اداة ووسيلة من وسائل تحقيق هذا التحويل الشامل لن تكون بدورها سوى جزء من عمليات التضليل والتدليس ، انها لا يمكن أن تكون فى مثل هذه الاحوال الا اجراءات تحـــل محل الوجود المباشر للرأسمال الاجنبى لتخدمه بالنيابـــة، ووسيلة تضع فى أيدى المستفيدين من النظام الاقتصادى القائم أجزاء أضافية من الثروات الوطنية ، ولا نحتـــاج هنا الى تأكيـــد هذه الحقيقـــة، بل يكفى أن نستحضر فى أذهاننـــا ذلك الدور الذى كان يلعبـــه تدخل الدولة ايـــام الحمايـــة، وهو دور شرحنا أهميتـــه كما بينا أهدافـــه ووظيفته من قبل ، لا نحتاج الى ذلك خصوصا اذا لاحظنا أن هذه « التأميمات » لا تتناول فى الغالب سوى المشاريع

المفلسة أو التي هي في طريق الافلاس والميادين التي تتطلب رؤوس اموال مهمة أو التي تنطوي على مخاطر لا يريد أصحاب الاموال خوضها واقتحامها ، اضف الى ذلك أن تجربة المؤسسات العمومية في المغرب تكشف بوضوح عن أن هذه التأميمات انما تستجيب فقط وبفعالية واسعة الى متطلبات تكييف انتاجنا الوطني مع حاجيات السوق الخارجية ، وتصبح الى جانب هذا اداة تخدم مواقع الزبناء السياسيين للطبقة المستفيدة من الاستعمار الجديد.

على أن هذه الشعارات ذات الطابع التضليلي الواضح لا تصدر فقط عن الاوساط التجارية والصناعية المستفيدة من التبعية والامكانيات الضخمة التي تمنحها لها الدولة، بل أنها تصدر أيضا من أوساط أخرى، أوساط تدعي انها تمثل الطبقة العاملة المغربية وتنتمي الى الحركة التقدمية، ملفوفة في طيات استراتيجيه معلومة تقوم على اشاعة اللبس والغموض استراتيجية الانتظارية الانهزامية التي تتحرك دوما على هامش النضال الشعبي الملموس، والتي تنساق بالضرورة الى تحويل النظرية الاشتراكية العلمية الى مجرد شعارات وكليشهات فارغة جوفاء، وحصر الدور الطليعي التاريخي للطبقة العاملة في تحركات جزئية فولكلورية تستغل لاغراض بعيدة كل البعد عن النضال من اجل التحرير وتشييد الاشتراكية ، مقحمة الطبقة العاملة في تناقضات خيالية مع رأسمالية وطنية خيالية بدورها .

ان هذه الوضعية ، وضعية اللبس والغموض التي تفرض على الكفاحات العمالية من خلال استراتيجية الانتظار والاستفادة الشخصية والجزئية من الفرص التي تعرض في الطريق تبين لنا مدى ما تحتاجه الطبقة العاملة المغربية من وضوح ايديولوجي ، ومن تنظيم حقيقي وفعال يؤهلها للقيام بدورها الطليعي في النضال من اجل التحرير والبناء الاشتراكي .

* * *

ثالثا ــ الحرمان الذى تعانى منه الجماهير الشعبية : وحدته وتكامل انواعه واساليبـــه :

مما تقدم يتأكد مرة أخرى أن التحليل الملموس للواقـع الملموس ، وهو عماد المنهجية الاشتراكية العلمية ، هو وحده القادر على تجاوز اساليب التفكير الميكانيكى التى يعتمـد المقايسة بين الاشياء والربط بين الظواهر ربطا آليا . انـه وحده الذى يمكن من التحديد الدقيق للخط الفاصل بين اولئك الذين يصدرون فى رؤاهم الفكرية عن وطنية تقدمية حقـة واولئك الذين يغرفون من اضاليل الاستعمار الجديد والنظريات والمفاهيم المجردة الجوفاء التى تقوم بالترويج لهـا .

لقد ادى بنا هذا التحليل العلمى الى ابراز حقائـق اساسية هامة ، نعود فنجملها فى النقاط التاليـة :

1 ــ ليس فى مجتمعنا المغربى الراهن ما يعبر ، بكيفية او باخرى ، عن اية مرحلة من مراحل النمو الذاتى الخاصة ، بالنظام الرأسمالى ، بل ان مجتمعنا بالعكس من ذلك هـو عبارة عن نتاج متخلف للرأسمالية العالمية فى طور من اطوارها التاريخية ، وتعبير صارخ عن عدوانها وتسلطها على اقتصادنا وشعبنـــــا .

2 ــ ليس فى مستطاع البورجوازية الوطنية المزعومة ، وهى البورجوازية المركانتيلية الخاضعة لنفوذ الامبرياليـة العالمية ، ليس فى مستطاعها قط ، تحقيق اية تنمية وطنية ، من نوع التنمية الرأسمالية الناتجة عن الدينامية الداخليـة للنظام الرأسمالى ذاته . وذلك لسبب اساسى واضح ، وهو انها تفتقد القاعـدة التى يقوم عليها التراكـم الرأسمالى ، والاسلوب الذى يتم به هذا التراكم . انها ، بالنظر الى ذلك لا يمكن ان تكون غير وكيل للرأسمال الاجنبى تنوب عنه ، وتخدم مصالحه ، وتعمل على تكييف اقتصادنا وفق حاجاته .

3 ــ ان غياب المعطيات والشروط التى تجعل من نظام الاقتصادى ، نظاما رأسماليا وطنيا ، تؤدى بالنقاش الايديولوجى حول تقدير الدينامية الخاصة بالرأسمالية فى بلادنا بوصفها اطارا للتنمية الى نوع من المجادلة العقيمة تدور فى دائرة المجردات والمناقشات الاكاديمية . ان خصوصية واقعنا ، هى من القوة والتميز ، بحيث ان كل صراع سياسى يبنى على التبريرات الايديولوجية،المدافعة عن الرأسمالية ، انما هو صراع مبنى على الخداع والمخاتلة او على تحليل ميكانيكى غير علمى للواقع الملموس ، واقعنا الوطنى الزاخر بالحقائق النوعية المميزة .

4 ــ والنتيجة الاساسية التى تكشف عنها هذه الحقائق هى انه لا مفر اطلاقا من تحويل البنيات الاجتماعية ــ الاقتصادية والادارية التى اقامها الاستعمار فى بلادنا لتحقيق مآربه ، تحويلا شاملا عميقا ، حتى يصبح فى امكانها ضمان تحرير بلادنا وشعبنا .

واذا كانت المنهجية الاشتراكية العلمية قد مكنتنا من استخلاص هذه النتائج بوضوح كامل ، فانها تجعلنا ندرك ، من جهة اخرى ، ذلك التضامن الموضوعى الذى يربط المستفيدين من وضعية التبعية بعضهم ببعض ، مما يجعل التناقض بين البورجوازية الوطنيةوالبورجوازيه الكامبرادورية يتجه اكثر فأكثر الى نوع من التقلص بينما يبرز اكثر فاكثر التضامن بين ضحايا التبعية والتخلف المتلازمين بطبيعتهما . وكل من يقوم بطمس هذه الحقيقة ، سواء عن حسن نية او عن قصد مبيت ، انما يعمل ، فى الحقيقة والواقع ، على اخفاء ذلك الترابط والتلازم الذى يقوم دوما بين التبعية كنظام كلى وبين الاستغلال الملازم لها ، والذى تعمل دوما على تعميته واخفائه .

هذا من جهة،ومن جهة اخرى فاذا كانت المحددات التاريخية التى بلورت امام انظارنا،المفهوم الشعبى للدولة كما عرفها المغرب تاريخيا ، قد ادت بنا الى استخلاص

نتيجة اساسية تتلخص فى ضرورة تحويل البنيات الاجتماعية والاقتصادية والادارية تحويلا شاملا عميقا يجعل منها ضمانة لتحرير اقتصادنا وجماهير شعبنا ، فان هذا التحويل نفسه لا يمكن ان يتم على الشكل الذى ينسجم مع تقاليد شعبنا ، التى حللناها قبل ، الا فى اطار من الديمقراطية وبواسطتها . ان الديمقراطية الفعلية هى الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتجنيد الجماهير الشعبية ، وحملها على تحمل التضحيات التى لابد منها فى عملية التحويل هذه ، راضية متحمسة ، كما انها هى وحدها التى بامكانها ان تضمن ، بكيفية فعلية ، لجماهيرنا اليقظة الحذرة ، أن ثمار هذه التضحيات لن تحول لفائدة الطبقـــة المسيطـــرة .

وهكذا يتجلى بوضوح ان التحرير والديمقراطية جانبان متلازمان لا يمكن فصل احدهما عن الآخر ، والا فقد كل منهما دلالته ومغزاه . والتخطيط الاشتراكى يصبح عندئذ مجـرد وسيلة فنية لبرمجة المقومات المادية والبشرية التى تستلزم عملية التحرير تعبئتها وحشـدهـا .

وهكذا يتجلى ايضا ، وبوضوح كامل ان اختيارنـا للتحرير المبنى على الديمقراطية ، والاشتراكية ، ليس نابعا عن قبليات ومسبقات ايديولوجية ، ولا مستمدا من التمسك باذيال حركة دولية معينة ، بل انه تاكيد وامتداد لحركـة التحرير الوطنية . ان هذا هو المضمون الحقيقى والمشخص للوطنية التقدمية التى تعتمد المنهج العلمى فى تحليل الواقع ، وبالتالى تحدد لنفسها مهام ملموسة دقيقة ، مهام تحويل هذا الواقـع على ضوء امكانياته الموضوعيـة .

واذا كانت جميع القوات الاجتماعية التى تحدد هويتها، ايديولوجيا ، بالانتماء الى حركة التحرير الوطنية ، ستجـد مكانتها ، لا محالة ـ اذا هى اخلصت فعلا لهذا الانتماء ـ بين صفوف المناضلين من اجل التحرير المبنى علـى الديمقراطية والاشتراكية ، فان الطبقات التى توجد موضوعيا

فى موقع الضحية التى يستغلها النظام الشبه الاستعمارى ، هى التى ستجد فى اختيارنا الاشتراكى والديمقراطى من اجل التحرير اطارا ايديولوجيا واداة نضالية يمكنانها من العمل بفعالية على تحويل ذلك النظام الى نظام وطنى متحرر . ان هذه الطبقات ، التى تشكل الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية الكادحة رأس حربتها النضالية ، هى — بالنظر الى الخصائص النوعية لمجتمعنا — الفئات الاجتماعية المسحوقة التى تغطى القسم الاعظم من سكان وطننا . ان مجموع هذه الفئات المضطهدة المسحوقة التى ارهق ، ويرهق ، كاهلها النظام الاستعمارى المستغل ، بواسطة نظام اقتصادى يقوم على التبعية والسير فى ركاب الاستعمار الجديد ، هى التى تتحمل يوميا ،وباستمرار ، انواع الاستغلال وصنوف التخلف الاجتماعى والثقافى المرتبطين بذلك النظام الذى غرسه الاستعمار فى بلادنا وسهر على توسيعه ورعايته وتعميق جذوره .

1 — فمن الحقائق التى لا يستطيع احد نكرانها ان املاق الفلاحين الصغار ، وتدهور الدخل النقدى للفلاحين المتوسطين ظاهرة مسترسلة ، لا تزداد الا عمقا واتساعا مع عملية تجميع الاراضى وتعبئة موارد الدولة من اجل سدود تشيّد ليستفيد منها ، بالخصوص ، المالكون الكبار القادرون وحدهم على تحمل نفقات الانتاجية الرفيعة والمصاريف التى يتطلبها تصديرها . ان الاوليغارشية القديمة التى قامت بدور المساعد والخادم للسلطات الاستعمارية ، والتى عملت ، هى او من ورثها من ابنائها والمتحققين بصفوفها ، على ((تحديث)) ((العزّبات)) المتخلفة التى كانت تكتريها من قبل او تعطيها للفلاحين المعدمين ليحرثوها بطريقة المحاصصة ، قد حرمت الآن هؤلاء حتى من تلك الامكانيات الهزيلة التى كان يمنحها لهم النظام الفلاحى المنهار الذى كان سائداً فى البادية المغربية خلال العهد الاستعمارى . اضف الى ذلك ، فئات اخرى من الفلاحين انتزعت اراضيهم ، ولا زالت تنتزع بأساليب اصبحت

كلاسيكية مبنية على استغلال النفوذ ، كما كان الشأن ايام حكم السلطة الاستعمارية . فهذه الاساليب تعتمد استفزاز اولئك ((المعاندين)) من الفلاحين ، قصد الحصول منهم على ما يبرر اعتقالهم وايداعهم السجن حتى يضطروا الى التخلى عن الارض التى كانت تمدهم بما يسد رمقهم .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان تخصيص قطاعات فلاحية ، هامة للانتاج ((العصرى)) الانتاج المخصص للتجارة والصناعة ، قد عمل، هو الآخر، على تعميم نظام الكـراء ، حيث يجد الفلاحون الصغار والمتوسطون انفسهم مضطرين لكراء ارضهم لاولئك الذين يتوفرون على الوسائل الماليـة الخاصة ، او على امكانية الحصول على القروض الضرورية التى تمكنهم من استعمال الاساليب الحديثة المتطورة وانتاج انغلات الجيدة القابلة للتصدير ، اولئك الذين يزيدون هكذا ، وتحت طائلة هذه الانواع مـن الاضطهاد والاستغـلال ، من حدة الاستغلال الذى تتعرض له جماهير البادية ـ وهكذا استفحلت الهجرة من البادية الى المدن استفحالا خطيرا . وفى هذا الصدد يبين الاحصاء العام الذى جرى عام 1971 ان نسبة سكان البادية قد هبطت الى 65 ٪ دون ان يكون هناك فى المدن اية حركة موازية فى ميدان التصنيع من شانها ان تمتص هؤلاء الوافدين الهاربين من الاضطهاد السائد فى البادية .

2 ـ وبالنتيجة فان البطالة والتسكع يتسع مداهما فى المدن كما فى البادية ، اما ما يسمى بـ ((الانعاش الوطنى)) تلـك العملية التـى استحدثـت لتقليص هذه الظاهـرة والحد مـن انتشارهـا ، فانها لم تعمل فى الواقـع الا على تجسيم التقهقر وتكريس الاضطهاد المادى والمعنوى اللذيـن تعانى منهمـا جماهير شعبنا . والامـر هنا لا يقتصر على ضآلة عدد العاطلين الذين يستوعبهم هـذا ((الانعاش)) بل يتعداه الى ظاهرة اخرى تتجلى فى ان العاطلين والمتشردين فى المـدن والبوادى ، يضـطرون فى

الغالب الى « دهـــن » بعض الموظفين المرتشين ليتمكنوا من الالتحاق باوراش العمل . يبقى بعد ذلك ان المنفذ الاساسى الذى تتجه اليه هذه الثروة الوطنية ، ثروة السواعد المفتولة المتلصقة بالبطون الجائعة ، هو نفس ذلك المنفذ الذى تتجه اليه باقى ثرواتنا الطبيعية . نقصد بذلك تصدير اليد العاملة المغربية الى اوروبا ، وهو التصدير الذى اصبح الآن يشكل احد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة التى تحصل عليها بلادنـــــــا .

3 ــ واذا ما انتقلنا الآن الى صفوف التجار المتنقلين والباعة المتجولين فاننا سنجد ان وضعيتهم تجسم هى الاخرى نفس الظاهرة التى تعانى منها الجماهير عموما ، ظاهرة فراغ ذات اليد ، ظاهرة الفقر والتشرد . ان صفوف التجـــــار المتنقلين والباعة المتجولين تمتص قسما هاما مـــن الفلاحين والحرفيين المعدمين ، الشىء الذى يتجلى فيه استمرار ، بل تضخم رواج التجارة الاستعمارية فى بلادنا ومدى تلغلغلها فى مجتمعنا . وبما ان الذين يزاولون هذه « النشاطات التجارية » يزداد عددهم دوما ، فان « الربح » الذى يجنونه منهـــا يتضاءل اكثـــــر فأكثـــــــر .

يتعلق الامر ، اذن ، وبكيفية عامة ، بانـاس هم الى العاطلين اقرب ، اناس يقل دخلهم الحقيقى عن دخل العامل المشتغل فى المصانع . اما اولئك الذين اضطروا منهم الى الغربة عن مساقط رؤوسهم مخلفين من ورائهم هنـــــاك زوجاتهم واولادهم ، فهم مسجونون ليل نهار فى دكاكينهم او مربوطون باستمرار الى « براكاتهم » و « اكواخهم التجارية » علهم يتمكنون بعد لأي من جمع بعض المال الذى يجعل منهم « تجارا » فعليـــــــن .

ان هذه الفئات المحرومة المتعبة من جماهير شعبنا ، والمؤلفة من اصحاب الدكاكين والحوانيت هى فى الحقيقـــة فصائل من جيوش تطلب وتنتظر العمل الفار المأجور . انهم ينتظرون بفارغ من الصبر ذلك اليوم الذى سيتمكنون

فيه من ترك حوانيتهم والتحرر من وطأة أصحاب الضرائب الذين لا يرحمونهم مثلما « يرفقون » بمن هم أعلى مستوى منهم بفعل « الأوامر الصادرة من أعلى » والواقع أن رغبة هؤلاء — أو اضطرارهم — الى جبي الضرائب باكبر سرعة ممكنة ، كثيراً ما تؤدى الى استخدام اساليب فريدة من نوعها ، أساليب تذهب الى حد أخذ صاحب الدكان كـ « رهينة » لن يخلى سبيله حتى تدفع عائلته المبلغ المطلوب

وأما بخصوص التجار الدائرين في فلك التجارة المنظمة والذين لا تخفى أهميتهم الاجتماعية فانهم معرضون بدورهم الى الاستغلال الدائم من طرف كبار التجار المستوردين الذين يتوفرون على وسائل قانونية وغير قانونية تمكنهم من ان يفرضوا عليهم الاثمان التى يريدون . أضف الى ذلك ما يتعرضون له من عسف السلطات المالية والسلطات المكلفة بمراقبة الاثمان والغش. تلك السلطات التى لا تستطيع ان تنال بعقابها المسؤولين الحقيقيين عن المضاربات وارتفاع الاثمان . هذا علاوة على المنافسة التى يواجهونها من جانب الباعة المتنقلين والخنق الذى يلاقونه من طرف المستهلكين ، والذى غالبا ما يكون بدون مبرر معقول ، وهكذا تخلق صراعات ونزاعات غير ذات أساس موضوعى بين اولئك الذين هم جميعا من ضحايا نظام التبعية الاستغلالى .

4 — ومثل هؤلاء واولئك ، الحرفيون والصناع التقليديون الذين تتدهور وضعيتهم باستمرار نتيجة التفقر العام ، والتبعية الاقتصادية المتواصلة . ان منافسة المنتوجات المستوردة والفقر المتزايد الذى تعانى منه الجماهير بالاضافة الى متطلبات التصدير ، كل ذلك يحرمهم من الاستقرار ويحول دونهم ودون ترويج منتوجاتهم فى السوق الداخلية ، كما يعرضهم بالتالى للاستغلال من طرف شبكة معقدة من الوسطاء ، سواء فى مستوى المواد

الاولية التى يشترونها ، او فى مستوى المنتوجات التـــى يبيعونها ، ويرهن ابداعهم للسوق السياحية المتقلبة المصطنعة

5-اما قطاع التوظيـــف ، سواء ما ينتمى منه للادارة العمومية او الى المصالح شبه العمومية ، فلقد أصبح معقد أمل الجماهير بالنسبة لمستقبل اولادهم . لقد استوعبـــت الادارة ، بفعل المغربة ، عددا هائلا من الشبان غير الاميين. وفى نفس الوقت فرض الضغط الجماهيرى الواسع فتـــح ابواب المدارس لاكبر عدد ممكن من الاطفال الذين اصبحوا الآن شبانا متعلمين يبحثون عن العمل ، ويتراكمون على الادارات والمصالح العمومية ، وشبه العمومية . ان هذه الفئـــــة المسحوقة من الموظفين تشكل جزءا لا يتجزأ من الجماهير الشعبية ، وهى تعانى مثلها من الوضعية المتردية السائدة تعانى من تجميد الاجور والتعويضات منذ 19 سنة فى الوقت الذى تضاعفت فيه تكاليف المعيشـــــة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان التنويع النسبـــى الذى عرفته بعض الميادين الاقتصادية ، والاتساع الذى عرفه جهاز الدولة قد اديا معا ، الى تكوين فئة من التقنيين والاطر الوطنية ، وهى فئة تتعرض عناصرها التى تعمل بنزاهـــة وسلوك قويم ، لنفس النوع من الاستلاب الذى تعانى منه الطبقة العاملة المغربية . ذلك ان خبرة هؤلاء التقنيـــين وابداعاتهم واعمالهم الفنية كلها تذهب ، من خلال التوجيهات العامة التى يخضع لها اقتصادنا ، الى تلك القنوات التـــى تعزز السيطرة الامبريالية على بلادنا وثروات شعبنا .

واخيرا فان « مخزنة » الجهاز الادارى والفســـــاد المستفحل والرشوة المتفشية لكل هذه الامراض ، جعلت الموظفين والماجورين من ذوى الضمائر الحية ، معرضـــين للتجاوزات التى تمارس فى الجهاز الادارى على مختلـــف المستويات خصوصا بعد ان عملت القيادة النقابية على شل التنظيم النقابى فى الوظيفة العمومية منذ اجهاضها المريع

للاضراب الذى كان الموظفون قد قرروا القيام به يوم 17 جـــوان 1961 .

6 ــ على ان قصة اضراب الموظفين الذى اشرنا اليه ليست الا مثالا واحدا جزئيا مما تعانى منه الطبقة العاملة من طرف الجهاز البيروقراطى الانتهازى المخيـــم عليهـــا والذى تنحصر مهمته فى شل نضالاتها واستغلال تحركاتها استغلالا مصلحيا ، فرديا وجماعيا . ان الانتهازية التى تطبع سلوك هذا الجهاز البيروقراطى المتعفن قد مكن الطبقات المالكـــة والرأسمال الاستعمارى من تجاهل التشريع القائم الصادر عام 1959 والذى يقر السلم المتحرك للاجور ، وبالتالى جعل الطبقة العاملة ، تعانى من قسوة الانخفاض المربع لمستوى العيش فى البلاد . واذا كانت « الاضرابات المتمردة » قـــد ازدادت تحت ضغط غلاء المعيشة وعدم حصول اى تغير ملموس وجدى فى الاجور ، فان الجهاز النقابى البيروقراطى يحرص دوما على احتضان واحتواء هذه الاضرابات حتـــى لا تتجاوز الحدود التى تهدد هذا الجهاز نفسه او تمس بمصالح القائميـــــن عليـــــه .

لقد خلقت تصرفات وسلوك الجهاز النقابى البيروقراطى الذى اصبحت مهمته الاساسية هى شل نضالات الطبقـــة العاملة ، خلقت وضعية ، جعلت بعض الناس يشكون فـــى الدور الطليعى الثورى للطبقة الكادحة المغربية . وهـــذا تصور خاطىء ما فى ذلك شك . ان الطبقة العاملة المغربية التى قامت بدور طليعى فى النضال من اجل الاستقلال والتى خرجت من صفوفها افواج من المقاومين والفدائيين ، والتـــى استطاعت ان تنقل الى البادية المغربية التى ترتبط بها دوما ، جذوة النضال ضد الحماية والاستعمار ، كما اشرنا الى ذلك قبل ، طبقة ثورية طليعية قادرة باستمرار على قيادة نضال جماهيرنا من اجل التحرير واقرار الديمقراطية والاشتراكية ، اما اسباب هذه الوضعية المتردية التى تعيشها الطبقـــة

العاملة من الوجهة التنظيمية فهى راجعة أساسا الى ذلك الجهاز البيروقراطى ، والى الحسابات السياسية ذات الطبع الانتهازى التى توجه سلوك وتفكير القيادة النقابية .

واذا كانت الطبقة العاملة المغربية لم تنم خلال سنوات الاستقلال بنفس وتائر النمو الذى عرفته خلال العقد الاخير من الحماية ، وهى تمثل اليوم نفس النسبة من السكان التى كانت تمثلها آنذاك ، فانها قد عرفت تحولات كيفية زادت من طاقاتها النضالية ، الكامنة ، تحولات ترجع بالخصوص الى المغربة الشاملة للاطر التقنية المتوسطة ، والى ارتفـــاع المستوى الفكرى للشبان الذين يلتحقون بصفوفها ، وهم فى الاغلب الاعم من اولئك الذين تطردهم المدارس الثانوية بفعل السياسة المالتوسية المتبعـــة فى هـــذه المدارس والمدارس الابتدائية ســـواء بســـواء .

ان الطبقة العاملة المغربية فى وضعها الراهن تحتضن طاقات نضاليةوفكرية هائلة تتسم بتنظيمها وتكوينها ايديولوجيا الشىء الذى كانت تفتقده فى بداية الاستقلال ، والذى مكن العناصر الانتهازيـــة من التسرب اليها واحتوائها .

* * *

واذا كنا وقفنا طويلا فى هذا المجال ، مجال تحليـــل مظهر الحرمان والفقر والتشرد والاضطهاد الذى تعانى منه هذه الفئات الجماهيرية جميعها ، فانما فعلنا ذلك لتاكيـــد حقيقة اساسية ، وهى ان هذه الفئات التى يتالف منها السواد الاعظم من سكان بلادنا ، توجد كلها فى موقع الضحية لنظم التقهقر والاستغلال المفروض على مجتمعنا . ان الشروط الموضوعية التى تفرض تضامن جميع هذه الفئات والطبقات المكادحة متوفرة ، انها هنا فى هذا التقهقر الفاجع .

لذا فان الذين يريدون التركيز على مفهوم « البورجوازية الصغيرة » فى بلادنا كما دأب على ذلك قادة الجهاز النقابى

البيروقراطى انمـا يقصدون بالذات الطعن ، فى الحركـة التقدمية ، حركة التحرر الوطنى وبناء الديمقراطية والاشتراكية التى تندمج فيها مختلف الطبقات التى لها مصلحة فى التحرير وضمنها بالطبع طبقة البورجوازيه الصغرى .

واذا كان نظام التبعية السائد حاليا ، يتمكن مـن استعمال ضحايا هذا التقهقر بعضهم ضد بعض ، (العاطلون كسلاح مشهر فى وجه الطبقة العاملة ، الباعة المتجولون كمنافسين لاصحاب الدكاكين والحوانيت ، الموظفون فى الطرف المقابل للجماهير المحرومة والبروليتارية العاطلة ضـد الطبقة العاملة الـخ ...) . فان علينا ان نعى ان هذا النظام نفسه قد عمل بالخصوص على خلق شروط تدميره الذاتى . ان مسلسل التقهقر والاضطهاد والحرمان ، مسلسل واحد تعانى من حلقاته كافة جماهير شعبنا ، وهو مسلسل يفرز من خلال حركته وتموجاته بذور تخريبه الذاتى ، علـى الرغم من الانتظارية النقابية وعلى الرغم من دعايتهـا المضللة التى تصف الحركة التقدمية بـ « البورجوازيـة الصغيرة » قصد عزل الطبقة العاملة عن النضال السياسى الملموس وتبرير هذا العزل ... وهنا لابد من وقفة اخـرى لازالة الغموض ورفع اللبس عن هذا المفهوم الذى يستعمل بكيفية صورية مجردة ، كقالـب فـارغ اجوف لا يرتبط بالتحليل الواقعى للمجتمع المغربى ومعطياته .

فالواقع ان التلويح بـ « البورجوازية الصغيرة » هو ذريعة سياسية تبرر الغياب عن ساحة النضال ، اكثر منه مفهوما علميا ينبع من خصائص هذه الطبقة فى مجتمعنا الحاضر انه غطاء يستعمله جميع اولئك الذين بقوا منعزلين عن النضال الفعلى او عملوا على تخريبه . انه مفهوم مقتبس من ادبيات الاشتراكية الكلاسيكية التى حللت وضعية البورجوازيـة الصغيرة فى سياق تطور المجتمعات الاروبية ، وخلال تلـك الفترة التى تميزت بالتركيز الرأسمالى ، تركيزا اعتمد علـى

الاحتكار الصناعى والتجارى . ان هذه البورجوازية الصغيرة الاروبية التى كانت تتألف من أصحاب الدخل المتوسط والافراد المالكين الميسورين (بالنسبة الى مستوى الحياة العامة فى اروبا) كانت بالفعل مهددة بالدينامية الداخلية للنظام الرأسمالى. لقد عملت الاحتكارات المركزة على تقليص ومحو النشاطات الهامشية التجارية والصناعية . كما كانت الحركة البروليتارية من جهتها تعمل على تقويض الاسس التى قام عليها النظام الرأسمالى وعلى ضرب الملكية الفردية التى كانت هذه البورجوازية الصغيرة تتمسك بها اكثر مما كان يتمسك بها اصحاب الاحتكارات الكبرى . وبما ان هذه البورجوازية الصغيرة كانت عبارة عن طوائف وفئات مشتتة ، لا تشكل طبقة فاعلة فى الديناميكية الاجتماعية ، وبما انها كانت مهددة فى مصالحها وطموحاتها من طرف الطبقتين الرئيسيتين : الطبقة العاملة من جهة والطبقة البورجوازية الرأسمالية من جهة ثانية ، فانها اضطرت الى سلوك مسلك المتذبذب ، تارة تميل الى هذه الجهة ، وتارة تميل الى الجهة الاخرى ، مما طبع سلوكها بالطابع الانتهازى وجعلها تقوم احيانا بردود افعال عفوية غير منظمة وتعيش حالة من اليأس بسبب الخطر الذى يهددها ، الشىء الذى طبع سلوكها الثورى بطابع المغامرة .

وبناء على هذه الحقائق التاريخية التى يعرفها كل من له اطلاع على تاريخ أوروبا ، والمهام بالادبيات الاشتراكية ، يمكن القول ، بل يجب التأكيد ، على ان سلوك البورجوازية الصغيرة بمضمونه الحقيقى كما ورد فى المجتمع الرأسمالى الاوروبى لا ينطبق على بلادنا ، مثلما لا ينطبق على « بورجوازيتنا الوطنية » ذلك المضمون الذى تحمله هذه العبارة عندما يتعلق الامر بسلوك ومهمة هذه الطبقة فى اوربا واذن فان قدرة التغيير والنضال عند «البورجوازية الصغيرة» عندما ينصرف الى أبرز قدرتها على التغيير والنضال قياسا

على أوروبا ، ليس شيئا آخر بالنسبة لمجتمعنا سوى قالب آخر من القوالب الفارغة ليس الا مجرد ذريعة وشعار يستعملان قصد عزل الطبقة العاملة عن الجماهير الشعبية . انه وصف تحقيري تستعمله القيادة النقابية الانتهازية ضد المجهودات الرامية الى تنظيم العمال تنظيما نقابيا صحيحاً وتوعيتهم توعية سياسية نضالية .

هنا تكمن ، اذن ، بعض مظاهر التناقضات الداخلية لحركة التحرير الشعبية ، وهى تناقضات ليست خاصة ببلادنا ان ((الاحزاب البروليتارية)) التى تدعى احتكار الفكر الاشتراكى ، لم يكن لها سوى دورها مشى فى نضال الشعوب من اجل التحرير . وهى عندما تعتقد انها تعمم الفكر الاشتراكى وتبسط مبادىء الثورة الاشتراكية العلمية ، انما يقتصر عملها على نشر القوالب الفكرية الفارغة من أى محتوى بالنسبة لمجتمعاتنا ، مما يجعل منها مجرد شعارات ومفاهيم بوليمكية . والواقع ان مفهوم البورجوازية الصغيرة قد تحول عندنا الى مجرد قالب ، لا يتضمن أى مدلول واقعى سوى ذلك الجانب السيكلوجى الذى يستعمل لوصف ردود فعل معينة امام الاحداث . ان المسألة اذن لا تقتصر هنا على مجرد تشويه للفكر الاشتراكى . بل انها تكشف عن سلوك غير اشتراكى بالمرة ، سلوك يحول الصراع الايديولوجى الى ميدان المجردات والتصورات الفارغة مما يغنى النشاط التضليلى الذى تقوم به القوات والطوائف الرجعية .

* * *

ان التحليل المشخص للنظام القائم على التبعية والمنعوت بـ ((التخلف)) التحليل الذى يتناول هذا النظام من جذوره ، اى منذ التوغل الاستعمارى ، قد مكننا من توضيح وتشخيص نوع التحول الذى فرضه العدوان الاستعمارى على مجتمعنا. لقد مكننا هذا التحليل من ادراك وحدة وترابط آليات هذا

التحول ، والكشف عن الطابع التضليلى لمفهوم التخلف ذاته للفكرة القائلة أن هناك قطاعين احدهما تقليدى ، والاخر عصرى ، او شكلين من الانتاج يعيش الواحد منهما ازاء الآخـر . كما مكننا هذا التحليل نفسه من الكشف عن زيف المواقف الايديولوجية الهشة المرتبطة بهذه المفاهيم والتصورات الفارغـــة المجـــردة .

والنتيجة الاساسية التى يمكن استخلاصها من التحليل السابق هى انه ليس هناك فقط استلاب للانسان وللعامل من طرف التقنية وعلاقات الانتاج الرأسمالية ، التى تنعكس علـى بلادنـا ، بـل هنـاك فى بلادنـا بالـذات ، وفى البلـدان المماثلـة لهـا ، استـلاب للشعـب كلـه ، استلاب حضارى ثقافى عـام . استلاب راجـع الى ربـط هذا الشعب وهذه الحضارة والثقافة بالحاجات الامبريالية الخارجية ، ربطا يتم بواسطة عملية نسقية شاملة مـن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، التى يجسمها نظام كلى متجانس نظام التبعية الزاخر بتناقضاتـه الداخليـة الديالكتيكيـة .

ان التبعية والتقهقر الاجتماعى يشكلان وحدة متداخلة الاجزاء مترابطةالاطراف ، ولذلكفتحرير الانسان مهمة لايمكن فصلها عن تحرير الاقتصاد ، اقتصادنا بالذت المندمج فى النظام الامبريالى العالمى المسيطر المهيمن .

*

* *

رابعا : السيطرة الامبريالية على الصعيد العالمي ، تناقضاتها ، اساليبها الجديدة :

ان التطـور التاريخي الذى عرفه مغربنـا الحديث ، وطبيعة مراحل التبعية التى فرضت وتفرض عليه ، والموقع الجغرافى الذى تتمتع به بلادنا والذى لا تخفى اهميته بالنسبة للملابسات الدولية الراهنة ، كل ذلك يجعل بلادنا معرضـة بشكل خطير ، لضغوط الرأسمالية العالمية التى تعيـش اليوم ازمة عامة شاملة ، وتواجه حركات اعتراض داخلية وخارجية ستكون نتيجتها ، ولا شك ذات اثر حاسم بالنسبة للسنوات القليلة القادمة ، وبالنسبة ايضا للعلاقات الدولية على المدى الطويل ، مما سيؤثر غدا او بعد غد على امكانيات التحرير والتنمية فى بلادنا . ان الوضعية المتفجرة التـى يعيشها العالم الامبريالى اليوم تفرض علينا التعجيل فـى تحقيق اختياراتنا التى وحدها تمكن من حماية كياننا الوطنى . وهى بذلك تشكل بالنسبة لواقعنا الراهن محددا آخر يجب ابراز معالمه الاساسية ، بعد ان حللنا قبل المحـددات التاريخية والمعطيات الاجتماعية المستجدة ، التى تؤثـر بكيفية او بأخرى ، فى واقعنا الراهن .

والواقع ان الرأسمالية العالمية تجتاز اليوم ازمة عميقة يتجاوز مفعولها الميدانين السياسى والاقتصادى . انها ازمة كيان ، ازمة تمس الحضارة التى قامت بفعل الدينامية الداخلية لنظام همه الاساسى الركض وراء اقصى ما يمكن من الارباح ، نظام ميزته النوعية استغلال الانسان والشعوب ، والنظر الى التقدم المادى كغاية فى ذاته . ان اشتداد الصراعات الاجتماعية ، وتفاحش التضخم النقدى ، واستلاب الانسان من طرف تناقضات الحضارة الصناعية ، والفقر الثقـافى والروحى ، وذيول كل القيم الاساسية للبورجوازية الاروبية ، وهيمنة مجتمع الاستهلاك ، وفشل الديمقراطية النيابيـة الشكلية ، والمصاعب والكوارث التى يتعرض لها النظـام

الراسمالى العالمى على المستوى النقدى وعلى صعيد الطاقة ... كل ذلك يعمق جذور ازمة الراسمالية كاسلوب للانتاج وكنمط من الحضارة ، ويفرض عليها تعديل سلوكها وسياستها لتضمن لنفسها استمرار سيطرتها على العالم .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان اساليب الاستعمار الجديد ، الاساليب المنعوتة بـ « الليبرالية » ، والعجز الذى برهن عنه الغرب والطبقات المسيرة المحلية فى مجال معالجة « التخلف » الذى يعانى منه القسم الاكبر من سكان المعمور ، كل ذلك قد عمق ولا شك من وعي الشعوب المضطهدة المستلبة ، الشيء الذى عزز ويعزز نضال القوى التقدمية فى العالم الثالث الذى تنتمي اليه هذه الشعوب . ومن نتائج هذا الوعى الذى يتعمق باستمرار ، قيام الدول المنتجة للمواد الاولية فى وجه النفوذ الاستعمارى الجديد ، وتزايد المبادرات التحررية فى هذه البلدان . واذا كان من شان هذه التطورات ان تساعد على تحقيق مشاريعنا التحريرية لكونها تعزز نضال شعوب العالم الثالث ضد الامبريالية ، فان يقظتنا يجب ان تزداد ، نظرا للمعطيات العربية والدولية التالية :

ـ بما ان العلاقات الاقتصادية العالمية ما زالت كلها تحت سيطرة الهيمنة الامبريالية ، فان النجاحات التى سجلت اخيرا لم تستفد منها الا البلدان المنتجة للمواد التى يتوقف عليها آلية الاقتصاد الراسمالى العالمى ، فى حين تظل الاغلبية الساحقة من شعوب العالم الثالث تعانى فقرا متزايدا باستمرار .

ـ ان التضامن القائم بين دول العالم الثالث المنتجة للمواد الاولية المطلوبة ، على الرغم من انه يحظى بمساندة الجماهير الشعبية ، فانه فى اساسه محصور فى تعامل الحكومات وبالاخص فى المجال الاقتصادى ، الشيء الذى

يمكّن القوى الرجعية من السطو على شعارات الحركـــات التقدمية ، شعارات الوحدة ، والتحرير، وحتى الاشتراكية بعد ان تفرغها من مضامينها الحقيقية . ومما لهدلالة خاصة فى هذا الصدد انه فى الوقت الذى تعانى فيه الحركات التقدمية من انحسار المد الثورى الذى كانت تقوده حركة تضامن شعوب القارات الثلاث ، تلك الحركة التى ساهم فى نشأتها حزبنا بفضل نشاط رفيقنا الغائب المناضل المهدى بن بركة ، فى هذا الوقت بالذات ، تبرز بعض مظاهر التضامن بين حكومات دول هذه القارات الثلاث حول الشعارات التى نادت بها حركات التحرير الوطنية ، ولكن دون ان تسمح معظم هذه الحكومات لجماهير بلدانها بالمساهمة فى النضال من اجل تحقيق المضامين التقدمية لهـذه الشعـــارات .

ـ ان المراكز الرئيسية التى تنطلق منها الهيمنـــــة الامبريالية تهدف الى خلق تضامن مصلحى بين الاقتصـــاد الامبريالى وبلدان العالم الثالث المتوفرة على الوسائل المالية والخالية فى نفس الوقت من البنيات الاقتصادية والاجتماعية التى من المفروض ان تمتص هذه الاموال . ان النداءات التى توجهها الامبريالية العالمية الى مالكى البترول والارصدة النقدية الضخمة لا تهدف فقط الى حل المشاكل الظرفيـــة المتعلقة بميزان الاداءات على الصعيد الدولى ، بل انها ترمى بالخصوص الى ربط البلدان المنتجة للبترول ربطا محكمـــا بعجلـــــة الرأسمال العالمـــى .

ـ وبكيفية عامة ، فان مراكز الهيمنة الامبريالية الواعية للوضعية المتدهورة التى توجد عليها الآن ، تقترح حلفا جديدا من التبعية على بلدان العالم الثالث ، حلفا تستفيد منـــه بالدرجة الاولى الامبريالية ، وبالدرجة الثانية البلدان المنتجـة للنفط ، والمالكة لعائداته الضخمة التى تستغلها الابنـــاك العالمية . ان المصالح الامبريالية المبرمجة المخططة تطلب الآن من هذه البلدان ((المتخلفة)) الغنية بالبترول والدولار ، انشاء

صناعات محلية ، صناعات التصدير حتى تستجيب لحاجيات السوق الغربية وتخفف من تناقضاتها الداخلية ، وتساعد ايضا على تصريف منتوجاتها الصناعية التجهيزية . بل ان الامبريالية العالمية تذهب الى اكثر من ذلك فتقترح على البلدان المتخلفة ـ الغنية تعديل سلوكها الاقتصادى الداخلى بشكل يسمح بتوسيع دائرة الطبقات المتوسطة حتى تزداد بذلك القوة الشرائية الكلية ، فى هذه البلدان ، وبالتالى تزداد حاجتها الى الاستيراد .

انها،اذن،تغيرات شكلية ، لا اساسية ، فى نوع التبعية واسلوب الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ، وفى هذا الاطار يتضح لنا ان المشاركة مع المجموعة الاقتصادية الاروبية كما صيغت معادلتها فى الستينات من هذا القرن ، قد اكتست الآن شكلا آخر ، الشىء الذى يدعونا الى التفكير بعمق حتى نستطيع الرد بوعي وفعالية على مخطّط التبعية الجديد ، خصوصا وان الروابط « الممتازة » التى تربط بلدنا بالرأسمالية الجهوية تتعرض الآن الى التأثير الناجم عن اتجاه اهتمامها الى المناطق التى تتوفر فيها الموارد الرئيسية اللازمة لتوسعها والكفيلة بالتخفيف من تناقضاتها الداخلية .

ـ ان الوضعية الدولية التى نعيش فى أطارها اليوم ، وعلى عتبة الربع الاخير من القرن العشرين ، تفرض على بلادنا مهمة تاريخية ، مهمة تعبئة مجموع طاقاتنا وامكانياتنا للقيام بسرعة بتحويل عميق لاقتصادنا وأسس مجتمعنا . وان امتلاك بلادنا لوسائل خاصة لها اهميتها البالغة فى هذا الميدان ، بالاضافة الى انتمائها الى المغرب العربى ، الذى نعتبر وحدته ضرورة تاريخية ، كل ذلك يضع بين ايدينا الطاقة الضرورية لتحقيق التنمية ، ومن ثمة ازدهارنا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

نعم ، ان وحدة المغرب العربى تواجه الآن صعوبات موضوعية كثيرة يجب التغلب عليها : من ذلك مثلا عدم

الانسجام بين اختيارات البلدان المغربية ، وطغيان الاقليميه على السياسة الاقتصادية ، واختلاف الارث الاستعمارى هنا عنه هناك ، وما يرتبط بهذا الارث مـن مشاكل دقيقـة ، كمشاكل الحدود ، وتفاوت النمو الاقتصادى وامكانيات هذا النمو .... الـخ ولكن ذلك لا يمنع ، ولا يجب ان يقف حائلا دون اتجاه المجهودات بشكل فعال ومتواصل الى استغلال جميع الامكانيات التى تحتضنها وحدة المغرب العربى ، وفى مقدمتها الصحراء المغربية عندما تتحرر وتعود الى الوطـن الاب . يجب ان تتجه الجهود المشتركة الى تحقيق توازن بلدان المغرب العربى ، وخلق الشروط الضرورية لتعاون يتجـاوز الخصومات الذاتية اللا معقولة ، والمحاولات الرامية الى الهيمنة الاقليمية ، ويربط سياسات التنمية فى هذه البلدان بعضها ببعض بشكل يساعد على قيام تضامن متين وفعـال لمواجهة النفوذ الامبريالى فى كل بقعة من اراضى المغرب العربـى الشاسعة المتنوعـة .

ان تكامل نمونا ، وتضامننا المشترك الفعال فى اطـار المغرب العربى مع القوات المناضلة ضد الامبريالية يستلزمان من جهة اخرى ، حياد المنطقة التى تحتل مكانا ممتازا فيها ، منطقة حوض البحر الابيض المتوسط . ان هذا البحر الذى يجب ان يكون بحيرة سلام يتعرض الآن لتدخل محفـوف بالاخطار القاتلة من طرف الدول الكبرى ، وبالتالى فهو معرض لعدم الاستقرار الذى لا يمكن الا ان تنعكس آثاره السيئة على مجهوداتنا فى التنمية والتحرر ، هذا التحرر وهذه التنمية اللذين يجب الاسراع بهما لانهما ايضا عاملان اساسيان فى استقرار المنطقـة نفسهـا .

ـ على ان التنمية التى نسعى اليها ستكون اقـوى واصلب اذا ارتبط نضال شعوب المغرب العربى بنضـال شعوب المشرق العربى ارتباطا عضويا متينا . ان وحدة النضال هى وحدها التى ستعطى للوحدة العربية التى تطمح اليها جماهير امتنا مضمونا تقدميا وآفاق اشتراكية حقيقية .

وكما هو واضح للعيان الآن بكيفية تفرض نفسها على الجميع ، فان نضال الشعب الفلسطيني البطل هو الآن النضال الذى يستقطب المجهودات التى تقوم بها شعوب امتنا العربية فى ميدان التحرير . ان الثورة الفلسطينية قد خرجت من جديد ، وبعنف ثورى لا يرحم ، ضمير الامة العربية ، والشعوب الاسلامية مما يفتح آفاق جديدة نحو التحرر والانعتاق والسير بالوحدة العربية وبالتضامن الاسلامى خطوات واسعة الى الامام . ان حرب اكتوبر 1973 التى اعادت الثقة الى نفوس الجماهير العربية ، واعادت الاعتبار الى الامة العربية ككيان زاخر بالطاقات النضالية والامكانات الثورية ، ثم ان اعتراف العالم فى اروقة الامم المتحدة وخارجها بالكيان الفلسطينى،وبحق هذا الشعب البطل فى استرجاع حقوقه المغتصبة،وبناء دولته التى ستكون من دون شك ثورية تقدمية ، كل ذلك قد فتح امام الجماهير العربية آفاق واسعة على درب مسيرتها النضالية ، ضد الامبريالية وربيبتها الصهيونية ، ولفائدة تحرير الاراضى المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية والسير بالوحدة العربية المنشودة خطوات هائلة الى الامام .

ومع ذلك كله يجب أن نسجل هنا ان الموارد والخيرات التى ينتجهاوطننا العربى ، وخاصة البترول الذى استعمل كسلاح اقتصادى ضد الامبرياليه ، الشىء الذى يعتبر فى حد ذاته عملا تقدميا ، يمكن ، مع ذلك ، اذا لم تحتفظ الجماهير العربية بيقظتها الفائقة أن يفرغ التضامن العربى من مضمونه الحقيقى .

ان الرجعية العربية تسطو ، فى احيان كثيرة ، على شعارات الجماهير الشعبية لتغطية الروابط التى تشدها الى الامبريالية ولتحقيق اندماجها الكلى فى المنظومة الجديدة التى تحبك خيوطها الان الامبريالية العالمية . ان يقظتنا ونضالنا من أجل تحرير اقتصادنا يجب ، اذن ، ان يتضاعف اذا نحن

اردنا فعلا أن نبقى مع الحركات التقدمية العربية والدولية الحاملين لمشعل التحرير الحقيقى ، خصوصا والسلطات التقدمية الحاكمة حاليا فى بعض اقطار العالم الثالث يبدو انها لم تقتنع بعد بحل مشكل السلطة داخل بلدانها ، وهو الحل الذى يستلزم اشراك الجماهير الشعبية بكيفية ديمقراطية فى جميع المبادرات التى تتخذها هذه الحكومات فى مجالات التحرير والتنمية . ان عدم اشراك الجماهير الشعبية اشراكا فعليا فى هذه المبادرات يحرم هذه الاخيرة من الضمانات التى تمكنها من الاستمرار والنجاح على المدى البعيد .

* * *

مما تقدم يتجلى بوضوح ان التحرير الذى ننادى به ونعمل من أجله هو وحده الطريق المعبد السليم نحو وحدة المغرب العربى والوحدة العربية الشاملة . وفى نفس الوقت فان اية خطوة تتحقق على طريق الوحدة ، سواء على هذا الصعيد او ذاك ، لهى بدون شك لبنة من لبنات التحرير .

بهذه الرؤية العلمية الديالكتيكية نتمكن من رسم الطريق الذى سيؤهلنا حتما للقيام بالدور الذى يتلاءم مع مهامنا التاريخية ، مع حضارتنا ، وامكانياتنا وطاقاتنا الكامنة الخصبة ، خصوصا وان العالم سيبقى لمدة طويلة ، وعلى مدى أوسع خاضعا لمستلزمات المنافسة الدولية المسماة بـ « التعايش السلمى » والتى تستلزم ضرورة التضحية بمصالح شعوب العالم الثالث ، ولو بشكل جزئى ، لفائدة التوازن بين الدول الاعظم .

ان تطور الاوضاع فى المعسكر الاشتراكى ، وهو التطور السائر فى اتجاه تنويع السياسات والاعتراف بخصوصية التجارب ، انما يعكس فى الحقيقة اختلاف مستوى التنمية فى البلدان الاشتراكية ، كما يعكس فى ذات الوقت الخصوصيات

التاريخية والقومية . ان هذا التطور الايجابى يخلق فى الحقيقة والواقع شروط قيام تضامن حقيقى واسع بين الحركـــات البروليتارية والشعوب المناضلة من اجل التحرير والتقدم ، كما يعزز بالتالى نضال الجماهير الشعبية من اجل الديمقراطية الفعلية والاشتراكية الحقة .

ان هذه الظروف التى تسود حاليا على المستوى العالمى والتى ابرزنا معالمها فى الفقرات الماضية ، بالاضافة الـــى العملية المتواصلة الهادفة الى اعادة بناء الاقتصاد العالمى ، تضع بلادنا تحت طائلة الوقوع فى وضعية من التبعية تستمر لامد طويل اذا نحن لم نعمل على تحقيق الاختيار الوحيـد الذى يفرضه علينا اتجاه التاريخ ، اختيار الاشتراكيـــة والديمقراطية من اجل التحرير .

ان الوطنية التقدمية الحقة ستفرض مرة اخرى ، وفى هذا المستوى الجديد ، على شعبنا الواعى الطموح ، القيام بتضحيات جديدة ، حتى نستطيع ان نضمن لانفسنا ولاجيالنا المقبلة العزة والكرامة التى ناضل فى سبيلها اجدادنا منـذ فجـــر التاريـــخ .

القسم الثاني:

أختيارنا الاشتراكي

مضمونه العام:

مُتطلباته الآنية

غايته الإنسانية

أداة تحقيقه

ان التحليل السابق ، والمناقشات التى تخللته ، والملاحظات والاستنتاجات التى حرصنا على تسجيلها فى حينها ـ كل ذلك قد مهد السبيل أمامنا لبلورة آختياراتنا واستشفاف آفاق المستقبل الذى نناضل من اجله . بل أن هذا التحليل التاريخى الذى اعتمدنا فيه المنهجية الاشتراكية ، العلمية قد مكّننا من الكشف عن زيف كثير من المفاهيم ، وعلى رأسها مفهوم « التخلف » ذاته ، وبالتالى رَسَمَ لاختياراتنا اطارها الحقيقى ، وأبْرَزَ أسسها الموضوعية المشخصة .

وهكذا يتبين بوضوح أن اختيارنا الاشتراكى ليس نابعا من مجرد قبليات فلسفية أو مسبقات أيديولوجية دوجمائية . ليس نابعا ، مثلا ، من الاختيار بين « الحرية » والفعالية ، او بين النزعة الفردية و « النزعة الجماعية » ، ولا مبنيا على مقارنات حسابية مضللة ، مقارنات بين نسبة النمو فى البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية ، مثلا ، ولا على اساس الاشادة الرخيصة ، او التشهير المجانى ، بهذا النظام او ذاك بهذه التجربة او تلك .

اما ما يسمى بـ « اللبيرالية » فى هذا العصر بالذات ، فقد كشف التحليل العلمى الهادف لواقع مجتمعنا ، أنها ، عندما يتعلق الامر بهذا الواقع نفسه وبالمجتمعات المماثلة لمجتمعنا ، مجرد شعار تضليلى . أنها مجرد اكذوبة تخفى حقيقة اساسية وخطيرة ، وهى الرغبة فى تحويل الاقتصاد الاستعمارى الى اقتصاد « وطنى » متخلف مشدود بألف وثاق الى مراكز الامبريالية العالمية ومصالح الاستعمار الجديد . أن وضع قضية بلادنا فى صيغة الاختيار بين « الطريق اللبيرالى » والمنهج الاشتراكى ، وضع خاطىء تماما ، لان احد طرفى هذا الاختيار ، لا وجود له موضوعيا ، انه عبارة فقط عن اسطورة فارغة .

لقد تأكد لدينا ، أذن ، من خلال التحليل أن ما هـــو اساسى فى الحلول التى يتطلبها التحرير الحقيقى والتنميـة الحقة ، لا يعود الى أختيار أيديولوجى مسبق ، ولا الـــى (تفضيل) قبلى ، بين طريق أو عدة طرق ممكنة . أن الحلول الاساسية تمليها المعطيات المشخصة المتعلقة بالتبعيـــة المفروضة على بلادنا وشعبنا ، تبعية ثرواتنا الطبيعيـــة وطاقاتنا البشرية للسوق الخارجية المتقلبة المتغيرة ، السوق التى تهيمن عليها الامبريالية ، وينسج خيوطها الاساسيـة الاستعمـــــار الجديـــد .

ومن هنا يتضح ان تحويل الاقتصاد وتحويل الاداة التى تسيره ، ضرورة اولية لابد منهـــا .

انها ضرورة أولية لا يمكن أن يعترض عليها من جانب الذين لا يرضون لانفسهم المساهمة فى التضليل ، تضليـل الشعب وتضليل الجماهير ، والذين سيكون لمساهمتهم فـى عملية التحويل هذه محتوى واقعى مشخص . ان هؤلاء جميعا لا يمكنهم قط أن يتجاهلوا أصل وجذور وطبيعة ما يسمى بـ (التخلف) لا يمكن ان يشكوا فى القيمة الموضوعية للمعطيات التاليـــــــة :

ـ أن « التخلف » هو نظام كلى ، منظومة شاملة ذات تماسك داخلى ، وذات تناقضات ديالكتيكية ، خاصة بها ، لانها نتيجة عملية تحويـل شاملة ومعقدة ، اجتماعيـــة واقتصادية وثقافية ، قام بها وغرس اسسها الاستعمار الفرنسى فى بلادنا طيلة أربعين سنة . وبالتالى فهى غـــير مشابهة تماما للنسق التحويلى الخاص بالنظام الرأسمالـى الحقيقى . انها ليست مختلفة فقط عن هذا ، بل انها ذات دينامية معكوسة ، ذات نتائج مقبولة على مستوى التحولات الاجتماعيـــــة .

وهذا ناتج عن انه ليس هناك فقط استلاب الانسان الفرد من طرف التقنية والعلاقات الانتاجية التي هي من النوع الرأسمالي ، بل هناك ، وبالخصوص استلاب الشعب كله ككيان ، وكحضارة ، وكتاريخ وكثقافة .

ان الوطنية الحقة تفرض — على الاقل — جعل حد لهذا الاستلاب الجماعي ، هذا الاستلاب الكلي للكيان الوطني بجميع مقوماته الاقتصادية والحضارية والثقافية . وعندما توضع القضية في اطارها الصحيح ، تصبح انواع الاستلاب الاخرى ، كالاستلاب اللغوي ، جزءا من كل . آن اللغة ستصبح عندما نرفع هذا الاستلاب الكلي ، بل عندما نشرع في العمل من اجل محوه والتحرر منه لغة الشعب ، مجموع الشعب ، تخدم قضيته ، وتبرز خصوصيته واصالته .

بعد التاكيد على هذه الحقائق التي استخلصناها من قبل يبقى علينا آن نتجاوز التحليل النقدي ، لنرسم بوضوح ، مضمون اختيارنا وطبيعة المرحلة الانتقالية ، وغائية اشتراكيتنا ، والاداة الحزبية التي لابد منها للنضال من اجل ترجمة مضمون هذا الاختيار الى الواقع الملموس .

*

* *

اولا : مضمون اختيارنا الاشتراكي : التحرير والديمقراطية ، والاشتراكيـــة ثلاثة عناصـــر لمعادلة واحـــدة :

ان التحرير الحقيقي الشامل لا يمكن أن يتم الا على درب الاشتراكية ، والاشتراكية الحقيقية تستلزم ضـــرورة الديمقراطية الفعلية ، التي تمكن الجماهير من المراقبـــة والمساهمة في التقرير والتنفيذ . والاشتراكية ، والديمقراطية بهذا المعنى لا يمكن أن تتحققا الا اذا سارتا جنبا الى جنب مع عملية التحريـــر ذاتهـــا .

يتعلق الامر، اذن، بثلاثة اهداف متداخلة مترابطة يتوقف كل منها على الباقي وتشكل جميعا هدفا واحدا لا يقبـــل التجزئة ولا أسبقية احد عناصره على العناصـــر الاخرى .

وبما اننا مضطرون ، خلال العرض ، الى شرح ابعاد كـــل طرف على حدة ، فلنبدأ من الميدان الاقتصادي المحض دون الدخول في الاختيارات الايديولوجية . لنكرر القول مجددا ان المهم والاساسي هو توضيح المعطيات المشخصة التي يجب ان تكون معيارا للوطنية التقدمية الحقة .

1 — ضرورة التحرير الاقتصادي لبلوغ التنمية الاقتصادية :

لنوضح اولا كيف ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب التحرير الاقتصادي :

ان الثروات الطبيعية التي يزخر بها جوف ارض بلادنا ، وخاصة الفوسفاط ، والطاقات الهائلة الكامنة في اراضينا الفلاحية ، والموارد المتنوعة التي تتميز بها اقاليم بلادنا ، كل ذلك يسمح لنا بتأكيد ان بلادنا تمتلك موضوعيا الامكانيـــات الاساسية والفعلية التي تمكن من ارساء اسس التنميـــه الاقتصادية المستقلة المتنوعة المركبة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان التعاون على صعيد المغرب العربي الذي نعتبر وحدته والتضامن الفعلي بين اجزائه شيئا اساسيا

وضروريا لتحقيق الازدهار الحقيقى للشعوب المغربية ، يفتح بدوره آفاق عظيمة فى مجال تصنيع البلاد . وذلك بفضل وجود ثروات هامة وهائلة من انواع الطاقة والامكانيـــات العظيمة التى يمنحها المغرب العربى المتضامن الموحد ، فى مجال التشغيل وتصريف المنتوجات . اضف الى ذلك كلـه البعد الديمغرافى الذى جعل من شعبنا شعبا فتيا . ان هذا البعد يشكل بدوره عاملا مهما فى ميدان سياسة التصنيـع المطلوبة ، لانه يضع بين أيدينا ارصدة لا تنضب من الطاقة البشرية الوطنية ويضمن قيام سوق داخلية تتسع باستمرار فى اطار دينامية التنميـــة .

ولكن يجب أن لا يغيب عن اذهاننا أن تحويل اقتصادنا بالشكل الذى يحقق التنمية الحقيقية يتطلب بدوره تحويل اجهزة الدولة التى تراقب وتنفذ . ان وجود قطاع عام اليوم يشكل فعلا جزءا هاما من الانتاجية الوطنية . ولكن دينامية جهاز الدولة لا يمكن أن تكون دينامية فعالة ، تخدم التنمية واهداف التحرير الا اذا خضع هو نفسه لعملية واسعـــه وعميقة من التحويل ، تستهدف توجيهه توجيها جديدا ، واعادة بنائه وارسائه على بنيات جديدة سليمة،ووفق غايات جديدة .

أ ـ الاصـــلاح الـزراعـــى :

ان الاصـــلاح الزراعـــى الحقيقـــى يشكـــل مقدمـــة ضرورية لكل عملية تستهدف انجاز سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فى ارتباط مع هدف تحرير البلاد . ان الاصلاح الزراعى يفرض نفسه ، أولا لانه الاساس الذى يضمـــن العدالة الاجتماعية ، ويمكن المنتجين من جنى ثمار عملهم ، ولانه ثانيا يفسح المجال واسعا لتصريف انتاج القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وخاصة قطاع الصناعة ، ويسمح بقيام تفاعل مثمر بين الانتاج الصناعى والانتاج الفلاحى ، ولانـــه ثالثا يسمح باجتثاث روابط التبعية التى تكبل القسم الاوسع من انتاجنا الفلاحى وتوجيهه نحو التصدير ومن اجل ارضاء حاجات السوق العالميـــــة .

والاصلاح الزراعى الذى ننادى به ونناضل من أجله لا يعتبر توزيع الاراضى وغيرها من وسائل الانتاج غاية فى ذاته . بل انه وسيلة فقط ، ولكنها هامة وضرورية ، لاحداث تغيير جذرى فى العلاقات الاجتماعية ، تغيير يحرر الفلاحين الفقراء من كل استلاب ، ويحسن قدرتهم الشرائية بالشكل الذى يمكنهم من العيش النظيف الكريم . ان هدف الاصلاح الزراعى هو ضمان دخل أدنى لائق لكل الفلاحين ، هو القضاء على جميع انواع الاستغلال الذى هم ضحايا له ، هو جعل حد نهائى لكل تفاوت و صراع بين البادية والمدينة .

ان تحديد المنحة الزراعية الذى يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الكامل خصوصية كل منطقة ، والذى يجب ان يحدد المساحة وشكل الاستغلال الملائم ، يجب أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع للاراضى الفلاحية فى اطار تعاونيات تختلف درجة اتساعها ووظيفة عملها حسب المعطيات التاريخية والاقتصادية الخاصة بكل منطقة ، مع الاستفادة الى اقصى حد من البنيات الجماعية الاصيلة النابعة من صلب مجتمعنا . ان انشاء تعاونيات الانتاج شىء ضرورى ، ولكن يجب ان يكون ذلك مرهونا بالشروط الاقتصادية المتوفرة وبدرجة الوعى السياسى فى صفوف الفلاحين . وعندما تكون الظاهرة المسيطرة فى هذه المنطقة او تلك ، او فى هذا المجال او ذاك ، هى النزعة الفردية ، فانه من الواجب أن تقتصر التعاونيات فى اول امرها على مستوى الخدمات ، مع حثها المستمر على التطور التدريجى لتصبح وحدات للانتاج .

اما بخصوص الاراضى التى هى تحت الاشراف المباشر للدولة ، فان المساهمة الديمقراطية والفعالة من جانب العمال فى تسيير هذه الاراضى وتوزيع انتاجها توزيعا عادلا ديمقراطيا يجب ان تكون نقطة البدء فى تحويل عمل الدولة فى ميدان الانتاج الاقتصادى الى وحدات تنتمى الى قطاع اشتراكى حقيقى .

ان الاصلاح الزراعى يتطلب ويفرض عملا متواصلا فعالا صارما من شأنه ان يقضى على منافذ الاستلاب وآليات الاستغلال التى يتعرض لها دخل الفلاحين ، سواء فى مستوى المبادلات التجارية او فى مستوى تمويل تقنيات الانتاج ، الشىء الذى يحقق اندماج المجهود الفلاحى فى المجهودات الاخرى الرامية الى بناء اقتصاد وطنى مستقل متحرر . واخيرا فان الاصلاح الزراعى يجب أن يعمل على تحويل الوسط القروى تحويلا جذريا ، وذلك بانشاء قرى متكاملة تتوفر على كل التجهيزات المادية الاجتماعية والثقافية حتى يتحقق ازدهار حياة البادية ويمحى ذلك التفاوت المريع القائم الآن بين المناطق الحضرية والمناطق القروية .

ب ـ بناء القاعدة الصناعية للتنمية :

ان بناء القاعدة المادية للتنمية يتطلب انجاز مشاريع صناعية متكاملة تضمن وحدة النظام الاقتصادى فى اطار الدينامية الداخلية لتراكم الرأسمال ، وتعمل على التصفية النهائية للروابط العمودية التى تشد اليوم كل فرع من فروع انتاجنا الى مراكز التقرير والتوجيه ، الرأسمالية الامبريالية .

انه فى الوقت الذى تحاول فيه هذه المراكز دفع حكومات بلدان العالم الثالث الى انشاء صناعات خفيفة تخدم بكيفية او باخرى مصالح الامبريالية والاستعمار الجديد،فان اختيارنا فى ميدان التصنيع لا يمكن الا أن يدخل فى اطار واحد ووحيد اطار التحرير وبناء الاشتراكية . ان مجرد انشاء وحدة من وحدات الصناعة التعدينية او الكيماوية لا يعنى بتاتا خلق القاعدة المادية للتنمية . فما دامت هذه الوحدات الصناعية لا تشكل جزءا من استراتيجية شاملة ، استراتيجية التحويل الاقتصادى ، فانها لن تعمل الا على جعل ما يتراكم من الانتاج فى هذه القطاعات

والقطاعات المماثلة فى خدمة الحاجات الخارجية . وعلى الرغم مما قد يطرا هناك من تغيير فى مجال الاستيراد والتصدير ، فان مجموع النشاط الاجتماعى سيظل موجها الى الخارج .

ان انشـــاء الصناعات الاساسية شـــرط ضرورى ، ولكنه غير كاف لخلق القاعدة المادية للتنمية . فلكى تكون هذه الصناعات اداة لتحقيق التراكم والتنمية ، يجب منـــذ البداية تحديد مكان وكيفية تشييدها ونوعية انتاجها ، بشكل يجعلها قادرة ، كلما توسعت ، على امتصاص جزء يتســـع اكثر فاكثر من المواد الاولية المحلية ، وعلى امداد المصانع بمواد الاستهلاك ، والفلاحـــة والمعامل بما تحتاجه مـــن تجهيزات ومنتوجات كاملة او شبه كاملة .

ان هذا يعنى ان تصنيع وسائل الانتاج فى اطار التحويل الاقتصادى الشامـــل يعضى الى اقتصادنا على جميـــع مظاهر الاقتصاد الاستعمارى الجديد ، ويمده بشروط الحياه المبنية علـــى اندينامية الداخلية ، بـــدلا من التعيـــد بديناميه السوق الخارجية . ان هذا يعنى ايضا الشروع فى عمليه التحويـــل الشامل لقنوات التبادل بشكل تصبح معه جميع فروع الانتاج مندمجة فى الحركة الداخلية للاقتصاد . ان التجارة الخارجية بدلا من ان تكون الشغل الشاغل ، بدلا من ان تكون وسيلة لامداد السوق الخارجية بما تحتاج اليه ، وعوضا من ان تملى على البلاد اختياراتها وحاجاتها ، وتكون اداة لتنفيذ رغبات الاستعمار الجديد ، الكثيرة المتنوعة ، بدلا من ذلك كله ، تصبح التجارة الخارجية، بالعكس من ذلك، وفى اطار التحويل الشامل ، اداة للتنمية المخططة ، والوسيلة التى بواسطتها يتمكن الاقتصاد الوطنى من تلبية حاجاته التى تحددها ديناميته الداخليـــــــة .

ج ــ التحكم فى علاقاتنــا الاقتصادية الدوليــة :

وهكذا ، فــان انشاء الصناعــة القاعدية فى اطــار استراتيجية عامة تستهدف التحويل الشامل ، يتطلب بالضرورة التحكم فى علاقاتنا الاقتصادية الدوليه ، وبكيفية خاصة التجارة الخارجية . ان التحكم فى التجارة الخارجية مطلب ضرورى لا يمكن عزله عن متطلبات بناء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية وهذا التحكم فى التجارة الخارجية ، يجب ان لا يقتصر فقط على تأميم صادراتنا، جزئيا او كليا، الشىء الذى لا ينتج عنه فى الواقع ، اذا بقى تدبيراً معزولا عن التحويل الشامل الذى نتحدث عنه ، سوى شىء واحد ، هو جعل جهاز الدولة كله فى خدمــة النشاط التجارى الذى تقرره وتوجهه المراكــز والمصالح الاجنبية . ان قنوات هذا النشاط التى يجــب ان تتحول حتى تتحرر شيئا فشيئا ، وفى انسجام مع اندماج فروع الانتاج الاخرى فى الدينامية الداخلية للاقتصاد الوطنى المشيد. وتحريك هذه الدينامية الداخلية معناه تحريك عملية التحويل والتنمية الشاملين . الشىء الذى يقتضى ليس فقط تنويــع مضمون واتجاهات التجارة الخارجية ، بل ايضا ، وبالخصوص، تحويل الانتاج، وبالاخص منه الانتاج الفلاحى تحويلا جذريا يخدم قضية التحرير الاقتصادى والتنمية الاشتراكية .

ان التحكم فى التجارة الخارجية يشكل جزءا لا يتجزأ من سياســة التحريــر التى يجــب أن تمتــد لتتحكــم فــى مجموع علاقاتنــا الخارجيــة ففــى هذا المجــال يجــب وضــع حد لجميع انــواع المساعدات التقنية والثقافيــة والماليــة مــن النــوع الاستعمــارى الجديــد ، تلك المساعدات التى ترهن سيادتنا وتسلبنا حريتنا وشخصيتنا وهكذا يجب اجبار كل مساعدة خارجية ، سواء كانت على شكل رؤوس أموال عربية او اجنبية ، او على شكل خبرة فنية وثقافية ، على الاندماج فى تصميم تنمية المستقل المتوفر على عوامل تركيزه الذاتى، وذلك حتى تكون هذه المساعدات

تستجيب فعلا لمقتضيات تصميمنا الوطنى غير مؤثرة باى شكل من الاشكال ، على مضمونه واتجاهه . يجب ان لا تقبل المساعدة الخارجية الا اذا كانت تحترم سلفا ارادتنا التى تمليها علينا مصالح شعبنا ، وتتفق مع اختياراتنـــا الرامية الى تحويل اقتصادنا فى اتجاه التحرير والتنمية . يجب ان لا تتعارض حاجاتها مع اختياراتنا ، بل يجـب ان تقبل حاجاتنا نحـــن .

وهنا لابد من الاشارة الى ضرورة نشر المعرفه العلمية والتقنية وتعميمها فى مختلف مراحل نمونا ، لانها وحدها التى ستمكننا من التحكم فى التحولات التقنية والعلمية التى تحتاج اليها ، والتخفيف من تبعيتنا ، للدول المتقدمة ، فى الميـدان التقنولوجـى . ان هذا عنصر اساسى من العناصر التـى تحقق لنا التحرر الشامل خصوصا والمسألة هنا تتعلق بالميدان الذى تختاره الامبريالية أفرض هيمنتها ونفوذهـا .

ان انجاز التنمية ، وتحرير الاقتصاد ، والتحكـم فى العلاقات الخارجية ، كل ذلك يتطلب القضاء علـى ادوات السيطرة التى انشاتها الامبرالورية الاستعمارية والاستعمار الجديد قصد تعزيز روابط التبعية التى تكبل اقتصادنـا . ان حرية حركة المؤسسات المالية (الابناك الاجنبية وشركات التامين مثلا) مهما كانت درجة مغربتها تتناقض تماما مـــع متطلبات التحرير والبناء الاشتراكى . ان تاميم هذه المؤسسات ضرورة ملحة ، لان ذلك هو وحده الذى يمكننا من بتر جانب مهم من الروابط التى تشدنا الى الاستعمار الجديد،وفسـح المجـال لقيام مؤسسات وطنيـة قادرة على تعبئـة الفائض الاقتصادى وقولبة تراكم الرأسمال الوطنى فى خدمة تصميم التنمية الاشتراكية .

ان وجود الرأسمال الاجنبى فى القطاعات الاساسيـة فى اقتصادنا الوطنى شىء لا يتفق تماما مع المجهود العـام الهادف الى تحقيق التنمية المخططة . يجب اذن على

ان لا يتسرب هذا الراسمال الاجنبى الحر الى داخل القطاعات الاساسية فى اقتصادنا الوطنى ، كما أن وجود هذا الرأسمال الاجنبى فى القطاعات الاخرى يجب أن يخضع على الرغم من مغربتها ، لمتطلبات التصميم الاشتراكى للتنمية الاقتصادية .

د ـ تلبية الحاجات الجماعية على حساب الحاجات الفرديـــــــــــه :

ان التنميـــة الاشتـــراكيـــة والتحـــرر الاقتصـــادى وتحويل العلاقات الاجتماعية ، كل ذلك يتطلب ويستلـــزم اختيارا سياسيا صميما يعمل على تلبية الحاجات الاجتماعية المشتركة للجماهير الشعبية ، على حساب الحاجات الفردية .

وذلك لانه اذا كانت التنمية الاقتصادية تتطلب مجهودا وتضحيات من أجل تحقيق التراكم المالى ، فان هذا لا يعنى بتاتا عدم الاهتمام ، منذ البدايه ، بارضاء الحاجات الموضوعية الملحة لجماهيرنا الشعبية . ان تلبية هذه الحاجات تستلزمها العدالة الاجتماعية ، كما تتوقف عليها الفعالية الاقتصادية لكونها تسمح بالاحتفاظ على قوة العمل الموجودة وباغنائهـــا وتنميتها . ان هذه السياسة ، سياسة الحرص على ارضاء الحاجات الجماعية لجماهير شعبنا ، تستلزم بطبيعة الحال جعل حد للنفقات غير المنتجة ، سواء على صعيد القطاع الخاص او صعيد القطاع العام ، كما تستلزم ، بداهة ، جعل حد كذلك لتبذير الفائض الاقتصادى حتى يصبح فى الامكان تعبئته فى أطار مجهود الاستثمار الذى يلبى الحاجات الجماعية.

ان ارضاء الحاجات الجماعية ، الاجتماعية، معناه فتح المجال امام جميع المواطنين ليكتسبوا تكويناً علميا ومهنيا وتقنيا وتمكينهم من ولوج مختلف مستويات التعليم ومختلف دروب العلم والثقافة ، الدروب التقدميه الهادفة المنتجـــة . وارضاء الحاجات الجماهيرية معناه ايضا ضمان السكنـــى لجميع الاسر، وذلك بخلق الظروف وتوفير الشروط التى تمكن العائلات الفقيرة من امتلاك بيوت سكنيه خاصة ، علاوة على

تخفيض الاكرية الى حد ادنى،وبالتالى جعل الاسرة المغربية فى منأى من استغلال المضاربات المالية والعقارية ، أضف الى ذلك كله تنمية الطب الجماعى والوقائى،وجعل حد للطب الخصوصى والمختص،طب الطبقات ، وتطهير الوسط الاجتماعى والفكرى المسؤول عن الامراض الجسمية والعقلية والفكرية ، الشىء الذى بدونه لن يكون هناك أى ضمان حقيقى للمواطنين فى ميدان الصحة والعلاج .

وارضاء الحاجات الجماهيرية المشتركة يتطلب كذلك تأميم وسائل النقل الجماعى،وتوسيع شبكته حتى يشمل مختلف المناطق الحضرية والقروية ، وتخفيض اسعاره ، وتكييف الاستثمار فى مجال التجهيز الجماعى والمواصلات العمومية الجماعية لجعلها تخدم المناطق المحرومة والاحياء الشعبية . انه يتطلب ايضا ضمان تزويد الاحياء الشعبية والقرى بما تحتاجه من الماء ووسائل النظافة وتخفيض اثمانها بشكل يتوافق مع مدخول الافراد ، وطبيعة السكنى . كل ذلك من اجل توفير حد ادنى لابد منه ، من الرفاهية الجماعية .

علاوة على كل ما ذكر ، بل وقبل ذلك كله ، تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بسياسة التحرير ، جعل اداة التسيير العام ، اداة ديمقراطية وتحويلها الى وسيلة تخدم الجماهير ، لا الى غاية تخدمها الجماهير .

* * *

2 ــ ضرورة تحويل بنيات جهاز الدولة وارساء الديمقراطية كشرط لتحقيق التحرير والتنمية :

ان اصالة مجهود التنمية والتحرير تستوجب ضرورة تحويل بنيات جهاز الدولة ، وارساء الديمقراطية الحقة .

ان الخصوصية النوعية لمجتمعنا تستلزم ان لا تنحصر الديمقراطية فى انشاء مؤسسات تمثيلية تعمل بشكل مواز لعمل دواليب الجهاز الاقتصادى والادارى . ان هذه

المؤسسات ، مهما كانت درجة تمثيلها ، ستصبح حتما ذيلا للجهاز الادارى الاقتصادى وواجهته السياسية ، ما دام هذا الجهاز نفسه يشكل موضوعيا اداة تكرس تبعية مجتمعنا ، اقتصادنا وخياراتنا ، الى مناطق السيطرة الخارجية . ولا يمكن ان يكون جهاز الدولة الادارى والاقتصادى على عكس ذلك الا اذا اندمج فى المجتمع ليصبح الاداة الممثلة له ، و « شكله المنظم » ليصبح اداة تنميته وتحريره . ان التنمية الذاتية تتطلب مجهودا للتراكم عظيما ، اى اجراء اقتطاعات حول المصاريف غير المنتجة ، اقتطاعات قد تمتد الى مصاريف المواطنين انفسهم ، وخاصة الميسورين منهم .

ان الجماهير الشعبية التى تتولى القيام بالجزء الاهم من الانتاج والعمل لا يمكن ان تقبل التضحيات الضرورية ، الا اذا كانت متأكدة من انها ستكون المستفيد الاكبر من مجهود التحويل الذى لا يمكن ان يتم الا فى اطار تحويل البنيات فى المجالات التى تهم مباشرة حياتها اليومية . ان قبول جماهير الشعب القيام بمجهود التنمية مشروط بمساهمتها فى مجموع القرارات التى تحدد غائية المجتمع وتعين الاختيارات الاساسية المتعلقة ، بالخصوص بشكل الاستهلاك ، وبالحاجات المادية والروحية وبالاولويات الاساسية .

ان الديمقراطية ستكون غير ذات مدلول ، وغير ذات مردود واقعى ، ما لم تترجم بواسطة تعبئة الجماهير الشعبية فى مجالات البناء ، اى اذا لم يكن هدفها ومهمتها الاساسية ، جعل الجماهير تساهم مساهمة فعلية وفعالة على المستوى الوطنى والجهوى والمحلى فى تحديد وتنفيذ القرارات التى تتخذها دوالب الدولة .

ان حزبنا لا يمكن ان يتغاضى فى اطار كفاحه من اجل التحرير والاشتراكية عن مشكل السلطة السياسية والمؤسسات المكلفة بالتحويل . ان اقتناعنا بان التحرير والبناء الاشتراكى يجب ان يتحققا بواسطة جماهير الشعب ومساهمتها وفعاليتها ، جعل حزبنا يناضل دوما من اجل اجراء انتخابات

حرة نزيهة تنبثق عنها مؤسسات تمثيلية حقيقية ، على الصعيد الوطنـــى ، والاقليمى والمحلى ، تناقش وتقـــرر الاختيارات الاساسية كما أن حزبنا عارض دوما ويعارض بشـــــدة الاساليب التى تقوم على املاء الحلول للمشاكل من طـــرف السلطة السياسية ، وفى غيبة عن الجماهير . ان الانتخابات الحرة والنزيهة ستكون فى ذاتها بداية البداية فى عملية تحويل الدولة واجهزتها ودواليبها وتغيير علاقاتها بالمواطنين .

ان طبيعة الصراعات الاجتماعية الطبقية وديناميتهـــا الداخليـــة ، الصراعات بين المستفيدين مـــن التبعية وبين الجماهير الشعبية الكادحة المحرومة ، ثم ان تقاليد اليقظة والحذر التى ترسخت فى نفوس جماهير شعبنا منذ اقـــدم عصور تاريخها والتى شرحناها من قبل ، جعلت حزبنا لا يستبعد من مجال اهتماماته الانتخاب الديمقراطى الحقيقى كبداية لعملية تحويل شاملة لجهاز الدولة . وان اولئك الذين يرفضون الاستشارة الشعبية الديمقراطية هم اولئك الذين انحصرت تقدميتهم فى شعارات طنانة فارغة ، واقتصر عملهم وسلوكهم اليومى على شل القوات الشعبية المنظمة .

* * *

3 ــ التحرر والتنمية والديمقراطية تستلزم حتمـــا التخطيـــط الاشتـــراكـــى:

ان التنمية الشاملة المخططة المتكاملة الاجزاء والتى تستند على التحرير والديمقراطية ، تستلزم حتما التخطيط الاشتراكى القائم على مساهمة الجماهير مساهمة فعالة ، فى صياغة وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع ان ستراتيجية التحرير والتنمية لها متطلباتها المشخصة التى لا تقبل التجزئة،والا بقيت المبادىء والشعارات مجرد قوالب فارغة ، فبالتخطيط الاشتراكى ومن خلاله يجب ان ينطلق التحرير والتنمية.ونحن هنا لا نرمى الى حصر سبل واساليب هذا التخطيط ، لان ذلك يجب أن يندمج فى عملية شاملة مشخصة،عملية التحويل الاجتماعى ، مع ما يصادف

ذلك من صعوبات لا مناص من التعرض لها والعمل على تجاوزها . ولا يتعلق الامر هنا كذلك بتحديد تقنية اشتراكية معينة للتخطيط ، اى التقيد بمعطيات تجربة اجنبية او بالقوالب الجاهزة . ان الامر يتعلق فقط بتوضيح المبادىء والاساليب التى تبين ان التخطيط الاشتراكى يجب ان يتم فى اطار المجهود الجماعى ، مجهود التحرير والبناء .

ان المبدأ الاول الذى يقوم عليه تصورنا للبناء الاشتراكى هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمبادلات الكبرى ، تلك الوسائل والمبادلات التى يجب ان تكون تحت مراقبة مباشرة من طرف المنتجين ، بالشكل الذى يجعل مصلحة الجماهير الشعبية العاملة المنتجة، هى التى تحدد الاختيارات والمقاييس والاولويات فى مجالات التنمية والتوجيه والتسيير .

ان تقنية صياغة وتنفيذ التخطيط الاشتراكى تتوقف فى كل لحظة على درجة نمو المجتمع ، وعلى نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، وعلى الضرورات المشخصة والفعلية المتغيرة باستمرار ، والتى تستوجب التنسيق فى كل مرحلة من مراحل التحويل الاشتراكى ، كما تتوقف كذلك على درجة التكوين الايديولوجى والفنى لممثلى المنتجين على مستوى جميع القطاعات .

ان الامر بالنسبة الينا لا يتعلق ابدا بتخطيط بيروقراطى صادر من جهاز سلطوى يفرض قراراته على المجموع وعلى البروليتاريا نفسها ، وباسم « ديكتاتورية البروليتاريا » ان مثل هذا الجهاز البيروقراطى يصبح ، موضوعيا ، كيانا مستقلا ، له متطلباته الخاصة،واداة تربط المجتمع بقرارات سلطوية ، بدل ان يكون تمثيلا سياسيا للمجتمع وللبروليتاريا. لقد اوضحت التجارب ان نتائج مثل هذه الاساليب البيروقراطية تجعل من الديكتاتورية مبررا للاساليب السلطوية فى التسيير والتنفيذ ، اساليب لا تتلاءم مطلقا مع واقعنا الاجتماعى واختياراتنا الايديولوجية .

ولهذا فنحن مقتنعون ، وفشل التجارب المبنية على البيروقراطية وفرض الاشتراكية من فوق تعزز اقتناعنا هذا ، نحن مقتنعون أنه لا يمكن ان يكون هناك قط تخطيط اشتراكي حقيقي بدون حزب اشتراكي حقيقي ، بدون تنظيم مهني وثقافي لجماهير الشعب التي يجب أن تكون ، لا ذيلا للدولة ، بل بالعكس الاداة الفعالة التي بواسطتها تتم مراقبة الجماهير لدواليب الدولة وتحقق مساهمتها الفعلية في الاختيارات والقرارات والمهام التنفيذية .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى، فان التخطيط الاشتراكي يتطلب خلق الشروط الكفيلة بانشاء مناطق جهوية للتنمية . وفي هذا المجال فان المبدأ الاساسي الذي يجب ان يكون سائدا هو الربط دوما بين التحرير والتنمية الاقتصادية. ولكي يصبح في الامكان تجاوز الصراعات الجهوية وتكسير مختلف الروابط العمودية التي تربط بين الاقتصاد الاستعماري الجديد ومراكز التقرير الاجنبية الامبريالية يجب اقامة المناطق الجهوية ، في اطار التنمية الاشتراكية ، بشكل يحقق زحزحة مركز الثقل في الاقتصاد من الاماكن والميادين التي ارساه فيها النظام الاستعماري، اي من المناطق الشاطئيةالتي حظيت باهتمام هذا النظام ، كل ذلك من اجل ان يصبح الاقتصاد الوطني عاملا على تقوية الاندماج بين الرجال والمناطق والثروات الوطنية .

ان السياسة التي بموجبها سيتم اختيار الاماكن التي ستقام فيها المشاريع الاقتصادية الصناعية والفلاحية ، يجب أن تصدر عن ضرورة نقل مراكز الثقل الاقتصادي بشكل ينسجم مع متطلبات التعاون في اطار المغرب العربي . ان اقامة المناطق الجهوية باعتبارها وسيلة لتوزيع الدخل توزيعا عادلا واداة تساهم في التحرير الوطني ، تستوجب ايضا تطبيق الديمقراطية في القاعدة وتحقيق المساهمة الفعلية من جانب السكان في انعاش المناطق المحلية والجهوية .

ان هذا يقتضى السير على أساس لا مركزية المصالح الادارية التى تهتم بالمشاكل اليومية للجماهير الشعبية ، وتطبيق اختيارات اجتماعية واقتصادية على الصعيد المحلى والجهوى . ان هذه المصالح يجب أن تصبح الادوات المفيدة للقرارات والاختيارات التى تتخذها المؤسسات التمثيلية ، بدل أن تستعمل هذه المؤسسات، كما حدث ويحدث الآن من طرف المصالح تلك . ان هذا هو السبيل الوحيد الذى يحمل الجماهير الشعبية على منح ثقتها للمصالح الادارية ، لانها حينئذ ستلاحظ ان ممثليها المحليين يتوفرون على سلطة فعلية، وان قراراتهم تترجم فعلا فى تدابير مشخصة تستهدف تحسين شروط حياة السكان ، وان نوعا جديدا من العلاقات قد اخذ ينشأ بين الحاكمين والمحكومين .

تلك كانت بالاجمال الجوانب الاساسية التى تشكل قوام اختيارنا الاشتراكى، الاختيار القائم على الربط الديالكتيكى بين التحرير والديمقراطية والاشتراكية، ووأضح أن عملية التحويل الشامل الذى يتطلبه ويتضمنه هذا الاختيار هى بطبيعتها عملية متسلسلة متصاعدة تتعمق وتتسع باستمرار ، لانه لا يمكن بطبيعة الحال تحويل مجتمع يسيطر عليه النظام الاستعمارى الجديد ، فجأة وبكيفية سحرية ، الى مجتمع ديمقراطى اشتراكى حقيقى ، خصوصا وقد اخترنا عن وعى واقتناع تجنب الاساليب السلطوية البيروقراطية . فلا بد اذن من مرحلة انتقالية ولابد من رسم المعالم العامة لهذه المرحلة .

4- المرحلة الانتقالية ، مضمونها ، ومجالات التحويل فيها

ان تحديد مضمون المرحلة الانتقالية ، يتطلب تحديد مهام القطاع العام وعلاقته بالقطاع الخاص . ان تحويل القطاع العام فى المرحلة الانتقالية يقتضى :

ـ توسيعه بان تدمج فيه النشاطات التى تحدد مجموع الانتاج وذلك بواسطة انشاء الصناعات الاساسية والتحكم فى الوسائل المالية ، ووسائل المبادلات التى تحدد سير الاقتصاد واتجاهه .

ـ ارساء مقاييس للانتاجية فى القطاع العام ، مقاييس تستجيب لضرورات التراكم والتنمية الاشتراكية على المدى البعيد ، اى لاشكال التسيير وعلاقات الانتاج التى تضمن تحويله التدريجى الى قطاع اشتراكى .

ـ تنظيم المساهمة الفعلية والديمقراطية من طرف العمال فى تسيير المؤسسات العمومية التى يجب أن تكون خاضعة من جهة أخرى لمراقبة سياسية، حتى يصبح فى الامكان ضمان احترامها لمتطلبات تصميم التحرير والبناء الاشتراكى وتجنب تحوله الى وكيل جديد يجعل الاقتصاد الوطنى فى خدمة قنوات السيطرة الرأسمالية الخارجية . ان المساهمة الديمقراطية المنظمة من جانب العمال فى تسيير المؤسسات العمومية تمكّن من تجنّب المحاولات التى ترمى الى تقوية البيروقراطية داخل هذه المؤسسات نفسها ، ومن تلافى الظروف التى تساعد على قيام طائفة من اصحاب الامتياز . انها تضمن التحويل المتزايد المطرد للقطاع العمومى الى قطاع اشتراكى حقيقى .

ـ ضمان التفاعل بين دينامية القطاع العام والتطور الصناعى والفلاحى، وتحويل البنيات الفلاحية وقنوات التجارة الخارجية، وارضاء الحاجات الملحة للجماهير الشعبية . أن القطاع العام الذى يجب أن يكون سيره ونشاطه خاضعين لما تمليه مقاييس التخطيط الاشتراكى ، يحدد للقطاع الخاص وجهته ويرسم له إطاراً لمبادراته ونشاطه .

واذن فستكون هناك فى ظل هذه الشروط مكانة مهمة للمؤسسات الخصوصية التى يجب مساعدتها فى أطار توجيهها الى الاندماج فى مخطط الاختيار الاشتراكى. ان القطاع

الخاص بهم بالخصوص الاستثمارات الفلاحية ومصانع المواد الاستهلاكية والتجارة الداخلية . وهذه مهامه وحدوده في هذه الميادين خلال المرحلة الانتقالية :

ـ ففيما يخص المستغلات الفلاحية ، فان الدولة ، في اطار الاصلاح الزراعي يجب أن لا تنسى تمسك الفلاح المغربي بالارض ورغبته العميقة في الملكية ، يجب،اذن،أن تعمل الدولة على مساعدة الفلاحين على المستوى المالي والفني حتى يتمكنوا من تسيير ضيعاتهم بشكل يرفع من دخلهم ، دون اهمال حثهم على انشاء تعاونيات ذات درجات متفاوتة من الاندماج ، درجات ستختلف ضرورة باختلاف تجاربهم ومستوى وعيهم .

ـ وفيما يتعلق بالمؤسسات الحرة ، فان الملكية الفردية لمصانع الاستهلاك ، ما دامت لا تعرقل الاختيارات الاساسية ، وما دامت تستجيب للضرورات السابق ذكرها، وما دامت تنسجم مع تطبيق التصميم الاشتراكي ، فانها لا يمكن ان تتعرض لاي ضرر .

ان اصحاب رؤوس الاموال من المغاربة ، مطالبون بالمساهمة في المجهود الخاص بالتحرير والتنمية ، ولا يجوز ابدا أن يتدرعوا بانهم يشكلون او يريدون ان يشكلوا بورجوازية وطنية حقيقية الا اذا كفوا نهائيا عن المضاربات المالية والعقارية وخدمة التجارة الاستعمارية،وانصرفوا الى النشاطات المنتجة التي تنسجم مع ضرورات التنمية والتخطيط الاشتراكي الذي يجب أن لا يخشوه قط ، بل عليهم بالعكس ان يساندوه لانه يخلق الشروط التي من شأنها أن تسمح لمجهوداتهم وكفاءاتهم بالتوجه وجهة تخدم قضية التحرير ، التحرير من هيمنة الامبريالية ، تلك الهيمنة التي لا يمكن أن تمنحهم في الظروف الحالية سوى دور الوسيط والاداة التي تعمل على تحقيق التراكم لحسابها :

ان توسيع الصناعات الاساسية سينتج عنه ان القطاع العام سيمد بكيفية متزايدة هذه المصانع الاستهلاكية الخاصة الموجودة الآن،بالمواد الاولية وبادوات التجهيز

وبالمنتوجات التى تحتاج الى اللمسات الاخيرة التى تتولى هى القيام بها حاليا . ان تطبيق التشريع الاقتصادى والمالى والنقدى والاجتماعى ، بعد ادخال ما يلزم من التعديلات عليه ، سيعمل ضرورة على الاخضاع التدريجى لهذه المصانع الاستهلاكية للضرورات التى يستلزمها التصميم الاشتراكى .

ـ واما بخصوص التجارة المحلية والخدمات العامة ، فان القطاع الخاص مطالب بالقيام بدور الوسيط المتحرك بين القطاع العمومى والمستهلكين .

ان الطابع الفردى لبعض النشاطات التجارية والخدمات العامة لا يعوق بالضرورة التخطيط الاشتراكى ، خصوصا وانها ستكون خاضعة لمراقبة اوتوماتيكية بحكم ارتباطها بالتجارة الخارجية (المؤممة المسيرة) وبالقطاع العام الذى ستكون التجارة بالجملة من اختصاصه وحده ، خاصة ما يتعلق بالمواد الضرورية . اضف الى ذلك المراقبة التى ستخضع لها هذه النشاطات من جانب ادارة الجمارك عندما يتعلق الامر باستيراد بعض المواد ، وغير ذلك من مصادر المراقبة كالتى ترجع الى آلية الاصلاح الزراعى عندما يتعلق الامر بتنظيم السوق الخاصة بالمنتوجات الفلاحية وتشجيع وانعاش التعاونيات الخاصة بالتوزيع والخدمات والاستهلاك

وبهذه الاساليب المرنة والمتعددة ستساوق الملكية الفردية فى مجال المواد الاستهلاكية والتجارة الداخلية ، والخدمات ، سياسة الكفاح ضد المضاربات العقارية حتى يجعل حد لاستغلال الاسرة المغربية التى تضطر الى دفع مبالغ باهضة من اجل العيش والكساء والسكنى ، كما سيتم بهذه الوسائل المرنة المتطورة توجيه رؤوس الاموال الخاصة نحو الفروع المنتجة الخالية من المضاربات السهلة

اللا اخلاقية ، وبكيفية عامة توجيه القطاع الخاص باكمله نحو القطاعات المنتجة .

تلك،اذن ، هى القواعد والاساليب العامة التى يجب ان تسير بمقتضاها عملية تحويل المجتمع المغربى نحو نمط الانتاج الاشتراكى فى أطار من التمسك المتين باهداف التحرر الوطنى الذى يجب أن ننظر اليه دوما فى اطار الاشتراكية والديمقراطية .

ثانيا : الغاية القصوى من اختيارنا الاشتراكى

اذا كان التحليل التاريخى النقدى قد كشف بوضوح عن الابعاد التاريخية والمعطيات الحاضرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الداخلية والخارجية التى تحدد واقعنا الراهن وتهمين على حياتنا اليومية ، فان الاختيارات الاساسية التى املاها علينا هذا التحليل نفسه ، والتى أبرزنا مضمونها العام ، ورسمنا معالم المرحلة الانتقالية التى تستوجبها والتى لابد من اجتيازها وتجاوزها ، تحمل بين طياتها هى الاخرى المقاصد السامية والمثل العليا التى تصدر عنها فى تصورنا للمجتمع الجديد الذى نروم تشييد صرحه وبناء مستقبله .

لقد الححنا فى الصفحات الماضية على ضرورة الربط بين الاشتراكية والديمقراطية والتحرير ربطا جدليا : الديمقراطية من اجل الاشتراكية ، والاشتراكية من اجل التحرير ، والتحرير من اجل الديمقراطية والاشتراكية معا . ونحن عندما نلح على هذا النوع من الربط الذى يجعل من هذه الشعارات الثلاثة وحدة واحدة لا تقبل الفصل ولا التجزئة، لان كل واحد منها يتوقف على الباقى،ويحدده فى آن واحد، فاننا لا نفعل ذلك انسياقا مع طريقة فى التحليل معينة ، ولا

مع نوع من التفكير خاص ، انسياقا لا واعيا مع هذا التيار الفكرى او ذاك ، بل اننا صدرنا فى كل ذلك عن ادراك واع عميق لحقيقة واقعنا واخلاقية شعبنا : ان شعبنا المشدود دوما الى تقاليده الاصلية ، الراسخة المتطورة،تقاليد التمسك الشديد بالحذر واليقظة والجنوح الى اخذ زمام المبادرة،حفاظا على استقلاله الوطنى ودفاعا عن كيانه الجماعى الديمقراطى يصدر فى كل تصرفاته وكفاحاته ، عن نزعة الى الحرية متاصلة فيه ، نزعة تأبى الظلم وترفض الاستبداد وتثور بعنف ضد كل ما من شأنه ان يمس كرامته واباءه،أو ينال من مقوماته المادية او الروحيـــــــة .

ان شعبنا هذا الابى الطمـــوح،لا يمكنه ان يقبـــل الديمقراطية او الاشتراكية او التحرير كغايات لذاتها لا يمكنه أن يناضل من اجلها ، ويقدم التضحيات اللازمه لاقرارها . اذا لم يتأكد نظريا ويتحقق عمليا ، فى كل لحظة وفى كل مرحلة بانها وسائل تخدم غاية اخرى ارفع واسمى هى الانســـان المغربى ذاته ، كرامته وعزته وطمأنينته .

واذن،فاذا كنا نطرح هنا مسألة الغاية القصوى والمقصد الاسمى من البناء الاشتراكى ذاته،فليس معنى ذلك اننا نزج بانفسنا فى عالم من التصورات المثالية المحالمة ، ولا اننـــا نتمسك باهداب مستقبل خيالى ، أو بتلابيب مدينة فاضلـــة مزعومة ، او جنة على هذه الارض موعودة ، بل اننا بالعكس من ذلك نطرح المشكل فى أبعاده الحقيقية الواقعية ، الابعاد الاساسية التى تحدد وتؤطر الجوانب النظرية والتطبيقية فى البناء الديمقراطى والتخطيط الاشتراكى ، وترسم فى ذات الوقـــت لرؤيتنا المستقبلية افقها ومداها ، وتظهر بالتالى آفاق اختيارنا الاشتراكى من جميع مواقع الغموض ومكامن اللبس والابهام.

ان طرحنا للمقصد الاسمى من اختيارنا الاشتراكى ليس له سوى دلالة واحدة،هى توضيح الاهداف والمقاييس التـــى يجب ان توجه منذ الآن جميع قراراتنا النهائية والمؤقتة ،

وتقود جميع نضالاتنا التاريخية واليومية، التي تستهدف كلها تشييد صرح الاشتراكية . ان ذلك وحده هو ما يجعلنا في مأمن منذ الآن من الاخطار المتعددة التي تترصدنا على درب مسيرتنا النضالية من اجل التحرير والتنمية، وبالتالي يمكننا من مواجهة العراقيل والصعوبات مهما كان مصدرها دونما اضطراب او ارتجـــــــــــال .

* * *

ان البنـــاء الاشتراكـــي الذي نناضل من اجلـــه ، لا يتخذ نـــه غاية ونهايه مجـــرد القضاء على الثنائيـــات المتعددة ، والمفارقات البنيوية الكبيرة ، الداخلية والخارجية قصد جعـــل ما يسمى بـــ « القطـــاع التقليدي » يلتحـــق بـــ « القطـــاع » العصـــري المزعـــوم، ليتمكـــن مـــن مضاهاتـــه والسيـــر معـــه جنبـــا الـــى جنـــب ، كـــلا انـــه لا يهدف الى مجـــرد ذلك ، وبالاحرى فهـــو يجعل شغله الشاغل الركض الاعمى نحو مجتمع تكنولوجـــي يتخذ الاستهلاك غاية له ، مجتمع البعد الواحد الذي يجعل من الانسان مجرد آلة تنتج وتستهلك ، ويقضي في الانسان علـــى كل ما هو انساني فيه، وايضا فان اختيارنا الاشتراكي يتجاوز بالضرورة ذلك « الاختيار » الزائف الذي يطرحه مشكل زائف، « الاختيار » بين معاصرة مسنلبة واصالة منتكصة .

ان تلاحم تقاليد اليقظة والحذر الراسخة في اعمـــاق نفوس شعبنا مع ارادتنا المصرة الصلدة في تشييـــد مجتمـــع يستجيب لمطامح جماهيرنا ، ومطامحها الاصيلة العميقـــة يخلق فعلا ، الشروط الذاتية الضرورية لتجنيد جميع طاقاتنا المادية والبشرية، الفكرية والروحية . ولكن الغاية القصوى ، والمقصد الاسمى من هذا التجنيد لا يمكن ان يكون مجرد الرغبة في انجاز برنامج ظرفي ، مهما كانت فوائده ، بل انها نزوع جماعي حي خلاق يعطي لعملنا اليومي معناه ومغزاه ، ويحدد لارادتنا المصرة على تحويل مجتمعنا مضمونها ومجال عملهـــــــــــــا .

ان المقصد الاسمى من اشتراكيتنا ، مفهوما بهذا الشكل، سيحررنا فى الميدان الاقتصادى من تلك الاسطورة التى تجعل من التنمية مجرد زيادة كمية فى الدخْل والانتاج ، وسيمكّننا فى الميدان الثقافى والتربوى من بعث تقدمى للجوانب المشرقة فى تراثنا الاصيل المتعددة منازعه ، المتنوعة اشكاله : تراثنا المغربي الشعبي الذى ينقل الينا عبر اللهجات المحلية ، البربرية والعربية الدارجة ، احاسيس رقيقة،وعواطف سامية، وصيحات مدوّية،تنشد الكرامة والحرية ، وتراثنا العربي الاسلامي الذى يحمل الينا عبر لغتنا العربية لغتنا القومية رؤى فكرية تقدمية،وقيما روحية خيّرة ، واجتهادات تشريعية اصيلة،وابداعات فنية وعلمية رائعة متقدمة . ان هذا التراث وبمظهريه المحلى والعربى ، يشكل وحدة واحدة لا تتجزاء ، لا تقبل الفصل والتمييز ، وحدة غنية بمضامينها السامية ، خصبة بعطاءاتها الابداعية ، ستغنى ولاشك ، اذا عرفنا كيف نستعملها، نضالنا اليومى و كفاحنا التاريخى من اجل تحرير الانسان المغربى من جميع انواع الاستلاب المادى والفكرى ، من اجل بناء مجتمع اشتراكى هدفه الاول والاخير القضاء على اسباب هذا الاستلاب باشكاله ومظاهره .

1 — من اجل طراز جديد من التنمية :

ان هذا يعنى أن استراتيجيتنا فى التنمية تتجنب ضرورة تلك الممارسات المعمول بها فى المجتمعات الرأسمالية وبعض اقطار العالم الثالث ، والتى تجعل من الزيادة فى الانتاج والرفع من القدرة على استهلاك الخيرات المادية هدفا فى ذاته مهما كانت الوسائل ، ومهما كان الثمن ومهما كانت الضحايا ، ومهما كانت العواقب الوخيمة التى تترتب على ذلك على المدى القريب والبعيد . ان التنمية التى من هذا النوع ليست فى نظرنا ، ولا يمكن ان تكون سوى تنمية شكلية مموهة . وهذا ما اكدته التجارب فعلا انها تنمية لا تعمل

في الحقيقة الا على ارضاء الحاجات المتزايدة ، المصطنعة لاقلية ممتازة من السكان المحليين والاجانب على حساب الحاجات الاولية الضرورية للجماهير الشعبية . انها تنمية مزورة تعمل على خلق تفاوت مريع ، وتوسيع الشقة بين القطاعات والمناطق ، وعلى تعميق الهوة التى تحول بين الجماهير وبين العلم والمعرفة والمقدرة والسعادة ، وتؤدى بالتالى الى تبذير الخيرات المادية والطاقات البشرية والاخلال بالتوازن فى البيئة المادية والاجتماعية ، الشىء الذى ينجم عنه حتما ابتلاع امكانيات وفرص التنمية الحقيقية ، ورهن مستقبل الاجيال الصاعدة .

ان التنمية الاقتصادية ستبقى ، فعلا ، فى اطار اختيارنا الاشتراكى انشغل الشاغل لتفكيرنا ونضالنا ، ولكن دون أن نتركها تتحول الى هدف فى ذاته . بل اننا سنحرص دوما على ان نجعل منها مجرد وسيلة ، وسيلة مهمة واساسية لارضاء واشباع الحاجات الحيوية لجماهير شعبنا، انها ستخضع ضرورة،لطراز جديد من الانتاج والاستهلاك ، طراز يستمد شكله ومقوماته من تصورنا الشامل لنوع المجتمع الذى نريد بناءه ، والثقافة التى نريد خلقها ، والحضارة التى نروم تشييدها .

ان المكونات الاساسية لهذا الطراز الجديد من التنمية التى نريد تحقيقها تستمد اصولها وخط سيرها من المبادىء الاساسية التالية :

ـ تحويل اهم دواليب الاقتصاد الوطنى لجعلها فى خدمة الشعب .

ـ التحديد الجماعى والديمقراطى للحاجات الاولية التى يجب ان تعمل تصاميم التنمية على ارضائها بشكل يتحسن باستمرار .

ـ الاخذ بمقاييس جديدة لتقدير مردودية مختلف مشاريع الانتـــــــــاج .

ا ـ جعل الاقتصاد الوطني في خدمة الجماهير الشعبية

ـ ان تحويل الدواليب الاساسية في الاقتصاد الوطني لا يعني شيئا آخر ، سوى جعلها في خدمة الشعب ، وهكذا فبدلا من توجيه المجهود الانتاجي الى التصدير وترك الفضلات فقط للسوق المحلية ، يجب ان يتجه اقتصادنا اولا وقبل كل شيء الى الداخل،الى ارضاء حاجات الشعب ، ثم تسويق ما فضل عن ذلك ، وفي هذه الحالة فان نشاطنا التصديري يجب ان يخضع،هو نفسه،لتوجيه واع يجنبه تقلبات السوق الخارجية، ويجعله في مأمن من هيمنة الامبريالية ، ويتجه به في الدرجة الاولى الى تلبية حاجات حلفائنا في الخارج ، وفاقا مع تصورنا الجديد للتعاون الجهوي والدولي . وايضا فبدلا من توجيه اقتصادنا قصد تلبية الحاجات الزائفة المصطنعة والمبالـــغ فيها لاغلية محظوظة من السكان المغاربة والاجانب ، يجب ان يتحول مجهودنا الانتاجي كله نحو الوجهة التي تجعله في خدمة أوسع الجماهير الشعبية .

وبالمثل،فان جعل الغاية النهائية من تعليمنا هـــــي تكوين اقلية من الاطر والتقنيين المنفصلين عن الجماهير ، المعدين لتلبية حاجات جهاز الدولة والرأسمال الاجنبي،انمـــا يعمل بكيفية مباشرة او غير مباشرة على تقوية أســـــس واشكال السيطرة التي تعاني منها بلادنا . ان تحويل النظام التربوي في مجتمعنا تحويلا جذريا يستهدف الربط بين النظرية والتقنية ، ويعمل على الرفع من المستوى الثقافي النظـــــري والعلمي والتقني لمجموع الشعب المغربي ، انطلاقا مـــن تصفية جذرية للامية ، وارساء أسس برنامج متكامل يعمل على تبسيط المعرفة العلمية ونشر الفكر التقدمي ، في اطار التكوين المستمر لاطرنا وجماهير شعبنا ، واعداد سياسة متكاملـــة

منسجمة ترسم اطارا واضحا للبحث العلمي والتعليم التقني والتكوين المهني ، انطلاقا من تصور واع وحكيم لحاجـــات الشعب المغربي في المرحلة الراهنة والمقبلة ... ان كل ذلك يشكل البديل الحقيقي والممكن لمختلف روابط التبعية التـي تشدنا الى الخارج ، ولمختلف منافذ الاستلاب الذي نعاني منه

ب ـ اما هذا التحديد لنوعية الانتاج الوطني وكيفيـة توزيعه فيجب ان يخضع في آن واحد لمطلبين متكاملـين متشابكيـــــن :

ـ ضمان تلبية الحاجات الملحة لجماهيرنا الشعبية ، وبالخصوص في ميادين الغذاء واللباس ، والسكنى والصحة والتعليم والشغل والتجهيز الجماعي .

ـ تخصيص اكثر ما يمكن من مواردنا الوطنية لتوفير الشروط التي لابد منها لتحقيق التراكم الضروري من اجل النماء الاقتصادي على المدى البعيد .

وواضـح ان تحقيـق هذين المطلبـين وانجازهمـا انجـازا كـامـلا ليـس بالامـر الهيـن . ولذلـك فمن الضروري جعل حد ، بادىء ذي بدء ، للنفقات التي تهدر في مظاهر المباهاة والمفاخرة في ارواء الميول الجامحة لزمر اجتماعية همها الوحيد الارتفاع بطراز عيشها الى مستوى عيش الاقلية المحظوظة في المجتمعات الرأسمالية ، الشيء الذي لا يمكن ان يتحقق لها الا على حساب المصالـــح الحيوية الضرورية للاغلبية الساحقة من شعبنـا .

واذن ، فان تقييما جديدا وعميقا لحاجاتنا ومطامحنا الملحة ، شيء ضروري ، شيء يفرض نفسه في هذه الظروف بالذات حتى نتمكن من جعل حاجات اوسع للجماهير الشعبية تسود على حاجات الاقلية المحظوظة جدا . وهذا يتطلب بداهة من جميع اعضاء الهيأة الاجتماعية الوطنية القيـام بمجهود كبير قصد التخلص من الميولات والاغراءات التـي يجر اليها تقليد اسلوب الاستهلاك الغربي ، هذا الاسلـوب الذي يشد اليه قسما كبيرا من مواطنينا ويخضعهم لتأثيره

ونفوذه . والطريق السليم الذى يضمن لنا تقييما عادلا ومتبصراً لحاجياتنا الحقيقية ، هو ارساء قواعد مسطرة تضمن التحديد الجماعى والديمقراطى للحاجات ذات الاسبقية التى يجب أن تعمل تصميماتنا على ارضائها فى اطار المجهود الشامل المتكامل من اجل التنمية .

وهكذا فبمقدار ما تصدر اختياراتنا الاقتصادية، وقراراتنا الخاصة بتوجيه الانتاج الوطنى ، عن مجموع المنتجين والمستهلكين ، بكيفية ديمقراطية ، بمقدار ما نستطيع تحقيق تعبئة شاملة لجميع القوى الحية فى البلاد ، وبالتالى حمل الجماهير على تقديم جميع التضحيات الضرورية .

ج — مفهوم الاشتراكية للمردودية :

ان تحقيق وانجاز متطلبات المبدأين السابقين يستلزمان حتما القيام بتوسيع وتعميق المقاييس الضرورية التى تحدد بموجبها قيمة مردودية مختلف مشاريع التنمية يجب اذن ان نتخلى كلية عن المقاييس الرأسمالية،فى تقدير قيمة مشروع من المشاريع التى نروم انجازها ، لان هذه المقاييس الرأسمالية البورجوازية تميل دوما الى تفضيل ما هو كمى على ما هو كيفى ، على اعطاء الاهمية لما هو اقتصادى على حساب ما هو اجتماعى ، على الاهتمام بالربح على حساب المصلحة العامة . وبكيفية إجمالية،انها مقاييس تهتم بالحاضر اكثر من اهتمامها بالمستقبل . بل يجب،بالعكس من ذلك كله، ان تخضع مشاريع التنمية عندنا،بالنسبة لطريقة اعدادها والاسس التى ترتكز عليها،او بالنسبة لتقدير قيمتها،يجب ان تخضع فى كل ذلك لتصور اشتراكى للمردودية .

ان هذه المشاريع يجب أن تساهم،بدأهة،فى الرفع من المستوى العام لحياة الجماهير . ولكن يجب ان تعمل ايضا، وفى ذات الوقت،على تحسين جميع اساليب العيش،آخذة بعين الاعتبار الكامل،المطامح المشروعة لجماهير شعبنا،فى

مجالات السكنى والصحة والتجهيز والنقل والثقافة والتمتع باوقات الفراغ،وبعبارة أخرى،ان مشاريع التنمية التى يجب ان تشكل تنسيقـــا متكامل الاجزاء ، لا يمكن ان تقدم كل عطاءاتها،الا بمقدار ما يكون المنتجون شاعرين ومقتنعـين بانهم يعملهم وكدهم وانتاجهم،يعملون على ارضاء احســـن وامثل،لمجموع الحاجيات المادية والاجتماعية والثقافيـــة والروحية لجماهير الشعب المغربى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى،فان توجيه مشاريع التنمية الى ارضاء الحاجات الراهنة للبلاد ، دون الاخذ بعين الاعتبار ما قد ينتج عن ذلك من انعكاسات على المستقبل أو على الامكانيات الوطنية فى حقل المواد الاولية ومصادر الطاقة، هو توجيه سيؤدى حتما الى طريق مسدود . ولذلك يتحتم اختيار الحلول التى تتناسب مع طاقاتنا العاملة والكامنة،ومع امكانياتنا المحدودة ، دون الانسياق مع ما من شأنه ان يرهن حظوظ الاجيال القادمة فى تحقيق تنمية أوسع ، وازدهـار اعمق ، واذن فان مشاريع التنمية التى نطمح اليها يجب ان تحرص فعلا على انعاش وضعية جميع اعضاء الجماعـــة الوطنية انعاشا حقيقيا فى نفس الوقت الذى تعمل فيه علـى التخفيف الى اقصى حد من العواقب التى قد تنتج عن ذلك على المدى البعيـــد .

2 — من اجل ثقافـــة معاصرة اصيلـــة :

فى اطار هذه الرؤية الاشتراكية للتنمية بمفهومهـــا التقدمـــى الواسع يجب كذلك ان نشيد ثقافة وطنية تقدميـــة وشعبية ، ثقافة لا مكان فيها لذلك التناقض المزعوم بـــين الاصالـــة والمعاصـــرة .

ان هـــذا المشكـــل المـــزيـــف،سيجـــد حلـــه النهائى والفعلى من خلال الممارسة الاجتماعية والفكريـــة لجماهير شعبنا المناضلة من أجل التحرير والتحرر ، والتـــى ستتمكن بفضل هذا النضال من الامساك اخيرا ، على زمام مصيرها بقبضة ايديها ومجموع قواهـــا .

والواقع أن الذين يقولون بوجود تناقض بين« الاصالة » و « المعاصرة » ، ومن ثمة يجعلون جماهيرنا تسعى بين « اصالة » مزعومة ، مبنية على نظرة سكونية متخلفة تقدم التراث مشوها محنطا ، وبين « معاصرة » كاذبة تدعو الى التخلى كليا عن مقومات شخصيتنا وحضارتنا،والقذف بانفسنا فى احضان الثقافة الغربية ، التى تعيش هى نفسها ازمة حادة ، فضلا عن كونها غريبة عن روحنا وشخصيتنا المميزة، ان الذين يقولون بذلك،ويقدمون المسالة على هذا الشكل انما يصدرون عن تصور خاطىء مضلل ، عن وعى زائف مسلوب .

ان وضع الاصالة فى مقابل المعاصرة ، كضد لها أو نقيض ، انما يعكس فهماً غير سليم ، غير جدلى ، للمشكلة المطروحة ، فهماً يتجاهل او يجهل قوانين تطور التاريخ وحركة الفكر ، ويسعى عن قصد او غير قصد الى نشر الغموض واللبس ، سياسيا وثقافيا وايديولوجيا،الشىء الذى يؤدى حتما الى شل حركة جماهيرنا ونشر الضباب فى طريقها وإعتام رؤيتهـــــا .

ان الذين يضعون شبابنا المثقف امام ضرورة الاختيار بين شكلين من الاستلاب الفكرى والحضارى ، بين التقوقع فى تراث يفهمونه فهما خاطئا ، ومن ثمة الغوص الى الوراء لاجترار ماض ممجد مموه الى اقصى حد ، وبين الارتماء فى احضان الثقافة الغربية الليبرالية،بدعوى «التقدم» و «المعاصرة» ومن ثمة التنكر لتراثنا الذى نجره وراءنا دوما شئنا أم أبينا ، والذى يزخر بعناصر كثيرة خصبة تقدمية ، انما يصدرون فى ذلك كله عن استلاب فكرى لم يستطيعوا التحرر منه ، وعن هيمنة هذا الجانب أو ذاك على وعيهم ورؤاهم الفكرية .

ان هذا المشكل الزائف ، يفقد دواعى كونه واسباب وجوده تماما عندما ننظر الى المسالة من مستوى العمل الجماهيرى وممارسة النضال اليومى ، أن المسالة بالنسبة للجماهير المناضلة وللمثقفين الثوريين حقا،الذين ينخرطون

فى صفوفنا ، يغذون نضالها ويستوحون منها مادة تفكيرهم وطريقة التحليل والمعالجة،ليست مسألة التنكر للتراث والارتماء فى احضان الثقافة الاجنبية،ولا مسألة التقوقع فى معطيات الماضى القريب أو البعيد،والبقاء فى حدودها واستدرار الاحلام والخيالات التى توحى بها ، بل ان المسألة بالنسبة الينا هى خوض نضال متواصل مرير وشاق ، فى واجهتين تعمل كل واحدة منهما على تعكير رؤانا وشل ابداعاتنا .

ـ واجهة نناضل فيها ضد جميع التأويلات المضللة والمغرضة التى اسْتُهْدِفَ ، ويستهدف لها تراثنا ، ضد جميع المحاولات التى ترمى الى استعمال تقاليدنا لتكريس القمع والاستغلال والاستلاب والتفرقة والانحلال ، وايضا ضد جميع انماط السلوك والعادات والاعراف البالية المتحجرة التى تروم تكبيل انطلاقتنا وزرع الفرقة بين صفوف شعبنا : وذلك باستيعاب نقدى للتراث فى اطار واقعه التاريخى والاجتماعى .

وفى هذا المجال لابد من فضح صنوف الاستغلال والتشويه التى تتعرض لها فنوننا الشعبية (الفلكلور) ، والتى تعمل على تحويلها الى وسيلة لتملق الاجانب مقابل دريهمات يقال عنها بأنها « عملة صعبة » . انه استغلال وتشويه لابد من محاربتهما . انهما شكل مقيت من اشكال الطعن فى كرامة شعبنا ، وضربة خنجر تُوَجَّهُ الى شخصيتنا، واستغلال منحرف آثم لاشكالنا التعبيرية الاصيلة .

ـ والى جانب هذه الواجهة ، هناك واجهة اخرى ، هى الوجه الآخر للاولى نناضل من اجل جعل الشعب يستوعب ويتمثل تلك الوجوه المشرقة والمظاهر التقدمية والعناصر الثورية فى تراثنا كله ، ما كان منه شعبيا مغربيا قحا تمتد نفحاته الى ما قبل مجيء الاسلام،وما كان منه عربيا اسلاميا تمتد جذوره الى مكة والمدينة ودمشق وبغداد والقاهرة وفاس وغرناطة وقرطبة،هذه الجذور وهاتيك العناصر التى امتزجت وتلاقحت لتشكل المقومات الاساسية الاصيلة التى قام عليها كياننا الحضارى المغربى العربى الاسلامى .

ان التراث مفهوما بهذا المنظور الاشتراكى ، وفى اطار هذه الرؤية التقدمية،سيمد شعبنا ولا شك بعناصر الاصالة والقوة والانفتاح،فى نضاله من اجل التحرير وبناء مجتمع عادل تتفتح فيه شخصيته ويوفر لقواه الابداعية الخلاقة مجالها الحيوى الاصيل ونفسهاالمتدفق الذى لا ينضب .

وبعبارة أخرى،ان الرهان الحقيقى الذى يخوضه الصراع الاجتماعى،ليس هو ذلك القائم على الاختيار بين تقديس الماضى او نبذه ، بل انه ذلك الصراع الحقيقى والفعلى،الصراع بين ذوى الامتيازات الذين يريدون استغلال تقاليدنا بعد تشويهها من اجل الاحتفاظ بالامر الواقع ، وبين القوات الشعبية المناضلة من اجل التحرير ، المتمسكة باصالتنا الحقة المستلهمة لتراثنا الوطنى الشعبى من اجل تعزيز سعيها الحثيث نحو التجديد والتحديث ، ورغبتها الاكيدة المسلحة فى تحويل البنيات المادية والفكرية التى يقوم عليها مجتمعنا الراهن المتخلف ، المتفسخ.

ويتجه نضالنا فى هذا الاطار نفسه ، وفى ذات الوقت ايضا ، وبدون عقد ولا شعور بالنقص الى امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا،والغرف من معين الفكر التقدمى ، لجعل المعرفة والعلم فى خدمة جماهير شعبنا فى نضالها من أجل التحرير والتجديد . ان استيعاب معطيات العلم والفكر التقدمى،استيعابا جماعيا،ضرورة ملحة، لان المجهود الذى نبذله فى هذا الصدد،ليس فى الحقيقة والواقع، سوى امتداد لنفس المجهود الذى نبذله فى سبيل التحرير والتنمية . ذلك لان التنمية الحقيقية لا يمكن ان تقف على رجليها راسخة صامدة نامية،ما لم تعمل على تقويض الاسس التى تقوم عليها تبعيتنا التكنولوجية والعلمية والثقافية الشىء الذى يستلزم ضرورة تحديد سياسة متينة متكاملة واضحة، تستهدف تحقيق وتنظيم واستغلال تراكم المعرفة العلمية والتقنية ، سياسة تسير،جنبا الى جنب،مع مجهوداتنا من اجل تحقيق تراكم الرأسمال وتعبئة الطاقات البشرية .

ان مثل هذا الانفتاح الواعي الهادف ، على العالم المعاصر، سيمكّننا من جهة اخرى، من ردم تلك الهوة التي تفصلنا عن أجدادنا الذين حملوا أيام ازدهار حضارتنا العربيـــة الاسلامية مشعل العلم والمعرفة ، ولئك الذين لم يشعروا قط بأي حـــرج أو تناقض أو مركـــب نقـــص، بيـــن تمسكهـــم بالقيم العربية الاسلامية، وبين الرغبة في استيعاب العلـــوم والفنون التي انتقلت اليهم من مختلف الحضارات القديمة، والتي هضموها وأغنوها بمجهوداتهم الخاصة، مقدمين للحضارة الغربية الحديثة، الاسسَ العلمية والفكرية، التي ارست عليها اقدامها في بداية انطلاقتها الاولى، ان اجدادنا هؤلاء الذين نعتز بهم، من امثال الفارابي وابن سينا وابن طفيل وابن رشد وابن الهيثم والخوارزمي والرازي وابن زهر وابن البنا وابن خلدون واليوسي، وغيرهم من أعلام الفلسفة والعلم والتاريخ والتشريع، في حضارتنا العربية الاسلامية، لم يجدوا حرجا في اقتناص العلم والمعرفة مهما كان مصدرهما ، والاستفادة من تراث الشعوب الاخرى ، بل لقد رأوا في ذلك ضرورة اكيدة من اجل اغناء تراثنا الاصيل وقيمنا الروحية والفكرية ، ولغتنـــا العربيـــــة العتيـــــدة .

انهم لم يجدوا حرجا، ولا ما يدعو الى التردد ، في تكييف هذه اللغة ذاتها وتطويع قوالبها حتى تتمكن من التعبير عن قضايا مختلف علوم العصر . واذا كانوا قد واجهوا ما نسميه نحن اليوم بـــ « مشكل » المصطلحات العلمية والفنية ، فانهم لم يترددوا في تجاوز هذا المشكل بتعريب او ترجمة المفاهيم والكلمات الجديدة التي لم تكن اللغة العربية تتوفر آنئذ على ما يقابلها . بل انهم كثيرا ما اكتفوا بنقلها كما هي وتركهـــا لتتعرب، او يفرض الاستعمال كلمات اخرى تنوب منابها . فعلوا ذلك ادراكا منهم بان الانسان هو الذي يخلق اللغة ، وان تقدم لغة من اللغات مرهون اساسا بتقدم من يتكلمون بهـــــــا .

لقد كانت مفاهيم الاجتهاد والقياس والاجماع التى لم تتقوقع فى صيغ وقوالب جامدة الا فى فترة الانحطاطات اللاحقة، وسائل فكرية وطرائق عملية . منهجية متقدمة، تشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك المجهود الضخم الذى كانوا يبذلونه بسخاء وعناء لمعالجة القضايا الكلية والمسائل الجزئية الموغلة فى التفريع لتغطية القضايا المستجدة او المتوقعة معالجـــــة مستوحاة من ميراثهم الديني القومى، ومستجيبـــة، فى ذات الوقت ، للمشاكل والمهام التى تفرضها عليهم وقائع الحياة، ويصادفونها من خلال ممارستهم العلمية والنظرية ســـواء بســـــــــواء .

فبهذا النوع من الرجال ، وبهذه الاساليب والمناهـــج العلمية المرنة المتفتحة، التى تجعل من المصالح العامة نقطـــة البدء والختام، يجب ان نرتبط من جديد لنستلهم آفاقهم الفكرية الرحبة، واساليبهم العلمية المتنورة فى معالجة الأمور المستجدة.

ان الحاحنا على الانفتاح على المكاسب العلمية الحقة، والثقافة الانسانية التقدمية، يجب ان يكون مصحوبا برفضنا لجميع التأويلات الكاريكاتورية المزيفة العقيمة التى تفهم بها وتمارس من خلالها بعض الاوساط فى مجتمعنا ما تسميه بـــ ((المعاصرة)) و ((التجديد)). نعنى بذلك تلك الاوساط التى تفهم من المعاصرة معنى سطحيا فجا ينحصر فى استهلاك المنتوجات الحديثـــة او اكتساب ((خبرة)) تكنولوجيـــة، او الحصول على ((مهارات)) سلوكية معينة، بعيدا عن الروح والاساليب العلمية التى كانت من وراء كل ما هو حديث، سواء فى ميدان الانتاج المادى، او الانتاج الفكرى، او السلوك الفردى والجماعى ، والى جانب هذه الاوساط المتحذلقة المغترة بالمظاهر المولعة بكل ما هو سطحى فج، هناك طائفة اخرى، تجعل من ((المعاصرة)) مجرد تقليد أعمى للموضات الغربية العابرة المادية والفكرية ، وأستيراد أحول لجميع الافكار والمفاهيم العابرة التى تروج فى المجتمعات الرأسمالية، غثها وسمينها، دون تمييز بين ما هو علمى حقا ، وما هو زائف اصالة، بين ما ينفع ويستجيب لاهتماماتنا ، وما يضر ويشل الفكر ويسلب الوعى.

ان جميع هذه التأويلات الخاطئة ، وهذه التصرفات المنحرفة،يجب ان تلقى من جانبنا مقاومة لا هوادة فيها ، لانها لا تخدم سوى التفسخ والانحلال ولا تعمل الا على تحريـــك العناصر الرجعية المشبعة بالعقلية الظلامية التى ترفع حينئذ عقيرتها باسم « الاصالـــة » وباسم « التقاليد » ضد كل ما هو معاصر وتقدمى وضرورى . انها مفاهيم وتصورات وانماط من السلوك تعرقل مسيرة التحريـــر الحقيقى،بدل ان تعمل على تقويتها وتعزيزها ، مفاهيم وتصرفات بورجوازية الاصل، ارستقراطية المنبع ، يرفضها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى رفضا باتـــا .

ان المقصد الاسمى والغاية المثلى لجميع نضالاتنـــا ومجهوداتنا التى نبذلها بسخاء وعناء من اجل تشييد صـــرح المجتمع الاشتراكى الذى نطمح اليه ، يرمى هكذا ، من خلال تحرير مجتمعنا وتحديث حضارتنا ، الى تحرير الانسان من جميع اشكال الاستلاب والمغربة ، من جميع مظاهرهمـــا الاقتصادية والسياسية والثقافية والروحية،القديمة منهـــا والجديدة ، الفردية منها والجماعية . تلك الاشكال والمظاهر التى كبلت وتكبل انطلاقة مجتمعنا نحو الازدهار الحقيقى ماديا وروحيـــــــا .

واذن ففى هذا النضال المتواصل،النضال من اجل تحرير الانسان المغربى والعربى من كافة ضروب الاستلاب ، يكمن المقصد الاسمى والغاية الاخيرة من اجل الاشتراكية . فى هذا النضال الانسانى، التاريخى،الطبقى،الاجتماعـــى والفكرى ، يجب ان ينخرط شبابنا ومثقفونا وجميع الوطنيين والتقدميين فى بلدنـــــــا .

ان هذا النضال الذى نخوضه من اجل تحرير الانسان من العبودية والاستغلال يفرض علينا مهام عديدة نجملها فى النقـــاط التاليـــــة :

1 ــ تصفية الاسس التى تربط مجتمعنا بحاجـــات الامبريالية العالمية وتشدنا الى مقومات وجودها .

2 ــ النضال الذى لا ينى ولا يهدأ ، من اجل تغييـــر شامل وجذرى للبنيات الاجتماعية القائمة حاليا ، وللعلاقات الانتاجية السائدة ، قصد تصفية جميع أشكال استغـــلال الانسان للانســـــان .

وفى هذا المجال،فان مجهودا مكثفا قويا يجب أن يبذل من اجل تحرير المرأة المغربية من جميع انواع الضغوط القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتى تعمل على ابقائها فى حالة من التبعية التى لا يبررها لا الشرع ولا العقل،ولا العلم ولا الفكر التقدمى ، والتى تحول دونها ودون القيام بدورها كاملا فى المعركة المشتركة ، معركة التحرير والتنميـــــــــــة .

3 ــ بذل مجهود متواصل من اجل اقرار ديمقراطية ، فعلية حتى تصبح الدولة ، ويصبح الاقتصاد ، وتصبـــح الثقافة ، فى خدمة الجماهير الشعبية ، لا العكس .

كل هذا لا يغدو ممكنا الا بالبناء انجماعى الديمقراطى لنوع جديد من المجتمع ، المجتمع الاشتراكى الذى يضمـــن المساهمة الجماهيرية الفعالة المنظمة ، فى توجيه ومراقبة جميـــع المؤسسات الاقتصادية والسياسيـــة والاجتماعيـــة والثقافية ، سواء على الصعيد الوطنى او على المستـــوى الاقليمى والجهوى والمحلى ، المجتمع الذى يرعى باستمرار حرية النقاش،وابداء الرأى من اجل استخلاص الحلول التى تنسجم اكثر مع مطمحنا ومقومات شخصيتنا . ان جوا ، كهذا ، من المساهمة الفعلية والمناقشات المسؤولة ، على جميع المستويات ، هو وحده الكفيل بتحقيق الاندماج الوطنى والتعبئة الشاملة لجميع القوات الشعبية التى يوجد حزبنا ، ذاتيا وموضوعيا ، فى طليعة نضالها وكفاحها ... فلنرتفع ،

اذن ، بحزبنا ، الى مستوى المهمة التاريخية الملقاة علـــى عاتقنا ، مهمة قيادة الشعب ، كل الشعب،من اجل بنـــاء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى المتحرر ٠

* * *

ثالثا : اداة تحقيق الاشتراكية : الحزب

ان الاختيارات التى شرحناها سابقا ، والمقاصد السامية التى تهدف اليها هذه الاختيارات والتى اوجزناها فى الفقرات السابقة ، كل ذلك سيبقى مجرد آمال وتمنيات اذا لم تكن الاداة التى ستعمل على تحقيقها،ونعني بها حزبنا بالذات ، منظما هو نفسه ، تنظيما يجعل من طريقة سيره ونوعية العلاقات التى تسود بين مناضليه ، ودرجة التكوين الايديولوجى والسياسى لكافة اطره وجماهيره ، تعكس بصدق صورة للمجتمع الاشتراكى الذى نروم تشييده .

1 ـ نقطة الانطلاق : النقد الذاتى :

وعليه ، فان نقطة البداية فى انطلاقتنا الجديدة تقتضى منا ان نجعل من هذا المجهود التوضيحى ، من هذا التحديد العام لاختياراتنا وستراتيجيتنا التقدمية ، ما من شأنه ان يساعدنا على القيام بنقد ذاتى بناء لحزبنا،ويمدنا بالقاعدة الاساسية التى يجب ان نرتكز عليها ، والاطار العام الذى يجب ان نتحرك فى حدوده ، والمناخ الفكرى الذى يجب ان نتنفس فيه عند قيامنا بمراجعة انفسنا وتصحيح اخطائنا ، واستخلاص الدروس من تجاربنا، من نجاحاتنا واخفاقاتنا. يجب ان لا نتردد فى الاعتراف باخطائنا ، وان لا نتقاعس فى تحليلها دونما مركب نقص ، لانها اخطاء نابعة فى الغالب من ظروف نضالنا ، ومن حركة التناقضات داخل منظمتنا الجماهيرية .

ان حزبنا الذى يجسد استمرار حركة التحرير الشعبية المغربية ، كان لابد ان يتحمل النتائج الايجابية والسلبية التى تعود اصولها الى هذه الحركة نفسها ، الى مكوناتها الاجتماعية

والايديولوجية ، وأنى شكلها التنظيمى ، ونوعية اساليبها فى العمل ، ومناهجها فى التفكير ومواقفها ازاء الاحداث . وبعيدا عن اخفاء هذه التناقضات أو اعتبارها نتاجا لـ « عقلية » هذه الفئة الاجتماعية أو تلك ، فنحن بالعكس من ذلك ، نتقبلها ونرحب بها ، بوصفها تعكس تطور قواعدنا الحزبية ، ذلك التطور الذى اسفرت عنه الدينامية الاجتماعية وَوَجَّهَتْهُ جدلية الصراع بين القوات التى شَكَّلَتْ أول الامر قاعدة حزبنا. وهكذا فبمقدار ما نعى حقيقة هذا التطور ، وحقيقة المتطلبات الجديدة التى تستوجبها المهمة التاريخية الملقاة على عاتقنا ، نخلق الشروط الذاتية والموضوعية التى ستمكننا من التوضيح والتنظيم اللذين لابد منهما لتجاوز تلك الاخطاء فى اطار اختيارنا الاشتراكى الذى كانت مهمة هذا التقرير توضيح الاسس الفكرية العامة التى يقوم عليها والسبيل التى يجب أن يتأطر فيها نضالنا من اجل تحقيق مضمون هذا الاختيار استرشادا بالتحليل الذى املاه علينا،وبالاهداف السامية التى وجهت تفكيرنا سواء فى مرحلة التحليل والنقد،او فى مرحلة البناء والعرض .

لم يكن حزبنا من تلك الاحزاب التى تنشأ بمجرد اجتماع مؤسسيها وتقديم قوانينها واعضاء هيأتها المسيرة الى السلطات. كلا ، لقد نشأ حزبنا ، تدريجيا ، بتدرج نضال شعبنا ضد الحماية والاستعمار . وأن الذين يقودونه اليوم ، وسهروا على قيادته منذ أن تشكل بصفة رسمية قبل خمسة عشر سنة (25 يناير 1959) هم فى معظمهم اولئك الشباب الذين قادوا فى الاربعينات وقبلها نضال شعبنا ضد الحماية ، هم اولئك الذين اسسوا المقاومة وحركة التحرير المسلحة ، هم اولئك الذين بادروا بتنظيم العمال المغاربة فى نقابات ، ايام كان التنظيم النقابى الوطنى عملا تُقاقِب عليه سلطاتُ الحماية اشد عقاب ، بل هم اولئك الذين كانوا يحركون فى جماعات وتنظيمات الحركة الوطنية ، منذ الثلاثينات ، القوى الكامنة

الثورية فى صفوف الجماهير الشعبية ، وليس قادة حزبنا هم الذين انبثقوا وحدهم من صفوف الجماهير الشعبية اثناء كفاحها من اجل الاستقلال، بل ان كثيرا من اطرنا ومناضلينا وجماهير حزبنا لا يزالون يحتفظون فى ذكرياتهم بانواع المهام التى قاموا بها داخل الحركة الوطنية منذ قيامها ، ولا زالت اجسامهم تحمل معها امارات التعذيب والتشويه التى لقيتها فى زنازن وسجون المستعمر الغاشم .

لقد شرحنا ، قبل ، فى القسم التحليلى ، كيف ان تناقضات الحماية ، وتناقضات الحركة الوطنية قد انفجرت فى وقت واحد ، فى نفس الوقت التى ترعرعت فيه حركة المقاومة والتحرير ، واخذ فيه نضال الطبقة العاملة المغربية يؤتى ثماره ، ونضال المثقفين الشعبيين يلتحم بنضال الجماهير ، ولقد كانت هذه القوى الثلاث ، المقاومة ، والنقابة ، والاطر المثقفة السياسية ، هى القوى التى حركت تناقضات كل من نظام الحماية ، والحركة الوطنية . ولكن مبادرة الاستعمار الفرنسى الى تدارك ما يمكن تداركه قد ادى الى اجهاض الثورة المغربية العارمة ، فكان من نتائج ذلك الاستقلال الذى نلناه عام 1956 ، واستمرار القيادة التقليدية للحركة الوطنية فى ممارسة هيمنتها على مجموع القوى الشعبية لفترة من الزمن ، فبقيت بذلك قضية الديمقراطية معلقة فى الواجهتين معا ، على صعيد الحكم من جهة ، وداخل الحركه الوطنيه من جهة اخرى . وسيكون هذا التعليق للديمقراطية فى الواجهتين معا ، الموضوع الذى ستتركز حوله اعتراضات القوات المناضلة الثلاث المذكورة ، الشىء الذى ادى الى تلك الانتفاضة الحية ، انتفاضة حركة 25 يناير 1959 التى سجلت ميلاد حزبنا فى شكله الجديد . ولم تكن هذه الانتفاضة الا تجاوزا لنوع من التفكير ونوع من التنظيم ونوع من المواقف لم يعد اى منهما صالحا ولا قادرا على مسايرة تطور الاحداث ، وملاحقة الوعى الشعبى الذى عرف آنذاك طفرة هائلة .

واذا كانت بعض الاعتبارات الظرفية قد لعبت دورا ، ما كان ينبغى لها ان تلعبه ، سواء فى توقيت تلك الانتفاضة نفسها ، أو فى الاسلوب الذى تم به التحضير والاعلان عن قيام « الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية » (يوم 6 سبتمبر 1959) فان الذى لا يمكن تجاهله هو ان جميع الحسابات ، ما كان منها خاطئا ، وما كان منها مصيبا ، لم تكن تمليها قط اعتبارات شخصية ، ولا نزاعات فردية ، وانما كانت حسابات ثورية تعالج الوضعية على اساس المعطيات المتوفرة ، وتعمل جاهدة على ان تسبق الاحداث قبل ان تسبقها الاحداث، لقد كنا نعيش فورة من الاحداث ، وفورة من النضالات ، وفورة من التطلعات ، وفى الظروف التى تتزاحم فيها مثل هذه الفورات لابد ان ترتكب اخطاء ، ولابد ان تشرئب بعض الاعناق الانتهازية من داخل هذه القوة او تلك ، فى هذا المجال او ذاك . لم تكن الطريق واضحة بعد ، ولم يكن وعينا ووعى الجماهير قد تعمق بعد ، ولم تكن التجربة كافية بعد ، فكان هناك لبس ، وكان هناك غموض ، وكانت هناك حسابات غير صحيحة ، وكانت هناك اخطاء .

ولقد قدم « الاختيار الثورى » الذى قدمه رفيقنا الغائب المناضل المهدى بن بركة كتقرير الى الكتابة العامة قبل انعقاد المؤتمر الثانى لمنظمتنا (1962) ، ما يكفى من الشروح والبيانات والانتقادات البناءة عن تلك الفترة . لكن هذا التقرير قد « علق » هو الآخر ، تحت تأثير الجو الحالك الذى خيم على ذلك المؤتمر، بفعل العناصر الانتهازية فى الجهاز النقابى، هذا الجهاز الذى نعرف جميعا تاريخ تصرفاته، تاريخ انحرافاته واساليب عمله ، وخطته الانتظارية الانتهازية . وهكذا خرج المؤتمر الثانى بعكس ما كان ينتظر منه المناضلون، كان من المنتظر ان يكون بداية لانطلاقة جديدة ثورية حقا ، ناضجة فعلا،ولكنه كان بالعكس من ذلك بداية لسلسة من الحاقات المفرغة تهنأ فيها جميعا لمدة من الزمن ،

حفاظا منا على وحدة الطبقة العاملة ، على وحدة نضال الجماهير الشعبية الكادحة ، معتبرين الخوض فيها والعمل على ايقاف الامور عند حدها نوعا من المعارك الجانبية التى نحرص دوما على تجاوزها وعدم الانشغال بها . وقد انضافت الى هذه السلسلة الداخلية ، وحلقاتها المفرغة ، سلسلة اخرى من المناورات والمؤامرات ومن محاولات التصفية ، تعرضنا لها دوريا ، كل سنتين ، من طرف الاجهزة الحاكمة التى كانت تحرص دوما على عرقلة نضالنا الجماهيرى . هكذا عشنا سلسلة من المعارك النضالية والتجارب المريرة مع الجهاز النقابى من جهة ، ومع الجهاز الحاكم من جهة ثانية ، ولكننا كنا دوما خلال هذه المعارك ، رغم تزاحمها وثقل وقعها على تنظيمنا ، نوالى نضالنا بقوة وصمود فى الواجهة الاساسية التى اخترناها منذ اول الامر ، الواجهة التى منها نشأنا،وفى اطارها تكونا،ومن اجلها أستمر رنا ، واجهة النضال من أجل التحرير، تحرير البلاد من الوجود الاجنبى ، تحرير الاقتصاد من الهيمنة الاستعمارية ونفوذ الامبريالية العالمية ، تحرير جماهير الشعب من الاستغلال الطبقى السياسى والاجتماعى والفكرى، فكانت معارك ضارية مشرفة ، خضناها من اجل جلاء القوات الاجنبية عن بلادنا ، من اجل مساندة الثورة الجزائرية مساندة قوية فعالة ، من اجل بناء اقتصادى وطنى متحرر ، من اجل فضح التزييف فى مجال الديمقراطية الشكلية والانتخابات المزورة ، مما جعل من حياة منظمتنا سلسلة متشابكة الحلقات من النضالات المتوالية المتواصلة ، من اجل فرض الديمقراطية داخل حزبنا ، واقرار الحياة الدستورية الحقيقية فى بلادنا ، وبناء اقتصاد وطنى متحرر ، واستكمال سيادتنا على مجموع ترابنا .

تجارب نضالية متلاحقة متزاحمة متداخلة،جعلت اطر حزبنا تتناوب على السجون والمعتقلات باستمرار ودون انقطاع، منذ قيام منظمتنا قبل خمسة عشر عاما ، الى هذه اللحظات

التى نعقد فيها مؤتمرنا ، هذا الخائد . واذا كان هذا المؤتمر نفسه يكتسى صبغة الاستثناء بعد ان كان من المقرر ان ينعقد بكيفية عادية فى اعقاب انتفاضة 30 يوليوز 1972 ، فما ذلك الا لاننا تعرضنا مرة اخرى ، ونحن منهمكون فى التحضير للمؤتمر الثالث ، لحملة واسعة من القمع والاعتقال ما زلنا نعانى من ذيولها الى اليـــوم .

كان من الطبيعى اذن ، بل من الضرورى ، ان نرتكب خلال هذه السلسلة من النضالات المتلاحقة المتزاحمة وبفعل حملات القمع المتواصلة المتوالية ، اخطاء كانت شديدة الوقع علينا احيانا ، ولكنها ، كما قلنا قبل ، اخطاء مرتبطة بواقع النضال الجماهيرى ، يجب ان نعترف بها ، وان نستوعبها ، وان نستخلص العبرة منها ، حتى نتمكن من تلافى مثيلاتها فـــى المستقبل ، ولعل هذا التقرير الذى هو فى جوهره مجهـــود متواضع من اجل التوضيح وتعميق الوعى ، خطوة اولى مهمة نحو تجاوز جميع الاخطاء والحسابات الفاشلة السابقة .

ان الاختيارات التى يشرحها هذا التقرير ، الذى لا يجوز ان ينظر الى ما سجلناه فيه من شروح وتوضيحات واقتراحات كحقائق نهائية وقوالب جامدة ، تحدد مع ذلك المبـــادىء الاساسية والاطار الستراتيجى العام الذى يجب ان تتحرك ضمنها وعلى ضوئها نضالاتنا المقبلة ، حتى نتمكن من جعل حد لما انتاب خط سيرنا من غموض ، وما رافق تحركاتنا من التبـــــــــاس .

ان نضالنا اليومى والمعطيات الخارجة عن ارادتنـــا ، والتى لا يمكن الادعاء بانه من الممكن توقعها بتفاصيلها او السيطرة العامة عليها ، ستفرض علينا ضرورة ، اثناء بعض مراحل مسيرتنا ، قبول اشكال معينة من التسويات ، سواء مع هذه الجهة او تلك ، يجب ان لا نبالغ فى تقديرها ، فـــلا نعتبرها انتصارا نهائيا ، ولا فشلا دائما او مرحليا ، ولا اى شىء آخر من شأنه ان يضعف يقظتنا ، او يوهن القـــدرة النضالية لدى اطرنا وجماهير شعبنا .

ومن هنا يجب ان يطرح حزبنا جانبا جميع تلك الافكار الفجة اللا اشتراكية المرتبطة بالاساليب العفوية،التى لاتؤدى الا الى نشاطات غير منظمة ولا مدروسة ، وان لا ينساق مناضلونا مع خطأ الاعتقاد بوجود وعى طبقى او شعبى سابق على النضال والتنظيم السياسى ، وهو الاعتقاد الذى لا يعمل الا على تبرير العفوية والنزعة النقابية الضيقة ، نزعة الخبز .

ان حزبنا لا يمكن ان يكون فعلا الاداة التى تناضل بواسطتها الجماهير المضطهدة المستغلة ، والقوة المحركة للوعى الطبقى وللطاقات النضالية الكامنة فى صفوف جماهيرنا الكادحة المحرومة ، الا اذا اعترف بالدور الطليعى للطبقة العاملة، وهو الدور الذى يؤهلها للقيام به والشروط الموضوعية التى جعلت منها الطبقة الاكثر احتكاكا بالنظام الاستغلالى الذى تعانى منه بلادنا والاكثر تأهلا للتنظيم والنضال . على ان هذا الاعتراف بهذا الدور الطليعى للطبقة العاملة ، لا يجوز ان يدفعنا ، تحت اى مبرر كان ، الى الاستهانة بالقدرة النضالية الثورية التى تتوفر عليها الفئات الشعبية الاخرى ، وخاصة منها جماهير الفلاحين الفقراء ، وجموع المحرومين المعدومين، والفئات التى تسمى بالبورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، فى المدن والبوادى ، ولا بالدور الاساسى الذى بامكان المثقفين ان يقوموا به — مهما كان اصلهم الاجتماعى — فى مجال تحويل ايديولوجيتنا الاشتراكية الى قوة مادية ، وتحويل احاسيس وتطلعات الجماهير الشعبية الى قوة فكرية تغنى هذه الايديولوجية نفسها . ان هذا الدور الاساسى الذى ننتظر من المثقفين القيام به لن يكون بامكانهم الاضطلاع به كاملا ، الا اذا اختاروا عن صدق واخلاص ربط مصيرهم بمصير الشعب ، الا اذا هم شخصوا هذا الاختيار باندماجهم الفعلى وسط الجماهير ويستمعون الى صوتها،ويعطون نضالاتها اليومية الابعاد النظرية الضرورية .

ان ما سيجعل حزبنا يحافظ على هويته الاشتراكيـة ويحميه من المزالق سواء فى ستراتيجيته أو تاكتيكه هو مبدأ المركزية الديمقراطية،الذى يجب أن تبنى عليه تنظيماته وتحدد على ضوئه العلاقات بين مناضليه على مختلف مستويـات المسؤولية . ان هذا المبدأ سيمكن مناضلى القاعدة مـن ان يتحملوا هم انفسهم مسؤولية التوجيه ومهام تنفيذ المقررات الصادرة فى اطاره ، مما سيمكنهم من ان يجعلوا من الجهاز الحزبى نفسه ، لا مجموعة حلقات منعزلة متنافرة ، بل قنوات تنقل الى مجموع المناضلين مشاغل الجماهير ومطامحهـا ، وتستحث يقظتها ، وتعمق وعيها ، وتنظم صفوفها ، وتدفـع بنضالها الى الامـام دومـا .

ومن الضرورى هنا ، التاكيد على حقيقة أساسية ، وهى ان مبدأ المركزية الديمقراطية ، المبدأ الذى ينظـم العلاقات بين المناضلين داخل حزبنا لن يكون له مدلـول واقعى مشخص الا اذا طبق فى النضال ومن اجل النضال . ولهذا فان تحديد ستراتيجيتنا ، والمهام الملقاة على عاتقنا ، تحديدا يستوحـى المبادرات المحلية والجهوية ويوجهها،فى ذات الوقت،فى اطار هذه الستراتيجية والمهام ، هو الذى يعطى للمركزية الديمقراطية مضمونها الديمقراطى . ان هذا هو ما يحول دون تحول هذا المبدأ الى اسلوب شكلى ينقـل الى القاعدة الواقفة موقفا سلبيا ، قرارات القيادة ، او الى تحوله الى غطاء للفوضى وعدم الامتثال فى القاعدة .

ان مبـدأ المركزيـة الديمقراطية هـو اذن ، ضرورة يستلزمها النضال من اجل اهداف تحدد بطريقة جماعية ، وفى مختلف مستويات الحزب ، انه ممارسة فعلية تغذى وتوجه مجموع النضالات اليومية التى تقوم بها الجماهير الشعبيـة والتى يحركها المناضلون الذين يشكلون داخلها العناصر الاكثر وعيـا .

فى هذه الشروط ، وفيها وحدها ، يتأتى للوعى الطبقى والثقل القاعدى ، أن يعطى للاداة الحزبية وظيفتها الحقيقية ، وظيفة الجهاز الذى ينقل الدفع الشعبى والمبادرات الجماهيرية الى الهيأة المسؤولة لتقوم هى بدورها بتنسيق بينها واعطائها ابعادها الوطنية والمستقبلية .

3 ـ دور المثقفين والشباب واخطار الانحرافات الحالية :

ان دور المثقفين عندما يمارسون نشاطهم الحزبى فى هذا الاطار سيكون فعلا هاما وفعالا،ذلك لانهم هم الذين سيبلورون مطامح الجماهير ونضالاتها ، وينقلونها من مجال الشعور والاحساس الى مجال الفكر الذى يصبح حينئذ فكرا اصيلا ثوريا ، بل قوة مادية لا يقل تأثيرها ومفعولها عن القوى المادية الاخرى ، لانهم بذلك سيكونون المحرك الذى يذكى شعلة النضال ويوقظ الوعى الطبقى ، ويؤجج الصراع الاجتماعى ويمنح كل ذلك قوة جديدة بما يفتحه من آفاق واسعة رحبة .

ان المثقفين والشباب عندما يكتسبون تكوينا نظريا صحيحا ، سيلعبون دورا رئيسيا فى تمتين عرى حزبنا ، ونشر اشعاعه ، واستقطاب اوسع الجماهير من حوله . وليس هناك كالنضال من اجل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى الذى نطمح اليه ما يطعم طاقات مثقفينا ويجعل منهم الخميرة التى تحول الجماهير الشعبية التى تبحث عن الطريق ، الى جماهير تصنع الطريق .

ولكن المثقفين والشباب لن يستطيعوا القيام بدورهم هذا كاملا الا بمقدار ما يحررون انفسهم من جميع التأثيرات والمغريات التى يتعرض لها قسم منهم بفعل الظروف التى تتحرك فيها وبواسطة تناقضات النظام الامبريالى الجديد الذى يمارس هيمنته على وطننا من جهة ، ومن جميع انواع التضليل والتشويه التى تتعرض لها ثقافتنا الوطنية من طرف القوات الرجعية المتخلفة من جهة اخرى .

والواقع ان المظاهر التى تنعكس فيها الازمة العميقة التى تعيشها الحضارة البورجوازية الغربية التى تهيمن على تفكيرنا وسلوكنا ، تنعكس هى الاخرى على قسم من شبابنا من خلال قنوات السيطرة الاقتصادية والثقافية التى يعانى منها بلدنا . ان هذه القنوات تنقل الينا كل يوم وكل ليلة ، مظاهر الانحلال الخلقى والسياسى والاجتماعى فى تلك الحضارة .

ان شبابنا الذى يقصم ظهره ويشوش رؤيته التقهقر الاجتماعى وكبت الحريات وانسداد آفاق المستقبل ، يثور ويرد الفعل بكيفية مشخصة ، ولكن عشوائية . انه لا يمكن ولا يجوز ان لا يعى بان مشاكل شعبنا تختلف تماما عن مشاكل شباب اوروبا ، ان مشاكل شعبنا تدور حول محور اساسى، هو الحاجات الاولية الاساسية كالحاجة الى الشغل ، والى الغذاء ، والى التعليم ، والى الصحة ، وما ينتج عن ذلك كله من مس بالكرامة الشخصية والجماعية . وان اتباع شبابنا لنفس اساليب الاعتراض التى يسلكها الشباب الاروبى الذى استيقظ اخيرا من غفوته ليجد نفسه يعيش بعدا واحدا معزولا عن شعبه ، محروما من مقومات انسانيته ، ان اتباع شبابنا لاساليب الشباب الاروبى معناه السقوط فى عزلة خطيرة قاتلة ، معناه افتقاد الرؤية السليمة لآفاق التغيير الحقيقى ، ان طريقا مثل هذا لابد ان يؤدى الى التفكك ، الى اضعاف القوات الشعبية الوطنية ، الى التسبب فى خسائر محققة .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان قسما آخر من الشباب المغربى ، ليس اقل فعالية ، ولا اقل اخلاصا ، اختار هو الآخر التعبير عن رفضه للاوضاع السائدة بأسلوب معاكس تماما ، ولكنه اسلوب ليس اقل خطرا على التعبئة الشعبية من الاسلوب الاول ، هناك جماعات من الشبان يجدون الآن فى « التصوف » وفى « التعاشى » الطرقية ملجأ

يهربون اليه من الواقع ، وينطلقون ، من خلال هذه الورقة القديمة التى يلعبونها فى النصف الثانى من القرن العشرين ، باسم الاصالة التى يخلطونها بالممارسات التى تجاوزهـــا العصر ، ينطلقون الى اتخاذ موقـــف والاتيـــان باعمـــال تكتسى احيانا مظاهر فاشيستية تماما ، لا تنسجم لا مع الروح النضالية ، ولا مع « المجاهدات الروحية ».

* * *

ان هاتين الظاهرتين ــ وهما على طرفى نقيض ــ اللتين تتغذى كل منهما بردود فعلها ازاء تصرفات الاخرى ، تعملان على ضياع طاقات كامنة هائلة مشبعة اخلاصا واباء وتضحية ومفعمة بالامكانيات الخلاقة . وهكذا فبدلا من أن تستغل هذه الطاقات فى خدمة الجماهير الشعبية وتعزيز نضالها الـــدى تخوضه من اجل التحرير والتحرر ، نراها بدلا من ذلك تنسى نفسها فى معارك جانبية تشوش على الشباب تنظيماتـــه ، وتعمل على تبديد طاقاته .

ان وعينا لحقيقة الظروف التى دفعت بهذه الطائفة أو تلك الى ما انساقت اليه او معه ، يفرض علينا اكثر من اى وقت مضى ، فتح الباب على مصراعيه امام المناقشـــات والاعتراضات الهادفة المثمرة . ان حزبنا الـــذى هـــو اداة للمعارضة والاعتراض لا يمكن ان يظل كذلك ، الا اذا قبل هو نفسه ، وبصدر رحب ، مختلف انواع الاعتراضات داخـــل صفوفه ، ولكن شريطة أن لا تتحول المناقشات الى ذريعة تبرر السلبية والكسل ، وتحول الاعتراضات الى منابـــع للفوضى ومراتع للنخبوية والحلقية .

ان طبيعة مجتمعنا ، والتحديات التى تواجهنا بهـــا الامبريالية العالمية ، ومتطلبات وطنيتنا التقدمية المناضلة ، واخلاصنا لمصالح الجماهير ... كل ذلك يفرض علينا ، ان نجعل من حزبنا ، من تنظيماته واسلوب عمله وطريقة سير الامور فيه ، قادرا على تحمل اعباء المهام التاريخية التـــى تطرحها علينا اختياراتنا واهدافنا السامية النبيلـــة . ان

المجتمع الذى تطمح الى تشييده جماهيرنا ، والذى رسمنا معالمه انطلاقا من تحليل المعطيات الموضوعية والوقائع المشخصة ، ليس قط مدينة فاضلة خيالية . لقد بينا ، منذ البداية ، أن الفكر الاشتراكى ومنهجيته العلمية متعارضان على طول الخط مع ربط الواقع بالتصورات المجردة وبالقوالب الجاهزة الجامدة . ونحن نؤكد هنا من جديد اننا نرفض « وثنية » النماذج ، مهما كانت اشعاعاتها ومهما كان الوزن الذى تتمتع به هذه التجربة التاريخية او تلك ، ومهما كانت عظمة صانعيها ومحركيها .

4 ـ نضالنا جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب المناهضة للامبريالية :

ولكن هذا لا يعنى اننا نتجاهل التجارب السابقة او التجارب التى تصنعها حاليا شعوب اخرى تناضل مثلنا من اجل التحرير والاشتراكية . كما ان هذا لا يعنى اننا ننوى انفصال فى عزلة عن النضال العالمى ضد الامبريالية .

ان النضالات التى خضناها على مدى خمس عشرة سنة مضت ، وطبيعة اختيارنا الاشتراكى الذى صفناه اليوم واضحا جليا ، وان قدرنا التاريخى الذى لا مناص لنا منه ، كل ذلك يجعلنا نحتل موقعا بارزا فى صف الحركات الشعبية التقدمية على الصعيد العالمى ، التى تناضل ، بالخصوص ، فى كل من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ضد الامبريالية وحلفائها المحليين .

لقد سبق ان اكدنا من قبل اننا نعتبر انفسنا ووطننا وخيراتنا جزء لا يتجزأ من المغرب العربى ، الذى يشكل شعبا واحدا ، ووطنا واحدا ، والذى تتكامل خيراته وموارده وطاقاته تكاملا يجعل من الوحدة بين اقطاره ، التى فصل بينها الاستعمار بحدود وهمية ، ضرورة تاريخية وقدرا مقدورا ولذلك فان نضالنا هو اولا وقبل كل شىء جزء لا يتجزأ من نضال الشعب العربى فى المغرب العربى من اجل التحرير

والديمقراطية والاشتراكية . هذه الاشتراكية التى لن تجد كيانها الحقيقى الصامد الا من خلال الوحدة . على ان وحدة المغرب العربى التى نعتبرها ضرورة تاريخية ، لم تحجب عنا ولا يمكن ان تحجب عنا ، الآفاق الواسعة التى تفتحها أمامنا امام شعوب الوطن العربى كله ، الوحدة العربية الشاملة ، من المحيط الى الخليج التى تناضل من اجلها الجماهير العربية ، وستستمر تناضل من اجلها الى ان تتحقق . ولذلك فنحن نرحب بجميع التجارب الوحدوية فى الوطن العربى ، مهما كانت نتائجها ، لانها محاولات ، ستنتهى ، مهما كانت نتائجها المؤقتة ، الى وحدة فعلية شاملة تقوم على اسس متينة ، اسس تصنعها يوميا جماهير الشعب العربى وفى طليعتها الشعب الفلسطينى البطل ، بنضالاتها المتواصلة المستمرة .

على ان الوحدة الصحيحة ، سواء كانت على الصعيد الاقليمى ، او على صعيد الوطن العربى كله ، لا يمكن ان تجد طريقها السليم ، لا يمكن ان تجد الضمانة التى تكفل لها الاستمرار والنمو والتعمق الا اذا انطلقت من وحدة النضال ، وحدة المنظمات الشعبية التقدمية ، ووحدة الهدف ، وحدة الاختيارات الايديولوجية ، وما يتبع ذلك من تنسيق مخططات التنمية الاقتصادية التى ستوفر للوحدة العربية الحقيقية قاعدتها المادية واسسها الاشتراكية .

ان موقعنا الجغرافى ، والمكانة المرموقة التى نحتلها فى صفوف حركات التحرير والتقدم ، سواء فى العالم العربى ، او فى محيط دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز ، يعطيان لتضامننا النضالى مع هذه الحركات طابعه الالتزامى وضرورته التاريخية . انهما يفرضان على حزبنا امامه

علاقات تضامن وتعاون مع الحركة الاشتراكية ، فى العالم اجمع ، مهما كان شكلها ومهما كانت الشروط التى تعمل فيها ، والتى يحددها فى الغالب اختلاف المعطيات الموضوعية والخصوصيات الوطنية . انهما يربطاننا ايضا ، بروابط التعاطف والمساندة مع الحركات الاعتراضية ومع التجمعات التى تحاول لَمّ شمل القوات الشعبية فى البلدان التى تعانى مباشرة من قيود الرأسمالية المتفسخة الجشعة ، وبالخصوص منها البلدان الاوروبية القريبة منا جغرافيا ، سواء كانت البرتغال او اسبانيا او بقية بلدان أوروبا .

ان اختيارنا الاشتراكى ونضالنا من اجل التحرر ، هو ابعد ما يكون من ان يسجننا فى عزلة اقليمية أو فى عَصَبيّة وطنية ، او قومية ضيقة ، بل انه بالعكس من ذلك يرسم لنا طريق للتفتح وتبادل الخبرات والتضامن مع كل من هو تقدمى فى الداخل و الخارج ، ويعطى بالتالى لجماهير شعبنا فرصة اغناء تجاربها بتجارب شعوب أخرى، واستيعاب وتمثل دروس النضال العالمى من اجل التحرير والديمقراطية والاشتراكية ، كما سيفسح المجال امامها لتضم هى الاخرى، حصيلة نضالها وابداعها وتجاربها الى حصيلة هذا النضال العالمى الذى سينتصر حتما على قوى البغى والعدوان ، قوى الامبريالية والرأسمالية .

ومن هنا ، ومن هذا الجانب الآخر الذى يتجاوز مهامنا المستعجلة والمقبلة ، مهام التحرير وتشييد الاشتراكية فى حدود وطننا ، والذى يحتضنها ضمن محيطه الارحب ، نتبين ابعاد المهمة العالمية التى تقع على عاتق حزبنا وكاهل مناضلينا .

فلنرتفع من خلال نضالنا القومى وبواسطته الـــى مستوى هذه المهمة التاريخية الكبرى . انها قدرنا ، انها مصيرنا ، ومصير جميع الشعوب المناضلة من اجل التحرر والانعتـــــــاق .

فليحيا نضال الشعوب من اجل التحرير والديمقراطية والاشتراكية،وليحيا الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية .

المقرر الأيديولوجي

نص البيان الذى أصدره المؤتمر الاستثنائى حول مشروع التقرير الايديولوجى :

بناء على مشروع التقرير الايديولوجي الذي درسته وناقشته التنظيمات القاعدية في الفروع والاقاليم منذ شهر.

وبناء على ملاحظات واقتراحات المؤتمرين ، التي كانت ثمرة الدراسة الجماعية ، والتي قدمت باسم كل اقليم في الجلسة العامة للمؤتمر .

وبناء على تقرير اللجنة الايديولوجية للمؤتمر .

واعتبارا للوثيقة التوضيحية التي تشرح مضمون التقرير الايديولوجي في شكل دروس مفصلة ، والتي هيأتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

فان المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء من 10 الى 12 يناير 1975.

يصادق على المنهجية والمبادىء التي ينبني عليها مشروع التقرير الايديولوجي ، كاطار لسياسة واستراتيجية الاتحاد الاشتراكي ، مع اعتبار هذا التقرير خصوصا فيما يتصل بالمحددات التاريخية التي وردت فيه بداية لنقاش واسع في صفوف المناضلين من اجل اغنائه وتعميق جميع جوانبه في اطار منهج جدلية علمية .

اولا : يؤكد ان استراتيجية الاتحاد الاشتراكي ونضاله يعتمدان على مبدأ الارتباط بين التحرير والنمو ، والديمقراطية والبناء الاشتراكي ، كجوانب من سياسة شاملة تهدف الى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لصالح الكادحين .

ثانيا : ان الهدف من البناء الاشتراكي هو بناء مجتمع اشتراكي اساسه الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل من اجل انهاء استلاب الفرد ، واستلاب الكيان الوطني كحضارة وثقافة وقيم بقيادة الطبقة العاملة والفلاحين الصغار .

ثالثا : ان نظرتنا لطرق البناء الاشتراكي ولنوعية المجتمع الاشتراكي الذي نطمح الى بنائه ، لا تقبل الخضوع للنماذج المجردة ، ولا تقايد التجارب الاجنبية ، ولا تحديد

هويتنا الايديولوجيـــة بالاختيار بين التجارب الاشتراكية ، ولكنها تخضع لواقع مجتمعنا وتوفرنا على الشروط الموضوعية والذاتية لتحديد الخطة المرحلية التى تمكننا من تحقيق هدفنا الستراتيجـــى .

رابعا : أن اعتماد الاشتراكية العلمية كمنهجيـــــة للتحليل والدرس لا يتنافى مع التقاليد والقيم التقدمية والثورية لحضارتنا العربية والاسلامية الحقة ، بل نرى بينهما تكاملا مثمرا ، لان التراث الحقيقى والقيم الاسلامية الحقة ، هى التى تحملها الجماهير الشعبية الطامحة الى تغيير جذرى والى بناء الاشتراكية .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية جزء لا يتجزأ من حركة التحرير الشعبية العالمية ، التى تعمل على تصفية نظام الاستغلال العالمى الذى اقامته الامبريالية فى القارات الثلاث ، والذى أصبحت الثورة الفلسطينية تحتل فيه دورا محركا وطلائعيا .

ويؤكد المؤتمر ، ان الاتحاد الاشتراكى بوصفه مجسدا وضامنا لاستمرار حركة التحرير الشعبية ببلادنا ينبنـــى نضاله على فكر متفتح وقادر دوما للتغيير والتصحيـــح حسب جدلية النضال والتغييرات التاريخية محليا ودوليا .

يهيب بجميع المناضلين ان يستمروا فى دراسة الوثائق الايديولوجية المتوفرة لديهم ، وكذلك دراسة التجارب الثورية والاشتراكية الاجنبية والاستفادة منها دون اعتبارها نماذج مثاليـــة .

يكلف اللجنة الادارية والمكتب السياسى ، بالعمل على اقامة مدارس تكوينية اقليمية بناء علـــى وثيقة الدروس التوضيحية التى هيأتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

يهيب بجميع المناضلين ان يعملوا بصفة منتظمـــة ودائمة علـــى توضيح نظـــرة الاتحاد فى صفوف الجماهير الشعبية وخاصة منها الشباب ، وذلك لتوسيع نطـــاق النضال الجماهيرى ولمجابهة جميع اصناف التضليل والتزييف.

فہرس

تقديم التقرير الايديولوجى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر 3

التقرير الايديولوجى : 33

مقدمة : ظروف تاريخية منهجية علمية 37

القسم الاول : المحددات التاريخية لاختيارنا الاشتراكى 49

أولا ضرورة التحليل التاريخى لتجنب كل لبس وتضليل 51

(1) المعطيات التاريخية قبل الحماية . . . 54

أ — البنيات الاقتصادية والاجتماعية فى مغرب ما قبل الحماية 56

ب — الهيأة الاجتماعية كنظام كلي . . 59

ج — الحذر والمباداة : تقليد شعبى راسخ 62

(1) النظام الاستعمارى وانفجار تناقضاته 65

أ — الاقتصاد الاستعمارى : قيامه وتطوره استراتيجيته واساليبه 66

ب — اوليغارشية من النوع الاقطاعى وبورجوازية تنشأ عن مغربة التجارة الاستعمارية 71

ج — اقامة جهاز للتسيير والقمع والحفاظ على دولة صورية (المخزن) . . 74

د ـ الانفجار المتزامن لتناقضات الحماية والحركة الوطنية معـا 77
هـ ـ حلول الاستعمار الجديد والجهاض النشاط الثورى الصاعد 82

ثانيا : دروس التحليل التاريخى : تصحيح المفاهيم وتقييـم موضوعى لطبيعـة المجتمـع المغربـى 89

(1) الكشف عن زيف المفاهيم المضللة . . . 89

أ ـ تعرية مفهوم التخلف 91
ب ـ الكشف عن زيف فكرة السير فى طريق النمـو 92
ج ـ شمولية عملية التنمية 94

(2) نوعية الحلقة المزدوجة لظاهرتى التبعية والتفقـر 94

(3) تعرية عملية تركيز البنيات الاجتماعيـة والاقتصادية الشبه الاستعمارية وفضح مفهـوم الليبرالية 100

ثالثا : الحرمـان الذى تعانـى منـه الجماهير الشعبيـة وحدتـه وتكامـل انواعـه واساليبـه 109

(1) املاق الفلاحين الصغار وتدهور الدخل النقدى للفلاحين المتوسطين 112

(2) البطالة والتسكع يتسع مداهما فى المدن والباديـة 113

(3) ظاهرة الفقر والتشرد فى صفوف التجار المتنقلين والباعة المتجولين 114

(4) تدهـــور وضعيـــة الحرفيين والصنـــاع التقليديـــــــن 115
(5) الفئة المسحوقة من الموظفين تشكل جزءا لا يتجزأ من الجماهير الشعبية 116
(6) الطبقة العاملة طبقة ثورية طليعية . . 117
رابعا : السيطرة الامبريالية على الصعيد العالمي تناقضاتها اساليبها الجديدة 123
القسم الثاني : اختيارنـــا الاشتـــراكـــي : مضمونه العام متطلباته الانية غايـــــه الانسانيـــة ، اداة تحقيقـــه 131
اولا : مضمون اختيارنا الاشتراكي : التحريـــر والديمقراطية والاشتراكية ثلاثة عناصر لمعادلـــة واحـــدة 137
(1) ضرورة التحرير الاقتصادي لبلوغ التنمية الاقتصاديـــــة 137
ا ـــ الاصلاح الزراعي 138
ب ـــ بناء القاعدة الصناعية للتنمية . . . 140
ج ـــ التحكـــم في علاقاتنـــا الاقتصاديـــة الدوليـــــــة 142
د ـــ تلبية الحاجيات الجماعية على حساب الحاجـــات الفرديـــة 144
(2) ضرورة تحويل بنيات جهاز الدولة وارساء الديمقراطية كشـــرط لتحقيق التحريـــر

والتنميـــــة 145
(3) التحرير والتنمية والديمقراطية تستلـزم
حتما التخطيط الاشتراكى 147
(4) المرحلة الانتقالية : مضمونهـا ومجالات
التحويـل فيهـا 154
ثانيا : الغاية القصوى من اختيارنا الاشتراكى 154
(1) من اجل طراز جديد من التنمية 157
أ ـ جعـل الاقتصاد الوطنـى فى خدمـة
الجماهـير الشعبيـة 159
ب ـ تحديد نوعية الانتاج الوطنى وكيفية
توزيعـــه 160
ج ـ مفهوم الاشتراكية للمردودية . . . 161
(2) من اجل ثقافة معاصرة اصيلة 162
ثالثا : اداة تحقيق الاشتراكية : الحزب . . . 171
(1) نقطة الانطلاق : النقد الذاتى 171
(2) المركزية الديمقراطية فى اطار النضال ومن
اجلـــه 178
(3) دور المثقفين والشباب واخطار الانحرافات
الحـاليـــة 179
(4) نضالنا جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب
المناهضـة للامبريالية 182
المقـــرر الايديـولـوجـى 187